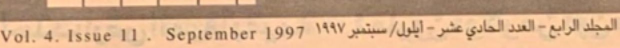


ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي





Vol. 4. Issue 11 . September 1997 المجلد الرابع - العدد الحادي عشر - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧

المأزق اللبناني!

❑ ما حدث من تسخين للوضع الأمني في الجنوب اللبناني أخيراً، بعد العملية الانتحارية في القدس المحتلة خلال الشهر الماضي والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان، بما في ذلك التصعيد الملفت ضد أهداف مدنية في صيدا والجية شمال الحزام الأمني، يضع لبنان في مأزق سياسي لم يواجه مثله منذ أوائل الثمانينات.

وهناك عاملان أساسيان يطلأن من خلال هذا التصعيد الاسرائيلي الضاغط من شأنهما إدخال الوضع اللبناني برمته في مدار جديد غير محمود العواقب.

العامل الأول، هو تهديد خطة حكومة رفيق الحريري لإعادة الإعمار، خصوصاً مشاريع البنية التحتية، وهو تهديد لا يواجه ما تم من مشاريع فقط بل يسقط مفهوم الحكومة ذاته من حيث إمكانية السير المجدي في طريق التنمية بدون إتمام عملية السلام. والعامل الثاني، هو إمكانية عودة إسرائيل الى الدخول طرفاً في الوضع اللبناني الداخلي بعدما خرجت منه في الثمانينات، لتصبح سوريا الطرف الأساسي في المعادلة اللبنانية.

وإذا كان من الصعب ان يؤدي التصعيد الاسرائيلي الى تجدد الحرب الاهلية في لبنان، حتى ولو نجحت اسرائيل في استقطاب بعض الجهات اللبنانية في الداخل، فإن الإرباك الذي يمكن ان يرافق ذلك لا يقل اذية للوضع الداخلي من تجدد الحرب الأهلية. ذلك ان الخيارات التي تتوخى أسرائيل محاصرة الدولة اللبنانية بها، خصوصاً محاولة دفعها الى التسوية بالانفكاك عن المسار السوري، أي إحياء فكرة «لبنان أولاً»، تلقى بعض التجاوب في أوساط لبنانية عديدة.

وفي المقابل، فإن ما تقول به المعارضة اللبنانية في باريس، (ميشال عون، أمين الجميل، دوري شمعون)، يضيف تعقيداً آخر الى الحالة الراهنة، لان دعوة هؤلاء المعارضين الى إغلاق ملف الجنوب بالتسوية المنفردة مع اسرائيل، او فتح الجبهات العربية الأخرى ضدها، ومنها جبهة الجولان، تشكل في الوضع الراهن نوعاً من الشروط التعجيزية التي لا تسهل الخروج من المأزق، إذا كانت هذه هي النية المقصودة.

وإذا كان الرأي اللبناني العام مجمعاً على ضرورة الخروج من هذا المأزق مع الحفاظ على التماسك الداخلي والوحدة الوطنية، فإن اللبنانيين في قرارة انفسهم يشعرون بان ذلك لا يتم بالسير في اي خطوة من شانها ان تضعف سوريا، او تضعف موقفها من التسوية عموما.

لكن ذلك قد لا يكون متيسراً إلاّ في حال إقدام سوريا على تغييرات ملموسة في سياستها اللبنانية على نحو يسهل بدوره المصالحة اللبنانية الوطنية، انطلاقاً من تشكيل حكومة تمثل جميع التيارات والقوى السياسية في البلاد، وتعيد الاعتبار للمقومات الدستورية الأساسية للنظام اللبناني. فالحكومة الحالية، وكذلك الحكومات الحريرية السابقة، بالإضافة الى تمديد ولاية رئيس الجمهورية، تبدو وكانها مفروضة على اللبنانيين فرضاً، وهذا بحد ذاته قد لا يشكل نقطة ضعف مباشرة في الوضع السوري، لكنه قطعاً يشكل عاملاً مساعداً لأي نهج خارجي يستهدف إضعافه، كما هو الحال الآن في المأزق الراهن.

«الميزان»

واشنطن لـ لبنان: إعتراف بإسرائيل أو انضمام الى سوريا (ص: ٤)

الدوحة توسّع دائرة معركتها مع المنامة

«أوفشور» مصرفي قطري لمنافسة البحرين!

❑ في غياب والده الأمير في الخارج للاستشفاء، أصدر ولي عهد قطر الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني مرسوماً بإقامة «أوفشور» مصرفي في قطر. وتقول مصادر خليجية أن هذه الخطوة لا مبرر لها سوى توسيع دائرة معركة الدوحة مع المنامة، نظراً للنجاح الملحوظ الذي حققه قطاع «الأوفشور» البحريني في السنوات الماضية، على الرغم من تباطؤه في الآونة الأخيرة، بسبب هبوط العائدات النفطية في منطقة الخليج.

والواقع، أن «أوفشور» البحرين لم يهبط كثيراً عن مستوياته السابقة، لكنه لم يتقدم بالوتيرة ذاتها، وهو يحاول الآن التعويض عن الانسحابات الخارجية منه بزيادة العمل المصرفي الإسلامي.

ويسمح القانون المصرفي القطري الجديد للمصارف المحلية والأجنبية بفتح فروع «أوفشور» لها في الدوحة، على أن لا يقل رأسمال الفرع المحلي عن ٢٠ مليون ريال (٥,٥ مليون دولار)، ورأسمال البنك الأجنبي عن ١٠ ملايين ريال.

وقد أعفى القانون القطري بنوك الأوفشور من دفع أي ضرائب على عملياتها، لكنه يحظر عليها ممارسة الأعمال التجارية العادية داخل البلاد.

وشكك المحللون الماليون بنجاح هذه الخطوة القطرية في الظروف المالية الراهنة في المنطقة، مشيرين الى ضرورة استكمالها بخطوات انفتاحية أخرى قد تكون صعبة لكون القطاع الحكومي في قطر ما زال مهيمناً على الاقتصاد العام.

ويستغرب المحللون هذا النوع من تكرار العمليات والمشاريع في الدول الخليجية الصغيرة في أسواق محدودة ومتقاربة. وفي هذا السياق تبدو هذه العمليات كلها منافسة للبحرين التي كانت سباقة في جميع المجالات، ومنها مصاهر الألومنيوم التي بدأتها البحرين، ثم تلتها دبي، والآن سلطنة عمان، وكذلك مصارف الأوفشور التي انطلقت من المنامة في السبعينات لتقوم بعدها في دبي والآن في الدوحة، كما إن أبو ظبي تقيم حالياً شركة مالية لاستدراج مستثمرين أجانب للاكتتاب في إيصالات ودائع عالمية بقيمة مليار دولار، بغية إقامة مركز أوفشور لتجارة المواد في جزيرة السعديات.

وقد تكرر ذلك بالنسبة الى النقل الجوي، حيث أقامت دبي شركة طيران «الإمارات»، وأقامت قطر شركة مماثلة، مما أوقع شركة «طيران الخليج» الموحدة، التي تتخذ من الدوحة مركزاً لها، في متاعب مالية.

ويستبعد المحللون أن يشكل الأوفشور المصرفي القطري المزمع منافسة مؤثرة على سوق البحرين في المدى القصير، لكنه من الممكن أن يشكل منافساً قوياً للمنامة في المدى المتوسط والبعيد، خصوصاً إذا لقي دعماً خارجياً بسبب المواقف السياسية للدوحة من حيث التطبيع مع اسرائيل.

وفي رأي هؤلاء المحللين أن حرص قطر على عقد المؤتمر الاقتصادي العالمي الرابع للشرق الأوسط يشكل مناسبة مهمة لاستدراج الاهتمام الخارجي بخطط التنمية الطموحة التي تعرضها، خصوصاً في مجال صناعة الغاز الطبيعي والصناعات المرافقة، بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية على المشاركة في المشاريع القطرية، نظراً الى ضخامة الرساميل اللازمة لتطوير صناعة الغاز.

لكنه من السابق لأوانه معرفة إمكانية الأوفشور المصرفي الوليد في تمويل صناعة الغاز القطرية، أو حتى الإسهام في التنمية الداخلية، طالما أن التمويلات القطرية الضخمة اللازمة متاحة في أسواق المال العالمية، وقد سبق للدوحة أن مولت المراحل الأولى من تطوير صناعة الغاز من خلال تلك الأسواق.

وهذا يعزز الرأي القائل بأن غاية قطر غير المعلنة هي التأثير السلبي على البحرين، أكثر منها التأثير الإيجابي على الاقتصاد القطري المتمحور حول صناعة وحيدة تملكها الحكومة وتتصرف بها.

أما «أوفشور» جزيرة السعديات في أبو ظبي، فيختلف نوعياً عن الأوفشور المصرفي التقليدي، لأنه يتوخى تطوير مركز للتجارة المادية بالمواد، مع ما يستتبعه ذلك من إقامة سوق أو بورصة للعقود المستقبلية، ومركز مالي للتأمين يسهل ويكمل تجارة المواد، وليس بالضرورة أن يضم مصارف منفصلة عن القطاع المصرفي المحلي.

والملاحظة الملفتة للمحللين في هذه التطورات الخليجية، هي أن دول الخليج المحتاجة الى التكامل والاندماج الاقتصادي بسبب تقاربها الجغرافي وصغر حجم أسواقها، بالاضافة الى انضوائها في «مجلس التعاون الخليجي»، تسير في اتجاه معاكس للتكامل المطلوب بالتنافس غير المجدي فيما بينها وتكرار المشاريع الفائضة عن حاجة السوق الخليجي في مجمله، مما يشكل هدراً ملحوظاً للطاقات التمويلية المتاحة.

في شباك العنكبوت

الحريري ابتلع أراضي المرفأ!



❑ كيف ابتلع رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، أراضي مرفأ بيروت وقيمتها ٤٠٠ مليون دولار من دون مقابل، بعدما كان قد وافق على دفع مبلغ ٦٠ مليون دولار ثمناً لها؟

الجواب عن ذلك، وعن بقية التجاوزات الخطيرة للقوانين وحقوق الدولة التي ارتكبتها شركة «سوليدير» الحريرية بتغطية من رئيس الحكومة، على الصفحة الثانية من هذا العدد، حيث يفصل المهندس والوزير السابق هنري إده، الطرق والأساليب الاحتيالية التي استولت بواسطتها الشركة المذكورة على الأراضي البحرية بما قيمته السوقية الحالية ثلاثة مليارات دولار، لقاء ١٠ آلاف متر مربع للدولة.

حل بريطاني لأزمة الشرق الأوسط ترضى عنه أوروبا

إدخال الفلسطينيين وإسرائيل في «الكومونولث»

❑ تقول مصادر عليمة في لندن أن اسرائيل أبدت تقبلاً لاقتراح أوحى به روبين كوك، وزير الخارجية البريطاني، بالانضمام الى عضوية «الكومونولث»، وأن ذلك قد يتم في السنة المقبلة بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الدولة اليهودية في فلسطين.

وقد طرح الموضوع رسمياً في اجتماع خاص بين موشى رافيف ،السفير الاسرائيلي لدى لندن ،وبين إيميكا أنايوكو، الأمين العام لمنظمة «الكومونولث». وقد أدلى السفير الاسرائيلي بتصريح لجريدة «جويش كرونيكل» ،الناطقة بلسان الجالية اليهودية في بريطانيا، قال فيه : «من المناسب أن تنضم اسرائيل بمناسبة عيدها الخمسين الى هذه المنظمة المهمة كعضو كامل العضوية ».

ومع أن الدوائر الرسمية في اسرائيل وصفت هذا الاقتراح بأنه «مجرد فكرة عائمة»، فإن السفير الاسرائيلي في حديثه للجريدة اليهودية في لندن قال إن تحقيق هذه الخطوة يبرز ويؤكد التقدم في عملية السلام ، وقبول دولة اسرائيل في العالم منذ «اتفاقيات أوسلو» مع الفلسطينيين. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية في شهر شباط/فبراير الماضي قد فاتحت منظمة «الكومونولث» برغبتها في الانضمام اليها، لكن هذه الرغبة الفلسطينية قوبلت بالتحفظ ، لأن عضوية المنظمة مقصورة على الدول الكاملة السيادة والاستقلال، وهو شرط لا يتمتع به الفلسطينيون حتى الآن.

غير أن مصادر أوروبية في بروكسل أبدت ارتياحاً لهذا التحول، وأشارت الى أنه من الممكن تجاوز عقبة «السيادة» و «الاستقلال» بالنسبة الى الفلسطينيين بإعلان دولة فلسطينية مستقلة تعترف بها أوروبا والكومونولث البريطاني قبل انتهاء المفاوضات التفصيلية حول حدود تلك الدولة.

ومن المنتظر أن يُطرح الموضوع للبحث في الاجتماع المقبل لرؤساء حكومات الكومونولث ،المقرر عقده في العاصمة الاسكتلندية أدنبره في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وهناك تكهنات في الأوساط البريطانية حول إمكانية دعوة ممثلين اسرائيليين وفلسطينيين لحضور المؤتمر المذكور بصفة مراقبين.

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

أخذت أرض المرفأ بقيمة ٤٠٠ مليون دولار من دون مقابل

«سوليدير» تخالف القانون بنزع الصفة اللبنانية عن وسط بيروت!

تستاثر عمليات شركة «سوليدير» القابضة على وسط بيروت التجاري والأراضي المردومة في البحر باهتمام الاوساط الاقتصادية المعنية واصحاب الحقوق السابقين من اللبنانيين. ذلك أن الشركة الحريرية التي استولت على بيروت بقرار حكومي طعن بعض الحقوقيين بدستوريته ولايزال موضع جدل، خصوصاً الآن حيث تنوي الشركة تغيير القانون الذي تشكلت بموجبه لكي تتمكن من بيع الاراضي التي تعهدت بتطويرها الى جهات أجنبية. حتى أن البعض أعرب عن خشيته من ان تؤول بعض ملكية العقارات البيروتية من خلال ذلك الى أياد اسرائيلية.

يضاف الى ذلك أن شركة «سوليدير» قد استهلكت كامل رأس مالها المعلن قبل ان تنجز ما تعهدت به من حيث اقامة البنية التحتية للمشروع مما يضطرها الآن الى الاقتراض من اسواق المال العالمية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من خفض ضمني للأسهم التي أعطيت لاصحاب الحقوق السابقين مقابل انتزاع تلك الحقوق منهم.

ومن أبرز الشخصيات اللبنانية التي تعترض على سير الامور في «سوليدير» المهندس والوزير السابق هنري إده الذي اسهم في البداية في تخطيط مشروع سوليدير ثم انقلب عليه بسبب تغيير وجهته واهدافه من قبل الرئيس رفيق الحريري والمصالح المرتبطة به.

وقد شرح هنري اده اعتراضاته وتحليلاته في مقابلة اجرتها معه جريدة «الكفاح العربي» البيروتية، حيث قال:

«إن املاك الدولة لا يمكن ان تستغل بالشكل الذي يحاولون استغلالها. فان يلزموا املاك الدولة لافراد من أجل ان يستفيد منها هؤلاء الافراد، وتحرم الدولة من املاكها الخاصة، امر لا يجوز على الاطلاق. وهذا يعتبر «وضع يد» على املاك الدولة. لقد قلبوا الآية، فبدل ان تضع الدولة يدها على املاك الافراد من اجل المصلحة العامة، فإن الافراد يضعون يدهم على املاك الدولة... تصوروا! وهذا ما قاموا به ايضاً بالنسبة الى مرفا بيروت حيث وضعوا يدهم على املاك الدولة لصالح سوليدير.

وفيما يلي جانب من الحوار المشار إليه والمتعلق بـ «سوليدير» وأرض المرفأ:

● هناك نية واضحة لتعديل قانون الجميعة العمومية لشركة سوليدير، بحيث يسمح للاجانب بالتملك دون حدود، هذا ما اكده ناصر الشماع.

– اولاً: هذا مخالف للقانون، اذ انه حين وضعت القوانين التي تخضع سوليدير لها، حددت سقف الشراء للاجانب، وذلك لضمان لبنانية سوليدير، وهذا كان الاساس في منح سوليدير الترخيص من الدولة اللبنانية.

ثانياً: من المفروض اذا ارادوا تعديل قانون سوليدير، ان يطرح على المجلس النيابي، كي يبت بهذا الموضوع، إما رفضاً او قبولاً.

● ماذا ترى في هذا الحقل؟

– حين وضع قانون الشركة العقارية سوليدير، كنت ممن شاركوا في وضعه، وحين وصلنا الى بند مفهوم قانون تملك الاجانب الذي يمنعه القانون العام اللبناني، قررنا ان يسمح للعرب - نظراً لوضع الشركة المالي - بتملك مساحات معينة لا تزيد عن ٢٠٠٠ متر مربع في بيروت. اذ ان مفهوم شركة سوليدير يختلف عن اي مفهوم شركة عقارية، فسوليدير وظيفتها اعادة اعمار البلد على الشكل التالي: تأخذ الشركة الاراضي، تنظمها، تصلحها ثم تبيعها على الفور. اذن، وظيفتها انتقالية، وفي نهاية مدة عمل هذه الشركة، يجب ان تكون قد انتهت من اصلاح وتنظيم كل الاراضي وبيعها ايضاً.

ليست وظيفة سوليدير ان تتملك وتبقى مالكة لما تملكت، ابداً. بامكانها ان تبني، ولكن، فقط لتشجيع الغير على البناء. هذا هومفهوم قانون شركة سوليدير الاساسي، وعلى هذا الاساس دافعت في السابق عن هذه الشركة، وساهمت في قانونها الذي يقول في احد بنوده: «باعتبار ان وظيفة شركة سوليدير انتقالية وليست تملكية، فلا مانع من مساهمة رأس مال عربي، فيها». واعتبرنا مساهمة الاموال العربية، كوظيفة «متعهد» يقوم بما هو مطلوب منه، وحين ينتهي يرحل مع ربحه. الذي يحصل الآن مختلف جداً، بل على العكس تماماً. ثم ان قانون الشركة منع ايضاً تملك اسهم سوليدير للاجانب غير العرب. وما يحصل الآن غير قانوني.

● هل في رأيك كان يجب السماح للاجانب غير العرب بتملك اسهم سوليدير؟

– ابداً، كيف ذلك؟ اولاً، القانون لا يسمح، وهو قد حصر الامر باللبنانيين. اسهم سوليدير الآن، تتداول في اوروبا وغيرها، والخشية كل الخشية من دخول اسرائيل على «الخط».

ثم، اعطي لشركة سوليدير حق شراء وتداول ١٠٪ من الاسهم، وهذا عادة ممنوع، فليس لدى اي شركة مساهمة الحق في شراء اسهمها والتداول بها في سوق النقد.

لماذا اعطيناها هذا الحق؟ كي لا تحصل مضاربة «غشيمة». مثال على ذلك، ان يقوم احد المساهمين، أو يحاول، عن طريق بيع اسهمه او شراء اسهم، برفع سعر السهم او بخفضه.

لقد اعطينا شركة سوليدير حق التداول في الاسهم على طريقة البنك المركزي الذي يتدخل ليثبت سعر النقد نوعاً ما، واعتبرنا هذا الامر وسيلة وليس غاية.

ماذا فعلت سوليدير؟ اشترت اسهماً، ووصلت لمرحلة ان السيولة التي بيدها لم تعد كافية.

الى ذلك، فقد وضعت شركة سوليدير «فذلكة» غير قانونية على الاطلاق، بل مخالفة للقانون مئة بالمئة.

لقد قالوا: سنبيع الاسهم للاجانب، وحتى لا يقال باننا نبيع الاسهم كما هي، نمنح الشاري شهادة ايداع. كيف يتم ذلك، يوضع السهم في البنك الذي يخص الرئيس الحريري طبعاً، ويعطى الشاري شهادة تقول بأن هذه الشهادة التي يمتلكها المشتري توازي قيمة السهم.

وهنا علينا ان نتساءل: ما الفرق في ان يمتلك المرء سهماً، او يمتلك شهادة تثبت ملكيته لهذا السهم، وباستطاعته التصرف به كيفما شاء، لا فرق على الاطلاق، الفرق الوحيد ان صاحب هذا السهم لا «يصوت» بالنسبة لانتخابات اعضاء الشركة. انه احتيال على القانون، والدليل على ذلك، ان شهادة السهم مكتوب فيها: ان القانون اللبناني يمنع تملك السهم من الاجانب، وبهذه الطريقة يكون الشاري قد اشترى على مسؤوليته.

فلو مثلاً، تغير الحكم في لبنان، فأول عمل سينفذ حتما هو إلغاء هذه الشهادات - الاسهم، فتذهب اموال المشترين، دون اية مسؤولية قانونية، لانهم حين اشتروا كانوا على علم بأن القانون اللبناني يمنع تملك الاجانب، إنه احتيال واضح على القانون.

ثم ان السهم في الخارج، اصبح سعره ما بين الـ ١٥ و١٦ دولاراً، في حين انه هنا يباع بـ ١٠ دولارات، فماذا وراء هذه المناورة؟

● ماذا ترى؟

– لا ادري، حقاً لا ادري، اشعر بالخطر، ولكن لا استطيع تحديده.

● يقولون بانه طالما ان شهادة الايداع لأي سهم، تباع في الخارج بسعر يفوق قيمة السهم في الداخل، فلماذا لا يتخذ قرار يسمح بتملك الاجانب، ماذا تقول حول هذا الامر؟

– الامر احتيال باحتيال، ثم ان السعر المرتفع لشهادة الايداع او السهم في اوروبا لا مبرر له.

● اي ان الامر «مركب»؟

– نعم، انها «مناورة» منهم لرفع السعر في لبنان، اذ انهم يستطيعون «اللعب» هناك اكثر من «اللعب» هنا، فهناك «السوق» أضيق.

● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟

– كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● ٦٥٠ مليون دولار الذي هو رأسمالها ذهب؟

– قسم منه ذهب تعويضات للمهجرين في منطقة الاسواق التجارية. لقد قمنا وقتها باحصاء تقريبي لما يلزم كتعويضات، فتبين لنا ان المبلغ اللازم لاخراج جميع المهجرين من المنطقة يبلغ ٥٠ مليون دولار، على اساس ١٠ الاف دولار لكل اسرة. ولكن عند التنفيذ، وصل المبلغ الى ٣٧٥ او ٤٠٠ مليون دولار.

● هل ذهب هذا المبلغ بطريقة سليمة؟

– كلا، لقد لعبت السياسة دورها الكبير على هذا الصعيد.

● واين ذهب باقي الـ ٦٥٠ مليون دولار؟

– دعايات و«عزايم» وتعويضات موظفين.

● ما هو عدد الموظفين في سوليدير؟

– لا اعرف بالتحديد، ولكن استطيع ان اؤكد بأن اكثريتهم «بلا طعمة». هناك خبراء ومستشارون وفرنسيون و... و... لقد وضعت شخصياً دراسة حول هذا الموضوع بادارة لم تصل في عدد موظفيها الى ١٠ في المائة من المجموع الموجود الآن.

● بهذه المناسبة، كم كلفة البنية التحتية في وسط بيروت التجاري؟

– لقد وقعوا العقد مع «معوض» بمبلغ قدره ٧٣ مليون دولار.

● ما هي المساحة التي ردمت من البحر؟

– اؤكد بانها اكثر من ٦٠٠ الف متر مربع.

● المبلغ المترتب على الدولة دفعه لتغطية نفقات البنى التحتية، سيعطى بقيمته اراض لسوليدير، أليس كذلك؟ نرجو ان تشرح لنا الموضوع.

– القصة هي التالي: قالت سوليدير، اي رئيس الوزراء، للحكومة: اعطونا ثمن الردم والاستفادة منه، ونحن نعفيكم من دفع ما يترتب عليكم لتغطية نفقات البنى التحتية، ونعطيكم ايضاً، ١٠ الاف متر مربع ارضاً للبناء.

● اي ان رئيس الحكومة يعطي الدولة ١٠ آلاف متر مربع من اصل الـ ٦٠٠ الف متر مربع من ردم البحر.

– تماماً، ودعوني اشرح لكم كيف يكذبون على الناس.

حين وضعوا هذه الاتفاقية، قالوا: سنعطي الدولة نصف المساحة.

● هذه هي المعلومات التي لدينا ولدى الناس.

– لقد اعطوا الدولة نصف المساحة، ولكن المساحة التي هي من حق الدولة كلها «حدائق» وطرقات. فمن المستفيد من ذلك؟ أي من المستفيد من هذا التحسين؟ صاحب بقية الاراضي.

في النهاية الدولة لا تملك إلاّ ١٠ آلاف متر مربع للبناء.

حسب الاتفاق الذي حصل، سوليدير تملكت مليونين و٧٠٠ الف متر مربع بناء، السعر الحالي لكل متر مربع هو ١١٠٠ دولار، فاذا ضربنا المليونين والـ ٧٠٠ الف متر مربع بـ ١١٠٠ دولار، يكون المجموع ٣ مليارات دولار.

ماذا اخذت الدولة مقابل ذلك؟ ١٢٠ مليون دولار لقاء البنية التحتية التي تبنتها سوليدير، وكلفة الاشغال والردم والسنسول ٣٦٠ مليون دولار، فاذا اضفنا اليها الـ ١٢٠ مليون دولار، يصبح المجموع ٤٨٠ مليون دولار مقابل ٣ مليارات دولار لسوليدير، وهذا كله حصل بالتراضي بدون مناقصة وبدون فتح عروض. وبين من ومن؟ بين الدولة ورئيس وزراء هذه الدولة، هل يمكن ان يحصل ذلك في بلاد العالم؟ انها فضيحة عالمية وليست محلية.

● اكثرية الشعب لا تعلم شيئاً...

– هناك اكثر من ذلك.

● اكثر من ذلك، ماذا ايضاً؟

– اراضي المرفأ. فالدولة تملك أراضي حوله، والرصيف ملك الدولة، والمساحة التي كانت الاسواق الشعبية مقامة عليها ملك الدولة ايضاً. خلافي مع الرئيس الحريري نتج عن فضيحة المرفأ.

● ما هي هذه الفضيحة؟

– اراضي المرفأ ليست ضمن الشركة العقارية بل خارجها، وحين اقترحنا ضمها الى الشركة العقارية اي سوليدير، اصبح من حق الدولة ان تتملك اسهماً في الشركة العقارية توازي قيمة ممتلكاتها من هذه الاراضي، او تدفع الشركة للدولة تعويضاً مناسباً لثمن الارض، او تقترح الشركة على الدولة الاحتفاظ باراضيها، وبعد ان تطور الشركة هذه المنشآت، تدفع الدولة ما يترتب عليها لقاء ذلك.

فأتى الحريري وقال لي: بكم نقدر هذه الاراضي التي تملكها الدولة؟ فقلت له: انها تقدر حسب امكانيات البناء فيها، فقمنا باجراء حساب، بعدها قلت للحريري بان هذه الاراضي ثمنها ٤٠٠ مليون دولار. فقال جد لي طريقة لا ادفع بها هذا المبلغ. وكان الوزير المسؤول يومها الوزير عمر «مسقاوي» وقد احتج وقتها على ضم الحوض الاول لمشروع الشركة، وقال بان كلفة هذا المرفأ قدرت بـ ٦٠ مليون دولار فقط، فقال الحريري لي: لنتفق على اساس الـ ٦٠ مليون دولار، وعليك ان تجد «فذلكة» ضمن هذا المبلغ. فقلت له: انا لا استطيع، انني مهندس الدولة ولست مهندساً عندك، لقد كلفتني الدولة بأن اقوم بهذه الدراسة، وسأحافظ على حقوق الدولة، فإما ان تدفع الـ ٤٠٠ مليون دولار، او تعطي الدولة بقيمتها اسهماً. فرفض ذلك، وكان خلافي معه على هذا.

● ماذا حصل بعد ذلك؟

– لقد ضموا اراضي المرفأ بـ «بلاش» وبدون الـ ٦٠ مليون دولار ايضاً.

● كيف؟

– بمرسوم وقرار من مجلس الوزراء، ولكن سأشرح كيف تم ذلك، لقد اضافوا على الدراسة التي كنت قد قمت بها نصاً يقول: «الاراضي التي تدخل ضمن الشركة العقارية اي سوليدير، والتي لديها رقم سجل عقاري، يدفع لقاءها اسهم. وجميع الاراضي التي ليس لديها رقم في السجل العقاري لا يدفع عنها شيء». لقد فتشوا وعلموا بان املاك الدولة في المرفأ، غير مسجلة في السجل العقاري، اي ليس لديها رقم، وعليه، فقد ضمت هذه الاراضي دون اي مقابل للشركة العقارية، وذهب حق الدولة هباء... انها فضيحة واضحة ومسجلة.

الوضع الاقليمي يقوي الحاجة السورية الى الحريري

«تجارة المازوت» خطوة جديدة في تغيير النظام اللبناني!

تحليل سياسي

□ على الرغم من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان، وعودة التوتر الى الجنوب اللبناني، بفعل القصف الاسرائيلي، يقول الحريريون في بيروت، أن صاحب الدولة رفيق الحريري هو الآن في أقوى مرحلة من حكمه.

وفي رأي هؤلاء أن قوة الحريري الملحوظة في الآونة الأخيرة تعود الى سببين:

أولهما وأهمهما الغموض الذي يلف الوضع الاقليمي وعملية السلام مما جعل دمشق بحاجة استثنائية الى شخص الحريري، ذلك ان رئيس الحكومة اللبنانية بالنسبة الى دمشق، كما يقول هؤلاء، يقع في مفصل أساسي تتشعب علاقاته وفوائدها الى اكثر من شعبة.

فهناك اولاً، شعبته السعودية، وهي في رأي الحريريين شعبة اساسية في الوقت الحاضر، لحاجة سوريا الى السعودية في مقاومة محاولات العزل ضدها.

وهناك الشعبة الدولية المزدوجة، وفرعاها فرنسا والولايات المتحدة، حيث لاتزال *الدوائر الفرنسية والاميركية مؤيدة وداعمة لرئيس الحكومة اللبنانية*، وهي حالة يمكن ان تستفيد منها دمشق من حيث تبريد المواقف الدولية حيالها.

وثانيهما، ما أدى إليه التوتر الداخلي، بعد حركة الطفيلي وغيره... للعصيان المدني، من تقارب بين رئيس الحكومة وقائد الجيش، نظراً الى حاجة الحكومة الحريرية الى القوات المسلحة للسيطرة على الامن، كما حدث في السابق.

العلاقة مع الجيش

إن التوتر السابق بين رئاسة الحكومة وقيادة الجيش، أسي، فهمه اكثر من مرة من قبل المعارضين. ففي جميع الحالات التي كان فيها الوضع الداخلي يضطرب ويهتز بفعل التحركات الشعبية والعمالية، كانت الحكومة تجد أن الاعتماد على الجيش في هذه الحالات امر لا تستطيع تجاهله. ولذلك حرص الحريري على حضور الاحتفال بعيد تأسيس الجيش اللبناني في الاول من شهر آب/ اغسطس الماضي، بينما لم يحضر هذا الاحتفال في مناسبة سابقة بسبب الجفاء والتهاتر بينه وبين قائد الجيش الجنرال إميل لحود.

لكن على الرغم من صفاء العلاقة في الظاهر، بين الحريري والجنرال لحود، فقد ظل الحريريون من تحت ينفثون معلومات وتحفظات حول العبء المالي للجيش على خزينة الدولة. بل أن اوساط وزير المالية فؤاد السنيورة، الذي لا يكن له العسكريون أي مودة واحترام، راحت تشيع وتشير، ان الكلفة المالية للجيش كلفة عالية، وانها السبب الرئيسي في عجز وزارة المالية عن خفض العجز في الميزانية.

ولهذا، وعلى الرغم من الصفاء الظاهري بين الحكومة والجيش، أصدرت الدوائر العسكرية في قيادة الجيش في «اليرزة» بياناً، اكدت فيه سؤ نية ومغالطات ما يبثه فؤاد السنيورة واوساطه من ان الفاتورة الامنية للجيش هي السبب الرئيسي للعجز المالي الذي تعاني منه الخزينة.

وقال البيان العسكري، ان الجيش يحصل من موازنة الدولة على ٧٢٩ مليار ليرة، من اصل ٦٥٠٠ مليار ليرة، هي مجموع ميزانية الدولة، أي ما نسبته ١١,٢٪ فقط من مجمل الموازنة، وهي تشكل مجموع نفقات الجيش من رواتب وتجهيزات وانشاءات وتسليح وما الى ذلك.

بل إن البيان العسكري، ذهب بالتفصيل الى أبعد من ذلك عندما قال ان الميزانية المعلنة للدولة (٦٥٠٠ مليار ليرة) لا تشكل مجمل الانفاق الفعلي للحكومة، لأن انفاق بعض الوزارات ومجلس الانماء والاعمار، مثلاً، لا تدخل ارقامها في صلب الموازنة العامة، ولو اضيفت هذه المبالغ الى الموازنة لاصبحت نسبة كلفة الجيش على المالية العامة للدولة أقل من ٦٪ من المجموع.

ونفى الجيش ان تكون له أي علاقة على الاطلاق بالديون الداخلية والخارجية التي تظهر سنوياً في الموازنة العامة. اذ انه كما يقول البيان العسكري، تمّ تجهيز الجيش منذ سنة ١٩٩٠ وحتى الآن من اصل الاعتمادات المخصصة في الموازنة من دون اللجوء الى قروض داخلية او خارجية. وبخلاصة ذلك، تقول القيادة العسكرية، ان ما يجري الترويج له، من أن نفقات الجيش هي السبب الرئيسي لعجز الموازنة، انما هي مقولة خاطئة ومغلوطة يراد بها التمويه عن الاسباب الاخرى، (أي الهدر الكبير والعمولات والفساد في الدوائر الاخرى للدولة)، لإشعار الرأي العام بان الجيش، هو قطاع غير منتج يشكل عبئاً مالياً على الدولة.

تخدير وزير الخارجية

القضية الاخرى الحساسة، التي شغلت الدوائر السياسية في بيروت، هي، مسألة الاعتراض التي طرحها وزير الخارجية فارس بويز ضد تصرفات رئيس الحكومة الخارجية والداخلية، (راجع «الميزان» ـ المجلد الرابع ـ العدد العاشر ـ آب/ اغسطس ١٩٩٧).

ويقال ان طرح وزير الخارجية قد أقلق الرئيس الحريري، خصوصاً بعد ظهور مزاج معارض لدى الوزير وليد جنبلاط الذي قال انه قبل الإشتراك في الحكومة عن غير قناعة ولاعتبارات اقليمية مشيراً بذلك الى رغبة سورية.

وقد تم لقاء للمصارحة، بين بويز والحريري بمسعى من رئيس الجمهورية الياس الهراوي، والد زوجة الوزير بويز، لكن الدوائر السياسية في بيروت تقول ان هذا المسعى، لم يسفر عن نتيجة جدية، باستثناء تجميد الحملات الاعلامية. كما يقال، ان الحريري وعد الوزير بويز باصطحابه معه في رحلاته السندبادية المقبلة!

والمعروف ان الحريري لم يصطحب وزير الخارجية في أي رحلة سابقة، كما انه لم يقدم أي محاضر الى وزارة الخارجية عن تلك الزيارات وما دار فيها من مباحثات... بل انه في آخر ثلاث رحلات له الى مدريد ولندن واثينا، اصطحب نائبه وزير الداخلية ميشال المر، امعاناً في تجاهل وزارة الخارجية ووزيرها.

تجارة المازوت

وقد ظهر اسم الوزير الارمني شاهي برصوميان، وزير النفط، على المسرح السياسي في الآونة الاخيرة، من خلال ضجة اثيرت حول اقدام برصوميان على بيع كميات من المازوت المخزون في لبنان في الاسواق الخارجية، الامر الذي وصفته جريدة «النهار» البيروتية، بتحويل وزارة النفط الى محطة لبيع المازوت بدلاً من الاهتمام بتموين البلاد بحاجتها من المحروقات.

وترددت في هذا السياق اخبار تشير الى ان عمليات وزارة برصوميان في تجارة المازوت، أدت الى «عمولات» لا تعرف قيمتها ذهبت الى بعض الجيوب النافذة.

وقد اعترف الوزير برصوميان، بأنه حول الوزارة الى «بائع للمازوت»، ويحصر استيراد هذه المادة بها بعد حصرها استيراد مادة الفيول، مدعياً انه حقق للوزارة ربحاً ملحوظاً من هذه العمليات كان في مصلحة خزينة الدولة.

ويتضح من اقوال الوزير برصوميان، ان وزارته عازمة على توسيع تجارتها النفطية، لتشمل بقية المحروقات ومنها البنزين، قائلاً انه ما كان ليستطيع ان يدخل «تجارة المازوت» لولا دخوله تجارة «الفيول اويل»، قبل سنة ونصف السنة، لان ذلك يقتضي تأمين المال وزيادة الطاقة التخزينية.

وقال، ان ما يمنعه حالياً من دخول تجارة البنزين ان ذلك يستلزم اموالاً اكبر وطاقة تخزينية اكبر... لكنه اشار الى عزمة الاكيد على خطة اوسع لتشمل تجارة البنزين قائلاً:

«إذا كانت الوزارة استطاعت ان تتسلم المازوت بارباح الفيول، فإننا نأمل في أن نتمكن بارباح المازوت من بسط سلطة الوزارة على القطاع النفطي بكامله».

وليس معروفاً على وجه الدقة ما هي النتائج المالية الفعلية التي تحققت من تجارة المازوت، باستثناء تقدير عابر للوزير برصوميان، بأن ارباح الوزارة لم تكن اقل من ٥٠ ألف دولار في اليوم الواحد، مشيراً الى امكانية زيادتها.

وحتى اذا لم تكن هناك «عمولات» ذهبت الى جيوب النافذين، كما يقال، الا ان احداً من اللبنانيين لا يصدق ذلك لمعرفتهم بالتغلغل العضوي المركب لعمليات الفساد الضارية في الدولة اللبنانية، التي يلمسها المواطنون لمس اليد كل يوم.

لكن تحت ضغط الاحتجاجات التي أثيرت ضد إصرار الوزير الأرمني على استيراد المازوت بالتراضي، عاد فأعلن في الصحف اللبنانية عن استدراج عروض لشراء ١٥٠ الف طن متري من المازوت، محدداً الثاني من أيلول/سبتمبر الجاري لإقفال مهلة تقديم العروض. وقد اعتبرت الأوساط اللبنانية المعنية قرار الوزير بأنه نوع من المداورة الشكلية لتمرير عروض موافق عليها سلفاً، نظراً لأن المهلة المحددة قصيرة وغير كافية للشركات الأخرى لدراسة عروضها وتقديمها بالشكل المناسب.

وكان الوزير برصوميان أجرى صفقتين بالتراضي، الأولى بكمية ٦٨٤ الف طن بقيمة ١٦٨ مليون دولار، والثانية كميتها ٣ ملايين و ٤٠٠ الف طن بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.

والصفقتان كلتاهما عقدتا مع شركتين أجنبيتين، الواحدة قبرصية رأسمالها ٥٠٠٠ جنيه قبرصي، والثانية انكليزية رأسمالها ٢٠ الف جنيه استرليني، وكلتا الصفقتين *تمتا بدون استدراج عروض وبدون* توقيع عقود ملزمة للشركتين المذكورتين. وقدرت الأموال الضائعة على الخزينة اللبنانية من الصفقتين معاً حوالى مليون و٤٠٠ الف دولار.

أما الشيء الاهم الذي قلما اشير اليه فهو نية الاجهاز على النظام الاقتصادي اللبناني المعروف بتوسيع السلطة الاقتصادية للدولة على حساب القطاع الخاص، على الرغم من نفي الرئيس رفيق الحريري لحدوث اي تغيير في النظام اللبناني.

ويقول المنتقدون لعمليات وزير النفط، ان تجارة المازوت المشار اليه حصراً بوزارة النفط، ما هي إلا عملية تأميم بطريقة اخرى!



باعة المازوت

لماذا رفضت واشنطن إعطاء ضمانات لسيادة واستقلال لبنان

إما اعتراف بدولة إسرائيل أو انضمام الى الجارة سوريا !

❐ من أبرز الملامح التي ميزت السياسة الاميركية في لبنان خلال الخمسينات، كما تشير الوثائق الرسمية الأميركية، التي تعيد «الميزان» قراءتها، مسألة ضمان وحماية سيادة واستقلال لبنان. وقد كان هذا المطلب هاجس وزير الخارجية اللبناني الدكتور شارل مالك، الذي ظل يلح على الحكومة الاميركية، قبل واثناء توليه وزارة الخارجية سنة ١٩٥٧، ان تتعهد واشنطن ضمان سيادة واستقلال لبنان وسلامة أراضيه بسبب المخاوف من المد القومي العربي والخطر الشيوعي والحركات الإسلامية.

لكن الإدارة الاميركية مع رغبتها في التدخل في حالة الخطر بلبنان، رفضت رفضاً قاطعاً الإلتزام بضمان رسمي للبنان إلا في حال اقدام الحكومة اللبنانية على اعتراف رسمي علني بدولة اسرائيل، وإبرام إتفاقية معها.

شرط الإعتراف باسرائيل

في أيار/ مايو ١٩٤٩ قام اللبناني فرنسيس كتانة، عضو مجلس العلاقات الخارجية الاميركي، بزيارة الى واشنطن، واجتمع بالمسؤولين الرسميين في الخارجية، بعد جولة في الشرق الاوسط، بما في ذلك اليمن، قام بها مسؤولان اميركيان هما ستروايت وكلارك... حيث كرر فرنسيس كتانة عرضاً كان قدمه سنة ١٩٤٨ يقضي باقامة تحالف لبناني - أميركي لاغراض «دفاعية»، وبموجبه تتعهد الولايات المتحدة بان تكون «ضامناً» للبنان في حال قطع علاقاته مع سوريا، مع الاستعداد لاعطاء واشنطن قواعد عسكرية وقواعد بحرية في المياه اللبنانية. (مذكرة بالمحادثات في وزارة الخارجية الاميركية بعنوان: «مقترحات لبنانية لعلاقات اوثق مع الولايات المتحدة الاميركية»، ١٠ ايار/ مايو ١٩٤٩).

وفي حزيران/ يونيو ١٩٤٩ ظهر شارل مالك مرة ثانية في وزارة الخارجية الاميركية لبحث معاهدة «الصداقة والتجارة والملاحة»، فالتقى اثنين من المسؤولين الاميركيين هما ماكغي وستروايت، بحضور المستشار اللبناني في واشنطن جورج حكيم (أصبح وزيراً للخارجية فيما بعد). وقد عرض مالك بالتفصيل فكرة التحالف السياسي مع الولايات المتحدة، بالقول ان لبنان في موقع مثالي ليكون وسيطاً للغرب في الشرق الاوسط قائلاً:

«إننا نعتقد ان المصلحة الاميركية البعيدة المدى يجب الا تنحصر بما هو لبنان بحد ذاته، بل يجب ان تذهب الى أبعد من ذلك للنظر الى ما هو لبنان وما يمكن ان يكون في علاقاته مع شقيقاته الدول العربية في الشرق الاوسط» (مذكرة المحادثات ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٩).

وقدم شارل مالك مطالعة مسهبة حول الدور اللبناني الممكن في العالم العربي، لكن المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية ردوا عليه بحذر، مع الإقرار بمركز لبنان «كصديق متميز» للولايات المتحدة، وكوسيط يمكن من خلاله نقل الافكار والسياسات الاميركية وتفسيرها الى بقية العالم العربي.

لكن في شهر شباط/ فبراير ١٩٥٠ كان واضحاً ان المسؤولين المتعاطين بشؤون الشرق الأدنى كانوا غير مستعدين لتبني اي ضمانات لسيادة لبنان وحدوده او حتى لإصدار إعلان عام عن دعم واشنطن لسلامة الأراضي اللبنانية واستقلال لبنان (المؤتمر الاميركي للشرق الادنى في القاهرة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٣).

فكان الإعتقاد الراسخ في واشنطن ان الضمانات المتعلقة بالسيادة والاراضي، تتوقف على توصل لبنان الى اتفاق مع اسرائيل يعترف بالدولة اليهودية.

الاستخبارات المركزية

وفي هذا السياق تعمق النقاش حول المسألة في اعقاب ظهور زعامة جمال عبد الناصر ودعوته الى «القومية العربية» و«الوحدة العربية». ومن جراء ذلك ظهرت آراء متباينة أبرزها موقف «الاستخبارات المركزية الاميركية»، القائل بأن القومية العربية ليست معادية للمصالح الاميركية، بل على العكس من ذلك، اقترحت الوكالة ان «الاهداف العربية لحفظ الاستقلال واستخدام فوائد النفط العربي تتماشى مع مصلحتين اميركيتين حاسمتين، هما: اغلاق المنطقة في وجه الهيمنة السوفياتية، وإدامة سيطرة الغرب على نفط الشرق الاوسط». (تقرير وكالة الاستخبارات المركزية، رقم ٧٧٢٠٠٠ بعنوان: «القومية العربية كعامل في اوضاع الشرق الاوسط» ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٨).

هذه النظرة كان لها معارضون في اميركا وفي «الدول الصديقة»، ومنهم شاه ايران محمد رضا بهلوي، الذي اعتبر هذا التحليل «حقيراً وخسيساً»، واعتبرته الحكومة الاسرائيلية «ساذجاً»، واعتبره وزير الخارجية اللبناني شارل مالك «موقفاً خطيراً يجب مقاتلته»، كذلك رفضته شركات النفط الاميركية، وأشاح عنه وزير الخارجية الاميركية جون فوستر دالاس في سياساته غير المعلنة بدعم مطلق لعهد الرئيس كميل شمعون المعادي للناصرية.

ومن مواقف جون فوستر دالاس انه في ١٣ ايار/ مايو ١٩٥٨ بعث بتعليمات خاصة الى كميل شمعون، يرشده فيها الى كيفية طلب التدخل الاميركي في الوقت الذي كان يعلن فيه علناً ان الولايات المتحدة تعارض مثل هذا التدخل.

المحور السعودي- الاسرائيلي

منذ سنة ١٩٥٠ ظهرت ملامح جديدة للسياسة الاميركية في المنطقة كان أول تعبير عنها «الحلف الثلاثي» بين اميركا وبريطانيا وفرنسا، الذي اعترف بضم الاردن للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، تحت تبرير علني بان ذلك من شأنه ان يحد من سباق التسلح في المنطقة.

وبعد الاحداث اللبنانية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ بدأ يتضح تقارب ملحوظ بين واشنطن وتل ابيب ظهرت اهميته البعيدة المدى في الادوار التالية لإسرائيل والمملكة العربية السعودية، كمحور توأم للسياسة الاميركية والسياسة الانغلو - اميركية في الشرق الاوسط، وهي سياسة مدعومة من ايران وتركيا والعراق، بالإضافة الى دول عربية موالية للغرب في الداخل العربي مثل الاردن ولبنان.

وكان شاه ايران، هو الذي اقترح على الرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، ان تقوم الولايات المتحدة بالترويج والتشجيع للسعودية، كقوة موازنة لجمال عبد الناصر. (محادثات شاه ايران مع ايزنهاور ودالاس في مطلع تموز/ يوليو ١٩٥٨).

وابلغ شاه ايران المسؤولين الاميركيين ان سقوط كميل شمعون سوف يؤدي الى سقوط الاردن والعراق مشدداً على الدور السياسي لاسرائيل والمملكة العربية السعودية، كقوة موازية، قائلاً ان وجود دولة اسرائيل له فائدة من حيث السيطرة على التوسعية العربية (المصدر السابق).

ويتذكر الرئيس ايزنهاور في اوراقه بمناسبة زيارة الشاه، ان حاكم ايران قد نصحه سابقاً بدور خاص للعاهل السعودي بقوله حرفياً «ان نفوذ العاهل السعودي يجب ان يقوم على فكرة أنه خادم الحرمين الشريفين، وكقائد للشعب العربي ضد جمال عبد الناصر».

على أن هذه الفكرة لم تكن جديدة على وزارة الخارجية التي سبق لها أن طلعت بفكرة مماثلة سنة ١٩٥٢ في اعقاب استيلاء الضباط الاحرار على الحكم في مصر. وبذلك تطابق الدور الذي اقترحه شاه ايران للعاهل السعودي مع افكار جون فوستر دالاس، حيث اختصرت بعبارة «بترو - اسلام»، أي التزاوج بين النفط والسياسة في الممالك النفطية مؤطراً بلغة دينية لتجميع الطاقات السياسية في الصراع ضد الحركات الشعبية والراديكالية في العالم العربي مثل «الناصرية» و«البعثية» و«الشيوعية» وغيرها...

ومن الملامح التي ظهرت في مطالع الخمسينات بعد الثورة المصرية، التقارب الشديد بين الرئيس اللبناني كميل شمعون والعاهل السعودي سعود بن عبد العزيز، بعد زيارة شمعون الى المملكة. وقد ابلغ شمعون المسؤولين الاميركيين تفاصيل محادثاته مع الملك سعود، حيث اقترح العاهل السعودي ان تعمل بيروت والرياض سوياً بتعاون وثيق وكامل مع الغرب، على ان يتم تنفيذ هذه الفكرة على مستويات عليا مع بقية الحكام العرب بدلاً عن جامعة الدول العربية، وكان ذلك اول خطوة لإضعاف الجامعة العربية وتجاوزها.

الضم الى سوريا

وعندما الحّ شارل مالك في خريف ١٩٤٩ على موضوع الضمانات والحماية مؤكداً ان الخطر على لبنان يأتي من داخل العالم العربي، ظل المسؤولون في قسم الشرق الأدنى في واشنطن غير مبالين لهذه الفكرة حتى بعدما طرح عليهم شارل مالك ان لبنان هو البلد المسيحي الوحيد في اسيا ويتجاهلونه في الوقت الذي تدعم فيه اميركا بكل قواها دولة يهودية في المنطقة.

لكن المسؤولين في قسم الشرق الادنى كانوا يحملون فكرة مختلفة كما يتبين من تقرير حول هذه المسألة (مؤتمر القاهرة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٠).

فقد جاء في هذا التقرير ما يلي:

«إن معظم المسلمين باستثناء عدد قليل من الاقطاعيين الذين لهم مصالح ثابتة في الفساد السائد حالياً في الحكومة اللبنانية، لا يشعرون بامتعاض وطني او حرمان في حال ضم لبنان الى دولة موحدة من سوريا والعراق او الى سوريا وحدها، إذا ما ادعت سوريا المناطق اللبنانية التي سلخت منها واضافها الفرنسيون الى لبنان، وهي مناطق اسلامية في غالبيتها وتضم: طرابلس والبقاع وصيدا، وهي المناطق التي فيها اكبر طاقة للإنماء».

وقد أشار المسؤولون الاميركيون الى ان فكرة شارل مالك لا تلقى دعماً إلا في منطقة جبل لبنان ذات الغالبية المسيحية.

وأشار المسؤولون الاميركيون الى أن انفصام عرى الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان قد يكون له انعكاس سلبي على الاقتصاد اللبناني، لكن ذلك بحد ذاته لا يشكل خطراً على لبنان، بل على العكس من ذلك توقع المسؤولون في الخارجية الاميركية، أن يؤدي الى جدوى تحويل بيروت الى منطقة للتجارة الحرة الإقليمية، مما يعزز دور العاصمة اللبنانية كمعقل اقتصادي.

وعلى الرغم من ذلك، ظل شارل مالك يلح على جون فوستر دالاس بافكار جديدة حول الموضوع، منها أن هزيمة الأخطار الراديكالية في الداخل العربي لا تتم بالدعاية اللفظية او بالمساعدات الاقتصادية، بل بتغييرات سياسية في سوريا أو مصر (محضر محادثات جرت في وزارة الخارجية الاميركية ٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧)، قائلاً ان نتائج هذا التغيير من شأنها ان تؤدي الى احتمالات افضل لحل مشكلات الشرق الاوسط بما في ذلك مشكلة اسرائيل.

ويقول دوغلاس ليتل في مطالعة بعنوان: «الحرب الباردة والعمل السري» (صفحة ٦٨)، أن مقترحات شارل مالك بخصوص التدخل في سوريا جاءت في وقتها تماماً لأن الدوائر الاميركية في تلك الفترة كانت تبحث في امكانية العمل السري الاميركي داخل سوريا.

ولقيت مقترحات شارل مالك ثناءً لدى كبار المسؤولين الاميركيين بمن فيهم الرئيس دوايت ايزنهاور نفسه الذي قال:

«إن العلاقات بين الولايات المتحدة ولبنان لها اهمية خاصة بالنسبة إلينا بسبب روابطنا مع ذلك البلد ولأن سياساتنا لها اهداف مماثلة من حيث معارضة الشيوعية، ومن حيث الجهود لحل مشكلات الشرق الاوسط (مذكرة المحادثات تاريخ ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٧).

وقد لاحظت الديبلوماسية الاميركية أن الفئات التي تؤيد فكرة الحماية ضد سوريا تتمثل في «الانفصاليين الموارنة»، والطبقة التجارية القوية الذين يرون ان سياسة الحماية التي تنتهجها سوريا غير مقبولة.

وكانت واشنطن في ذلك الوقت ترى ان لبنان مؤات لها خصوصاً ان نظامه لا يستسيغ أن تكون الدولة قوية.

فكرة الحماية

ويتبيّن من خلال محادثات شارل مالك مع المسؤولين الاميركيين بخصوص المعاهدة والحماية، ان ما كان يسعى إليه لبنان لقاء المعاهدة هو دمجه في السياسة الاميركية للشرق الاوسط، مما يعني «الحماية الاميركية».

وقد حاول شارل مالك اقناع المسؤولين الاميركيين بأن المعاهدة وإن كانت منافعها الاقتصادية ضئيلة تشكل جزءاً من اهداف السياسة الدولية للولايات المتحدة.

ففي سنة ١٩٤٩ طرح شارل مالك على وزير الخارجية دين اتشيسون ومساعده جورج ماكغي ان تعترف الولايات المتحدة لقاء توقيع المعاهدة بوضع لبنان الاستثنائي في المجالات الثقافية والسياسية ملحاً على القول بأن لبنان بحاجة الى المساعدة المالية والحماية من اسرائيل والدول العربية والحركات الاسلامية. (مذكرة وزارة الخارجية تاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩٤٩).

وقال شارل مالك ان هناك ايضاً بعض القادة العرب الذين يشاركون في هذا الرأي وانهم يرغبون بنوع من ترتيبات الأمن الجماعي الغربي.

وكان وزير الخارجية الاسبق هنري فرعون، قد تبنى هذه الفكرة بعد ذلك وعرضها على الوزير الاميركي المفوض في بيروت سنة ١٩٥٠ عندما الح اكثر على «تحالف اميركي - لبناني»، كجزء من استراتيجية شاملة، يتحدد فيها لبنان بجذوره المتوسطية وبدعمه في الجهود لاحتواء الحركات السياسية العربية والاسلامية أياً كانت مشاربها.

وهذه الفكرة المتوسطية اعاد شارل مالك طرحها سنة ١٩٥١ على جورج ماكغي ولويس جونز مدير قسم الشرق الادنى، حيث اقترح شارل مالك حلفاً متوسطياً تنضم اليه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واسبانيا وبلدان شرق المتوسط.

وكان شارل مالك يعتقد بان سوريا سوف تنضم إليه وكذلك يمكن دعوة دول أخرى بموجب ترتيبات خاصة، مثل العراق والمملكة العربية السعودية واسرائيل.

وهذه الفكرة أيضاً لم تلق استجابة في واشنطن.

ومن أسباب الرفض الاميركي، ما ورد في مذكرة التفاهم المشتركة لمجموعة التخطيط للشرق الاوسط، الى هيئة الاركان العامة، من أنه لا الجيش اللبناني موثوق سياسياً ولا النخبة السياسية الحاكمة. فضلاً عن أن الرئيس ايزنهاور كان يرى في محصلة التقارير العسكرية والسياسية التي بلغته اثناء ازمة ١٩٥٨ ان السياسيين اللبنانيين والاردنيين المتكلين على الدعم الاميركي والانغلو - اميركي لا يرغبون في الاستقلال اذا كان ذلك يعني قطعهم عن حماتهم الغربيين.

المطالعة الشهابية

أما مطالعة الرئيس فؤاد شهاب للوضع فقد وثقت في محادثاته مع الملحق العسكري في بيروت روبرت ووركس.

وكان الاميركيون، ينظرون الى فؤاد شهاب نظرة يشوبها شيء من الإشمئزاز والازدراء.

فقد أقر فؤاد شهاب في هذه المحادثات صحة شكاوى المعارضين لسياسات المحاباة والتفضيلية التي تمارسها الدولة وقال:

«عندما تدان المعارضة بأنها موالية للشيوعية لأنها لا تدعم سياستنا الخارجية فإن ذلك يدفعها دفعاً الى أيدي الشيوعيين. وإذا كان فرنجية او جنبلاط شيوعيين فانني أرى ان تعتبروني انا كذلك ايضاً». (إرسالية السفارة الاميركية الى وزارة الخارجية - مذكرة تكشف الآراء السياسية الشخصية للواء فؤاد شهاب ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥٨).

وقال فؤاد شهاب انه «لا جدال في أن المسيحيين يسيطرون سياسياً بشكل غير متناسب مع عددهم. ولهذا السبب عليهم ان يستخدموا السلطة استخداماً حكيماً لمنع المسلمين من تشكيل المعارضة. لكن بدلاً من ذلك اتخذ شمعون لنفسه سلطات ديكتاتورية منذ حرب السويس، واخذ يتصرف كديكتاتور حتى صباح الامس. فاذا كان لا بد من ديكتاتورية في لبنان فيجب ان تكون ديكتاتورية عسكرية مع أنني لا أحبذها. فلبنان ليس الاردن حيث يستطيع الملك لحفظ السلام فرض منع التجول وفرض رقابة مشددة واتخاذ جميع الاجراءات التقييدية في الدولة البوليسية. فهل يرغب الرئيس ايزنهاور ان يصبح لبنان مثل الاردن؟».

وكان البريطانيون يرون ان حلفاءهم الاميركيين لينون بشكل غير مقبول تجاه فؤاد شهاب وتصرفاته. ذلك ان فؤاد شهاب كان يلح على المسؤولين الاميركيين لمساعدته معتمداً على السفير ماكلنتوك بشكل جعل الاستقلالية السياسية للرئاسة اللبنانية «مسخرة المساخر» (رسالة السفير السير جورج ميدلتون الى وزارة الخارجية في لندن رقم ١١٦٣ تاريخ ٢ آب/ اغسطس ١٩٥٨).

حتى الوثائق الاميركية المتعلقة بالقيادة الاميركية الخاصة للشرق الاوسط، لاحظت نوعاً من الازدواجية الخبيثة في سلوكية فؤاد شهاب... حيث عرض الرئيس اللبناني توفير الامن الذي تطلبه واشنطن من النظام، على أن يكون المظهر الخارجي لهذا النظام اقل ميلاً علنياً الى الأميركيين من النظام السابق.

■ سوريا

في دراسة جديدة حول الاستفادة من الشراكة مع بروكسيل

الإدارة القائمة قوانينها متخلفة والجديدة عليها أن تغير مفاهيمها الاقتصادية

❐ قرانا في دراسة اعدتها اللجنة المكلفة بدراسة الشراكة مع الاتحاد الاوروبي المتوقع انجازها في سنة ٢٠١٠ انه يتوجب على الحكومة إجراء «تغييرات على صعيد بنية الاقتصاد الوطني»، مشددة على ضرورة «اعادة النظر بالبنية المؤسساتية والاستثمار الصناعي».

ورأت الدراسة أن الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي» تتطلب اجراء تغييرات جوهرية وجذرية تذهب الى عمق الاداء الاقتصادي العاثر والراكد منذ اكثر من ثلاث سنوات بشكل بدأ يؤذي القطاعات الاقتصادية شتى. والتغييرات الاكثر إلحاحاً هي في الاطار القانوني، وخصوصاً قانون التجارة، اضافة الى انظمة وقوانين الاستثمار واستحداث ادارات اقتصادية وتطوير الادارات القائمة.

وفي نظر المراقبين العارفين بأن الشراكة التي تريدها دمشق مع بروكسيل باتت الان اكثر من اي وقت آخر محكومة بثلاثة ظروف هي:

١ - الاتفاقيات في الاطار الدولي ومنها «منظمة التجارة العالمية».

٢ - الاتفاقيات في الاطار الثنائي مع الدول العربية.

٣ - الاتفاقيات في الاطار الاقليمي التي فرضها «إعلان برشلونة» سنة ١٩٩٥.

وبموجب اتفاق «الشراكة» الذي تقوم لجان سورية -اوروبية بمباحثات حوله حالياً ستقوم منطقة للتبادل الحر بين الجانبين خلال فترة انتقالية اقصاها ١٢ سنة يتم فيها تخفيض الضرائب تدريجاً بحيث تتم عملية التبادل التجاري بين الشريكين في ختامها من دون رسوم او ضرائب او قيود جمركية.

ويتوقع المراقبون، ان الصناعات التحويلية ستكون «اكبر المتضررين» من عقد الشراكة بسبب النوعية المتدنية وانخفاض مستوى جودتها وعدم توفر الكفاءات لتحسينها او حتى الاشراف على اداء متوسط لها.

من هنا على الحكومة اعادة نظر بالبنية المؤسساتية التي تدير بها شؤونها الصناعية وتحديث القطاع العام من خلال تحديث خطوط الانتاج وتحديث بنية الصناعة.

على صعيد آخر، شكلت وزارة الزراعة والاقتصاد والتموين لجنة من الخبراء وذوي الاختصاص لبحث اسلوب لمساعدة الفلاحين وتعويضهم عن الاضرار التي تلحق بمزروعاتهم ومحاصيلهم نتيجة تعرضها لكوارث الطبيعة.

ولقد بلورت اللجنة عدداً من الاقتراحات منها انشاء صندوق تتكفل الدولة بتأمين جزء من امواله والجزء الآخر تؤمنه المصارف المتخصصة والوزارات المعنية، اضافة الى مساهمة الفلاحين فيه عن طريق التأمين الالزامي على المحاصيل الاستراتيجية.

وما يجدر ذكره، ان فكرة انشاء مثل هذا الصندوق نضجت بعد الاضرار التي لحقت بالمحاصيل الزراعية واشجار الفاكهة خلال مواسم السنة الماضية من جراء موجة الصقيع التي عمّت البلاد وقضت على المحاصيل. وكانت الحكومة عوضت الفلاحين جزئياً عن الاضرار لكنهم تحملوا الجزء الاكبر مما سبب لهم ارباكات مالية كبيرة.

● اعلن عن توصل الحكومة السورية و«البنك الدولي» الى حل لمشكلة متأخرات القروض المستحقة التي تبلغ قيمتها نحو ٤١٥ مليون دولار.

وحل المشكلة جاء عقب لقاء جيمس وولفنسون، رئيس «البنك الدولي» الرئيس حافظ الاسد خلال زيارة كانت الاولى لرئيس البنك الدولي الى سوريا، اضافة الى محادثات ميشال كامديسو، المدير العام «لصندوق النقد الدولي» قبل نحو سنة.

وكانت دمشق توقفت منذ سنتين عن التزاماتها القاضية بدفع ستة ملايين دولار كل شهرين. وأكدت مصادر دمشقية مطلعة ان «تنفيذ ما تحقق مؤشر الى نية الحكومة حل مشاكل متأخرات القروض، وان ذلك سيؤدي الى حصولها على قروض جديدة». لكنها اشارت الى تمسك دمشق بـ «برنامج التصحيح الاقتصادي الخاص بها وعدم اعتماد برامج خارجية».

وفي لغة الارقام تبلغ ديون دمشق المستحقة لدول «نادي باريس» نحو ١,٣ مليار دولار وتشمل متأخرات قروض المانيا البالغة نحو مليار دولار ومعظمها ديون عسكرية لالمانيا الشرقية السابقة واميركا (١٠٠ مليون دولار) واليابان (٢٥ مليونا) وهولندا (١٥ مليونا).

■ الأردن

حكومة عبد السلام المجالي تتخلى عن خطط التنمية الطويلة الأمد

العمال الوافدون يستنزفون ٥٠٠ مليون دولار سنوياً والقطاع العام متخم بالكسالى!

❐ يتجه عبد السلام المجالي، في سياسة حكومته الانمائية، الى إحداث تغيير جذري فيما يتعلق بالخطط طويلة الأمد للتنمية في المملكة.

ويسود الاعتقاد في اوساط وزارة التخطيط، التي اوعز المجالي لها بوضع تقرير عن حال البلاد الإنمائية، ان الخطط طويلة الامد ثبت عدم جدواها، بسبب تقلص دور القطاع العام في تقديم السلع والخدمات، بينما اخذ دور القطاع الخاص بالازدياد مما جعل عملية التخطيط الاقتصادي المركزي من قبل القطاع العام، تفقد الكثير من مصداقيتها، ولأن هذه الخطط تخلق انطباعاً في الاوساط العالمية بان الاقتصاد الاردني موجه مما يضعف امكانية جذب الاستثمارات الى المشاريع الحيوية.

والحل في راي خبراء التخطيط هو اتباع منهجية جديدة تستفيد من الجوانب الايجابية في مفهوم الخطة وتوسعها، تقوم على اساس وضع استراتيجية شاملة وعامة تبين الخطوط الارشادية العريضة لمسيرة التنمية في المرحلة المقبلة مع ما يلازمها من خطط العمل التفصيلية القصيرة الامد التي يتم وضعها والاشراف على تنفيذها من جانب الجهات القطاعية، الامر الذي يتيح التدخل المرن عند الضرورة لضمان تحقيق هذه الاهداف.

واقترح خبراء وزارة التخطيط على المجالي وحكومته، لضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية، تشكيل لجان عامة وتوجيهية ولجان اقتصادية اجتماعية وقطاعية. وما يجدر ذكره في هذا المقام، انه في نهاية سنة ١٩٩٧ ينتهي العمل بتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣ - ١٩٩٧) الامر الذي يتطلب اتخاذ قرارات مبدئية حول طبيعة عملية التخطيط في المرحلة المقبلة. ومن المعروف ان الحكومات المتعاقبة درجت على انتهاج سياسة التخطيط الاقتصادي منذ اوائل الستينات، حيث اتخذت العملية التخطيطية اول الامر شكل برامج للنمو الاقتصادي والاجتماعي وضع اولها عام ١٩٦٣، ثم مددت لاحقاً لتصبح برنامجاً لسبع سنوات، وأدت «حرب حزيران» الى توقف العمل بهذا البرنامج ثم عادت الدولة الى استئناف النشاط التخطيطي والتوجيهي سنة ١٩٧٣ فوضعت خطة لمدة ثلاث سنوات، وتلا ذلك ثلاث خطط خمسية بعد سنة ١٩٧٨.

وتزامن تقرير وزارة التخطيط مع الحملة التي بدأها المجالي لإعادة تأهيل الجهازي الاداري والوظيفي.

وكان المجالي كشف ان لدى الاردن حوالى ٣٥٠ الف عامل وافد يستنزفون ما مقداره ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، واعتبر ان إعادة هيكلة الجهاز الاداري والوظيفي في الوزارات والدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع العام بما يتلاءم وبرنامج التصحيح الاقتصادي امر ضروري لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وذلك ضمن المساعي لرفع كفاءة الانتاج والحد من البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي.

واعتبر عبد السلام المجالي، ان المملكة من أكثر دول العالم توظيفاً في القطاع الحكومي وان حوالي ٥٠ الف شخص يتقاضون اجوراً ورواتب غالبيتهم لا يقدمون عملاً موازياً لما يأخذونه.

وقال ان لدى الحكومة توجهاً نحو تصنيف العاملين في الجهاز الحكومي الى مستويات وعقد دورات تدريبية وتأهيلية لبعض هؤلاء العاملين وتوزيعهم على الاعمال المهنية، وسيتم وقف رواتبهم عندما تتأكد الحكومة انهم قادرون على العمل في هذا المجال على ان يتقاضوا رواتبهم من المؤسسات التي يعملون فيها.

وأضاف، ان إعادة الهيكلة تأتي في هذه المرحلة وفق متطلبات الحاجة الفعلية للاقتصاد الوطني والتخفيف من الحمولة الزائدة ضمن إطار رفع كفاءة الانتاج والتصدي للبطالة المقنعة، مشيراً الى ان الحكومة تأخذ ضمن برامجها الاستثمارية ايضاً فتح مجالات وفروع عمل مجدية وبما يعزز من اجراءات التخفيف من حدة البطالة، وقال ان الحكومة تأخذ في برامجها إقامة المدن الصناعية الحرة في مناطق مختلفة من الاردن وقد رصدت المبالغ اللازمة لإقامتها من خلال موازنات خارج الموازنة العامة.

وتطرق عبد السلام المجالي، الى ان هم حكومته هو جذب الاستثمارات الاجنبية، خصوصاً ان مناخ الاستثمار في عمان اصبح اكثر قدرة على اجتذاب الاستثمارات من الخارج، لكنه اشار الى ان الكثير من الآمال بنيت على نهضة اقتصادية شاملة في مرحلة ما بعد السلام، واعتبر ان السلام لن يكون حقيقياً وقوياً في ظل فروق كبيرة في الدخول ومستويات المعيشة بين دول المنطقة حيث نجد ان دخل الفرد الاسرائيلي يشكل اكثر من عشرة اضعاف دخل الفرد الاردني الذي يصل الى (١٥٠٠) دولار سنوياً، مشيراً الى انه من الصعب ان يكون سلام مع هذه الفروق ودون تحقيق الانسجام في الدخول (راجع «قضايا في الميزان» على الصفحة ١٥).

على صعيد آخر، وقعت الحكومة برنامج الاغذية العالمي في اواخر الشهر الماضي، وهو عبارة عن اتفاقية لدعم صغار المزارعين الاردنيين في اطار خطة العمل الخاصة بالدورة الخمسية البرامجية الاردنية الجديدة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ التي تشمل مشروعاً متكاملاً لدعم تطوير الاراضي بالمشاركة.

وذكرت مصادر اردنية ان المشروع الذي زادت مساهمة البرنامج فيه عن ١٦ مليون دولار يمثل استمراراً تراكمياً لمشاريع تطوير الاراضي المرتفعة التي بدأ العمل بها منذ الستينات ويتوافق مع السياسات التي تتضمنها خطط التنمية الخمسية الاردنية. وأشارت المصادر ذاتها الى ان المرحلة الجديدة من المساعدات تعتبر امتداداً لاكثر من ثلاثة عقود من الشراكة بين الجانبين من اجل التنمية قدم خلالها «برنامج الاغذية العالمي»، التابع لهيئة الامم المتحدة للحكومة، مساعدات كبيرة لتمويل المشاريع ومعدات ومواد لتحسين قدرات الادارة والمراقبة والتقويم لكوادر المشاريع المشتركة، ويهدف البرنامج الى مساعدة الاردن في تحقيق اهداف خططه التنموية الاجتماعية والاقتصادية من خلال المساهمة في معالجة موضوع الامن الغذائي ومكافحة الفقر عن طريق دعم اجراءات صيانة المياه والتربة وحماية وتطوير البيئة والموارد الطبيعية.

كما يهدف الى حماية وتطوير المصادر الاساسية للمزارعين الاردنيين من خلال عمليات حفظ الاغذية والتربة وتطوير الاراضي غير المستغلة في المناطق المؤهلة لزراعة اشجار مثمرة ذات مردود عال، نظراً الى عدم ملائمة هذه الاراضي للمحاصيل الحقلية، وتحسين انتاجية اراضي المراعي وتطوير المناطق الرعوية، وتوسيع الرقعة الحرجية وزيادة الانتاج الزراعي، ورفع مستوى الامن الغذائي، وخلق فرص العمل، وتحسين الدخل للفقراء في المناطق الريفية، مع التاكيد على مشاركة المرأة في المؤسسات والمجتمعات المحلية.

وكان المهندس جهاد أبو مشرق، مدير مشروع تطوير الاراضي بالمشاركة في وزارة الزراعة الاردنية قال ان المرحلة الجديدة من المشروع تهدف الى مكافحة الفقر ودعم صغار المزارعين، مشيراً الى ان الاتفاقية تتضمن ثلاثة ابعاد هي تطوير الاراضي الزراعية المنحدرة وزراعتها بالاشجار المثمرة، وتطوير الغابات والمراعي، وتحسين البيئة، اضافة الى زيادة دخل المرأة الريفية في البلاد.

■ اسرائيل

تحرير سوق العملات الأجنبية وعجز الميزانية ٥٪

❐ لم تتضمن خطة الخزانة الى الحكومة لتسريع خطى النمو الاقتصادي أية مفاجآت لم يتوقعها المراقبون. فجل اهتمام واضعي الخطة انصب على الخصخصة وتصحيح سوق المال وتحرير سوق العملات الاجنبية.

وتبلغ الميزانية المقترحة من الخزينة، ١٦٤,٤ مليار شاقل (٤٦,٥٣ مليار دولار) مع تحديد للعجز في ميزانية ١٩٩٨ عند مستوى ٨,٥ مليار شاقل اي ٥٪ من الميزانية بما يعادل ٢,٤٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي.

وفي خطة الخزينة، انه لتشجيع النمو فانه يتعين ان يحدث انخفاض مستمر في نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي وان ينخفض الانفاق العام والا تحدث اي زيادات في الضرائب، بل يستحسن أن يكون هناك خفض في الاعباء الضريبية.

وكان بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة قد طلب من الخزانة اعداد خطة تستهدف انعاش النمو الاقتصادي بعدما رفض توقعاتها بان الناتج المحلي الاجمالي سيزيد بما يتراوح بين ثلاثة و٣,٥٪ فقط سنة ١٩٩٨.

ومن المتوقع ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي نموا قدره ٢,٥٪ فقط هذه السنة بعدما حقق قفزة تزيد على ٦٪ سنوياً في اغلب سنوات العقد الحالي. وتضمنت مقترحات الخزانة، وضع حد ادنى لهدف الخصخصة لسنة ١٩٩٨ يقضي ببيع اصول حكومية قيمتها ٤ مليارات شاقل (١,١ مليار دولار) بينها بيع حصص اسهم للحكومة في مصارف اسرائيل التجارية الرئيسية. وستستخدم العوائد في الوفاء بالديون، ومن المؤمل ان يرفع بيع حصة الحكومة في بنك «هابوعليم» المبلغ المتوقع الى ٧ مليارات شاقل.

وتسبب بيع الحكومة لمزيد من اسهم شركة الاتصالات «بيزك» في تموز/ يوليو الماضي في اضراب عام استمر يوما وشارك فيه ١٦٠ الف من الموظفين العموميين وتعطيل الخدمات الهاتفية.

وشكا «الهستدروت» آنذاك من ان احداً لم يتشاور مع عمال «بيزك» بشأن خطط خصخصة مزيد من الشركة من خلال بيع ١٢,٥٪ من اسهمها قيمتها ٢٥٠ مليون دولار لمؤسسة «ميريل لينش» الاميركية العالمية.

ومن المرجح ان تؤدي توصيات في خطة الخزانة لزيادة المنافسة في صناعات تهيمن عليها شركات تملكها الحكومة وفيها لجان نقابية قوية الى دق ناقوس الخطر في الهستدروت.

وتقضي تلك المقترحات بانهاء احتكار هيئة الكهرباء الاسرائيلية لنقل الطاقة وتوزيعها على كبار المستهلكين وفتح سوق الاسمنت وخدمات النقل بالحافلات امام المنافسة وتمكين شركات الطيران الاسرائيلية الاخرى غير «شركة العال» المملوكة للحكومة، من تسيير رحلات على طرق محلية وخارجية تختارها.

كما تدعو الخطة الى زيادة الاستثمارات في البنية الاساسية في سنة ١٩٩٨ بنسبة ٢٠٪ الى ١٣,١ مليار شاقل. وستتجه الاموال الاضافية بشكل اساسي الى قطاعات النقل العام والطرق وتوسعة السكك الحديد، واعمال المياه والصرف الصحي، ومشاريع الغاز الطبيعي.

وادخلت الخزانة تعديلات على خطة لاصلاح سوق المال علقها مجلس الوزراء بسبب اقتراح مثير للجدل لفرض ضرائب على المدخرات قصيرة الاجل. وتخلو الخطة الجديدة من مثل هذه الضريبة. وجاء في الخطة ايضاً ان «اسواق رأس المال في اسرائيل تعاني من عدد من المشاكل الهيكلية. فهي تخلو من المؤسسات الاستثمارية وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التامين على الحياة وهي عصب اسواق المال القوية في انحاء العالم شتى».

ودعت الخزانة الى مزيد من التحرير لسوق العملات الاجنبية غير انها لم تقدم تفاصيل عدا توصية بان يمضي «البنك المركزي» قدما في جعل الشاقل قابلاً للتحويل بشكل كامل بحلول منتصف سنة ١٩٩٨. وتدعو الخطة الى تشديد الضوابط على اعانات البطالة وتحديد غرامة قدرها ٧٥٠٠ شاقل على كل عامل اجنبي يعمل في اسرائيل من دون رخصة (راجع «قضايا في الميزان» الصفحة ١٥).

■ السعودية

محادثات الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية» تبدأ السنة المقبلة

الحكومة كشفت عن خططها للتخصيص ولم تحدد موعداً للتنفيذ!

□ أفرجت الحكومة عن خططها «للتخصيص»، هادفة الى زيادة قدرة الصناعة المحلية على المنافسة واجتذاب رؤوس اموال اجنبية، وخفض نفقات الدولة، مع توفير فرص عمل لمواطنيها البالغ تعدادهم ١٢ مليون نسمة، ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في الاداء الاقتصادي.

غير ان الحكومة لم تذكر تفاصيل عن الشركات او القطاعات التي تعتزم تخصيصها كما لم تشر الى موعد البدء في تنفيذ العملية التي كانت موضع اخذ ورد ونقاش تمددت على السنوات الثلاث الاخيرات.

والذي يفهم من خطة الحكومة، أن الاهداف الرئيسية هي تشجيع رأس المال الوطني والاجنبي على الاستثمار محلياً، وزيادة فرص العمل، ورفع دخل الفرد، وزيادة فعالية الاقتصاد وقدرته على مواجهة المنافسة العالمية، وخصوصاً في ضوء الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية» وهو ما تأمل ان يتم بحلول سنة ٢٠٠٢.

وتدعم الحكومة العديد من الخدمات الاساسية من امدادات المياه والطاقة الى الخطوط الجوية دعماً كبيراً مما سبب عجزاً هائلاً في الميزانية العامة منذ بداية الثمانينات.

وتحدثت الخطة عن خفض نفقات الدولة وخفض عبء الميزانية الحكومية من خلال السماح للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.

طوال السنوات الماضيات كررت الحكومة في كل مناسبة نيتها في تجميد الانفاق الرأس مالي الحكومي الجديد وحث القطاع الخاص على تمويل تطوير البنية الاساسية.

غير ان المقاولين يقولون انهم لا يرغبون في تمويل مشروعات مثل محطات المياه والكهرباء لا تدر ربحاً.

وتهدف الحكومة الى زيادة دخل الدولة من عوائد المشاركة في انشطة القطاع الخاص وبيع اصولها.

وقالت مصادر على علم ودراية، أن الحكومة تخطط لبيع «الخطوط السعودية»، غير ان الاقتصاديين قالوا ان المستثمرين لن يقبلوا عليها حتى تحقق ارباحاً.

واشار هؤلاء الى ان في مقدم المؤسسات المرشحة للتخصيص «الشركة السعودية للصناعات الاساسية» (سابيك) التي تملك الدولة ٧٠٪ من اسهمها.

واضافت المصادر ذاتها، ان المملكة يجب ان تختار تدريجاً الشركات او المؤسسات التي يجري تخصيصها، الا انها حذرت من انه عند اختيار الانشطة المختلفة التي تباع للقطاع الخاص يجب ان يوضع في الاعتبار النمو الاقتصادي وميزانية الحكومة والقوى العاملة الوطنية وأصحاب الدخل المنخفض ومشاركة قطاع كبير من المواطنين في النشاط.

وكان بيان الحكومة ذكر، انها تخطط للحفاظ على دورها في تقديم الخدمات الضرورية والرعاية الاجتماعية لمواطنيها.

على صعيد آخر، قال هاشم بن عبد الله بن هاشم يماني وزير الصناعة والكهرباء، السعودية ان السعودية ستبدأ محادثات ثنائية حول القضايا التجارية مع بعض اعضاء «منظمة التجارة العالمية» في اوائل السنة المقبلة المقبل في اطار سعيها للانضمام الى «المنظمة».

وقال الوزير يماني انه يتوقع ان تستمر المحادثات الثنائية لفترة من الوقت.

وكانت الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية طلبت ان تبحث مع المملكة بعض القضايا التجارية ومنها الرسوم الجمركية والاستثمارات الاجنبية في قطاع الخدمات.

وقال يماني ان وزارته تعد دراسة بشأن سياسة صناعية جديدة لمواكبة المناخ الدولي الجديد والتحديات المستقبلية.

واضاف، ان الرياض تحتاج الى تطوير سياسة صناعية وتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية في الصناعة المحلية.

وكانت السعودية، وهي اكبر منتج للنفط في العالم، تقدمت بطلب سنة ١٩٩٣ للانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) التي خلفتها «منظمة التجارة العالمية». ومنذ ذلك الحين عقدت ثلاث جولات من المحادثات، لم يأتِ اي منها بالثمار المرجوة.

وقال ديبلوماسيون تجاريون انه تحقق تقدم في المحادثات بعد الجولة الثالثة في ايار/ مايو الماضي لكنهم اضافوا ان على الرياض ان تقدم عروضاً تفصيلية عن فتح اسواقها وهو الامر الذي لم يحصل حتى الآن.

وتشمل مخاوف الشركاء التجاريين القيود التي تفرضها الحكومة على أذون الاستيراد في مجالات مثل الكيماويات والحليب ومنتوجات تكنولوجيا المعلومات والمعدات الزراعية.

وتسعى الحكومة الى تنويع اقتصادها المعتمد على النفط وتريد الانضمام الى «المنظمة» بالشروط السخية التي حصلت عليها الدول النامية. وكررت الرياض مراراً انها تتخذ اجراءات لتشجيع التدفقات الاجنبية بما فيها خطوات لتوفير الحماية للاستثمارات الاجنبية وتخفيف العوائق البيروقراطية امام الترخيص للمشروعات الاجنبية. كما انها تراجع قانون رأس المال الاجنبي لزيادة الحوافز للمستثمرين الاجانب في بلد اغلب الاستثمارات الاجنبية فيه مستثمرة في مشروعات مشتركة مع الحكومة السعودية.

■ الكويت

لأن «المجلس الأعلى للبترول» يستغيبهم ويتفرد بالقرار

نواب في البرلمان يطالبون الحكومة اطلاعهم على الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية

□ تحدى مجلس الامة الكويتي حكومة سعد العبد الله، وأحرج رئيسها بالوكالة صباح الاحمد، بالمطالبة العلنية للاطلاع على اي اتفاقيات تبرم مع شركات اجنبية فيما يتعلق باستثمار الموارد النفطية الوطنية.

وتركزت انتقادات النواب على «شركة النفط العربي المحدودة اليابانية» التي حصلت على امتياز تنقيب بحري داخل المنطقة المحايدة المقسمة بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

وشكا النواب من ان «المجلس الاعلى للبترول»، لا يكشف اوراقه ولا يطلع احداً على ما يبحثه في اجتماعاته وما يتخذه من قرارات ويوقعه من اتفاقات.

وسارع الشيخ صباح الاحمد الصباح القائم باعمال رئيس الوزراء الذي يتعافى في اوروبا، ووزير الخارجية، المتوقع أن يرأس اجتماع المجلس الاعلى للبترول في طمأنة النواب الى انه ستتم مشاورتهم حال الموافقة على اي اتفاقات نفطية جديدة مؤكداً على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وقالت مصادر سياسية ان نواب مجلس الامة قلقون ايضاً من ان «المجلس الاعلى للبترول» ينوي بحث امكانية تعديل اتفاقات المساعدة الفنية الحالية للحصول على خدمات مقابل رسوم والمبرمة مع شركات نفط عالمية كبرى الى صيغة قد تشمل اقتسام الانتاج.

وتسيطر الكويت التي تقدر حصتها في اطار «منظمة أوبيك» بمليوني برميل يومياً على ١٠٪ من احتياطيات النفط العالمية.

وضمن حملة لتبريد الموقف ادلى عيسى المزيدي، وزير النفط، بدلوه وتعجل في القول ان اتفاق شركة النفط العربي الموقع عام ١٩٥٨ سينتهي خلال نحو خمس سنوات.

واتفقت الحكومة سنة ١٩٩٥ من حيث المبدأ على تجديد العقد لكنها لم تتخذ خطوات تعاقدية بعد.

غير ان النواب بقيادة احمد السعدون، رئيس مجلس الامة، رفعوا توصية جديدة تطلب «ان تقوم الحكومة باطلاع المجلس على تفاصيل المشاورات التي تقوم بها تمهيداً لابرام اتفاقيات مع الشركات الاجنبية التي تتعلق باستثمار الموارد النفطية الوطنية».

ودعا المطلب الذي صدق عليه بسرعة ايضاً الى تحقيق «العلانية والمنافسة» في اتفاق المنطقة المحايدة قبل تجديده وفقاً لنصوص الدستور.

وتقول مصادر سياسية ان المطلب الاخير، مثله مثل المطالب الثلاثة الأخرى ذات الصلة بقطاع النفط، هو اولاً واخيراً مطلب سياسي، وليس ملزماً دستورياً لانه لم يصدق عليه كقانون. لكن بعض النواب احتجوا بان لهم حقاً دستورياً في الموافقة على اي اتفاق يتعلق بالموارد الطبيعية.

وتشرح المصادر ذاتها، ان الهدف من المطلب هو حرمان الحكومة حتى من استخدام سلطتها التنفيذية قبل مشاورة مجلس الامة اولا، فهو السلطة المنتخبة من الشعب ومنوط بها التحري ومراقبة عمل السلطة التنفيذية في كل ما يتعلق بالمصلحة العامة. ودعا مطلب اخر صادر عن مجموعة من النواب «مؤسسة البترول الكويتية» لتنسيق سياساتها الاستثمارية مع «هيئة الاستثمار الكويتية» التي تدير محافظ اوراق مالية اجنبية تتجاوز قيمتها ٤٠ مليار دولار.

ودعا الموقعون على المطلب مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها باطلاع المجلس قبل ابرام اتفاقات جديدة او تدشين مشروعات جديدة.

وتنوي «شركة النفط العربي» زيادة الانتاج بحوالي ٥٠ الف برميل يومياً الى ٣٥٠ الف برميل يومياً بحلول سنة ٢٠٠٠. وتمتلك شركات يابانية حصة الاغلبية في الشركة بينما تمتلك كل من الكويت والسعودية حصة نسبتها ١٠٪. وينتهي اتفاق الشركة مع الرياض سنة ٢٠٠٠.

ويقول خبراء الصناعة ان الشركات العملاقة مثل «بريتش بتروليوم» البريطانية و«شيفرون» الاميركية و«توتال» الفرنسية، حريصة على توقيع اتفاقات فنية للدخول في صناعة النفط بهذه الدولة الخليجية.

وكان ناصر الصانع، رئيس اللجنة المالية في مجلس الامة، أثار الامر على انه «مسألة سيادة» وأشار الى عدم الرغبة في ان يهيمن احد على قطاعات من عمليات النفط الاستراتيجية.

وتعمل الكويت لرفع قدرتها الانتاجية بحوالى مليون برميل يومياً الى ٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول اوائل القرن المقبل.

وقامت الكويت التي استقلت عن بريطانيا سنة ١٩٦١ بتأميم صناعة النفط في السبعينات وأسست سنة ١٩٨٠ «مؤسسة البترول الكويتية» التي نمت لتصبح واحدة من اكبر عشر شركات نفط في العالم.

■ دبي

من أجل تعزيز مركزها الدولي لتجارة إعادة تصدير السيارات

سوق عملاقة عوائدها ٣٠٠ مليون دولار لاستيراد ١٢٠ ألف سيارة في السنة

□ تنفذ «سلطة موانئ وجمارك دبي» خطة طموحة لجعل الإمارة المركز الاقليمي الاول لإعادة تصدير السيارات في منطقة الشرق الاوسط والاسواق الدولية التي تتعامل معها في آسيا واوروبا وافريقيا.

فلقد اصبح بالامكان تنشيط تجارة السيارات وزيادتها بنسبة ٤٠٠٪ عن طريق تزويد الامارة بالمرافق اللازمة التي يحتاج اليها القطاع الخاص لتخزين المركبات الآلية واعادة تصديرها.

والخطة التي درست منذ فترة طويلة ستسمح بمضاعفة قيمة تجارة اعادة تصدير السيارات انطلاقاً من امارة دبي لتصل الى ٣٠٠ مليون دولار في السنة.

ولقد اعدت سلطة الجمارك مشروعاً متكاملاً باشرت تنفيذه بعد نيلها موافقة السلطات المحلية على طلب قدمته اليها منذ اكثر من سنة لتخصيص المساحات التي سيقام عليها مركز التجميع الدولي الجديد. وكانت الاتصالات التي اجريت مع كبار تجار السيارات في دبي ودولة الامارات لاستطلاع ارائهم، اظهرت ردود فعل مؤيدة وحماسة كبيرة للفكرة.

وأفاد مصدر مسؤول في «سلطة موانئ وجمارك دبي» ان مساحة الارض التي سيقام عليها المشروع تبلغ ٧٠٠ الف متر مربع، وهي من اكبر مساحات المعارض في منطقة الشرق الاوسط. وذكر المصدر ذاته ان الارض قدمت منحة من الحكومة الا ان سعرها الحقيقي في السوق يبلغ ٤٠ مليون درهم (نحو ١١ مليون دولار). وقد باشرت السلطة تنفيذ عملية ترتيب الارض وتمهيدها وبناء المنشآت الخاصة بالمعرض، ورصدت للمباني والمستوعبات مبلغاً يناهز ستة ملايين درهم، على ان يتم التنفيذ على مراحل متفاوتة ومتتابعة. ويتوقع المسؤولون، ان تقتصر المرحلة الاولى على فرز ١٢٠ ساحة لاقامة معارض لتخزين السيارات وصيانتها.

وكشف هؤلاء، ان اكثر من ١٢٠ شركة تقدمت بطلبات رسمية للحصول على مركز للتسويق والعرض من خلال المجمع الضخم، على ان يضم كل معرض ٥٠ سيارة في الاماكن المخصصة للعرض التابعة لكل شركة، مما يعني ان المجمع سيحتوي على اكثر من ستة الاف سيارة في المرحلة الاولى.

ويتوقع ان يتجاوز عدد السيارات التي ستضمها السوق، في حال اكتمال بنائها، عشرة الاف سيارة في آن واحد في المستقبل، وان تؤمن منطقة السيارات الجديدة نحو ألف فرصة عمل ثابتة.

وكانت دبي تستورد وتعيد تصدير ما يراوح بين خمسة الاف وستة الاف سيارة مستعملة في الشهر او ما يقارب ٧٠ الف سيارة سنوياً في المتوسط. الا ان هذه الارقام تراجعت اخيراً الى ما يراوح بين ٣٥٠٠ وأربعة الاف سيارة، والسبب في ذلك هو عدم وجود اماكن متاحة للتخزين. وتنفيذ المشروع المقترح لحل مشكلة التخزين سيحول الامارة مركزاً عالمياً لتجارة السيارات المستعملة والجديدة في آن معاً. فدبي اصبحت مركزاً لاستيراد السيارات واعادة صيانتها قبل اعادة تصديرها الى اوروبا وجنوب افريقيا والهند وسنغافورة واليابان والكثير من البلدان الافريقية.

وكانت الإمارة شهدت قبل سنة اعلان قيام منطقة للسيارات سميت «سوق السيارات». والمشروع الجديد سيقوم الى جانب هذه السوق، وسيشمل تخزين السيارات المستوردة بكل انواعها سواء كانت جديدة ام مستعملة، وربما تولت شركة خاصة ادارة المشروع تحت رقابة سلطة الجمارك. إلا ان المسؤولين افهموا اصحاب الشأن والتجار منذ البداية ان الفكرة لم تقم على اساس المنافسة ولكن على اساس اتاحة الفرصة للشركات الجدية لتجد مكاناً أفضل لها للعمل، وانهم راغبون في ان تكون المنطقة الجديدة لتجارة السيارات مساندة ومساعدة لسوق السيارات التي اقامتها البلدية. ومن المتوقع عندما ينتهي تنفيذ المشروع واقامة نظام التخزين والمصارف ان يبلغ عدد السيارات التي ستستوردها دبي بغرض اعادة تصديرها حوالى ١٤ الف سيارة شهرياً، اي بزيادة تبلغ ١٢٠ الف سيارة على عدد السيارات التي يتم استيرادها بقصد اعادة تصديرها حالياً.

وتتوجه تجارة اعادة تصدير السيارات الصغيرة الحجم عادة الى الدول ذات الكثافة السكانية العالية والتي يتميز سكانها بمستويات دخل محدودة. وقدر المحللون قيمة المبيعات التي ستؤمنها تجارة اعادة تصدير السيارات باكثر من ٣٠٠ مليون دولار في المرحلة الاولى.

وأشار هؤلاء، الى ان ابرز ميزات المشروع هو انه ذو كلفة متدنية ويتم بأسلوب ادارة متطور تكنولوجياً يمكن من خلاله استغلال المرافق القائمة في دبي لخدمة تجارة اعادة التصدير لتحقيق عائد تجاري ضخم.

■ دراسة

٤,٥٪ توقعات نمو الناتج المحلي لسنة ١٩٩٧

٤٢,٥ مليار درهم إجمالي الإستثمارات في دولة الإمارات

❐ شعبة البحوث والدراسات» في «غرفة تجارة وصناعة الشارقة» اكدت في دراسة شاملة توقعات اجمع عليها الخبراء والمحللون الاقتصاديون، من ان اجمالي الاستثمارات في الامارات مرشح للارتفاع في هذه السنة الى نحو ٤٢,٥ مليار درهم (١١,٦ مليار دولار) بمعدل نمو ٣,٩٪ عن سنة ١٩٩٦.

وعزت ذلك الى تنفيذ مشاريع في مجال الكهرباء والماء في الامارات الشمالية، ومشروعات المساكن الشعبية، بالاضافة الى كليات التقنية العليا ومشاريع الصرف الصحي وبناء مستشفيات وعيادات في الامارات الشمالية. فيما توقعت الحكومة ان الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع هذه السنة الى نحو ١٧١ مليار درهم (٤٦,٦ مليار دولار) بمعدل نمو ٤,٥ عن سنة ١٩٩٦، كما يتوقع ان يرتفع ناتج القطاعات غير النفطية في سنة ١٩٩٧ الى نحو ١١٢ مليار درهم (٣٠,٥ مليار دولار) بمعدل زيادة ٥٪ عن سنة ١٩٩٦.

ودراسة «شعبة البحوث والدراسات» في «غرفة تجارة وصناعة الشارقة» تتوكأ على احصائيات وزارة التخطيط ايضاً، الا انه يتضح من استعراض الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي ان قطاع الخدمات الحكومية ما زال يستحوذ على النسبة الاكبر من الناتج الاجمالي اذ حقق ما نسبته ١٠,٧٪ من اجمالي الناتج المحلي، اي ما يعادل نحو ١٧,٥ مليار درهم، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والفنادق والمطاعم وخدمات الاصلاح التي بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي نحو ١٦,٤ مليار درهم (١٠٪ من اجمالي الناتج المحلي).

واحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الثالثة ضمن القطاعات غير النفطية للناتج الاجمالي للدولة، حيث بلغت قيمة مساهمته حوالي ١٤,٩ مليار درهم تمثل ما نسبته ٩,١٪ من قيمة الناتج الاجمالي، وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع التشييد والبناء الذي مثل ما نسبته ٨,٦٪ من هيكل الناتج المحلي بقيمة تعادل نحو ١٤,١ مليار درهم، اما المرتبة الخامسة فقد كانت من نصيب قطاع العقارات وخدمات الاعمال الذي بلغت مساهمته من الناتج الاجمالي حوالى ١٣,١ مليار درهم تمثل نحو ٨٪ من الناتج المحلي لسنة ١٩٩٦.

ويلغ حجم الاستثمارات التي نفذت خلال سنة ١٩٩٦ حوالى ٤٠,٩ مليار درهم بنسبة زيادة قدرها ٢,٨٪ عن سنة ١٩٩٥ الذي بلغت فيه الاستثمارات ٣٩,٨ مليار درهم، وذلك نتيجة لزيادة الاستثمار في قطاع الاعمال والقطاع الخاص.

وبهذا تكون نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت ما يقدر بنحو ٢٥٪ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدلات العالمية، ويعكس ذلك اهتمام الدولة وحرصها على استمرارية التنمية والنشاط الاقتصادي المتنامي.

وعند توزيع اجمالي الاستثمارات على القطاعات وجد المحللون الاقتصاديون ان القطاعات الانتاجية قد حظيت بالحصة الكبرى، حيث بلغت الاستثمارات الانتاجية في سنة ١٩٩٦ نحو ٥٥٪ من جملة الاستثمارات المحققة، اي ما يعادل ٢٢,٥ مليار درهم.

وانعكس ذلك في حجم الاستثمارات الذي شهده قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والماء وقطاع البناء.

وفي المرتبة الثانية، من حيث حجم الاستثمار جاءت قطاعات الخدمات الانتاجية التي استحوذت على ما يقدر بنحو ٣٤٪ من جملة الاستثمارات، اي ما يساوي ١٣,٩ مليار درهم.

وتمثلت هذه الاستثمارات في مشروعات النقل والمواصلات ومشروعات المؤسسات المالية للتأمين، اضافة الى مشروعات التجارة وخدمات الاصلاح ومشروعات العقارات وخدمات الاعمال.

وفي المرتبة الثالثة والاخيرة، جاءت القطاعات الخدمية، حيث بلغ حجم الاستثمار الذي حظيت به نحو ٤,٥ مليار درهم، تمثل نحو ١١٪ من اجمالي الاستثمارات لعام ١٩٩٦.

وباستعراض الجهات التي قامت بتنفيذ هذه الاستثمارات، تبين أن قطاع الأعمال والقطاع الخاص قاما بتنفيذ نحو ٦٦,٥٪ من جملة الاستثمارات باجمالي قدره ٢٧,٢ مليار درهم، في حين أن الاستثمار الحكومي بلغ نحو ٢٣,٥٪ من جملة الاستثمارات بما يعادل نحو ١٣,٧ مليار درهم، وهذا يتماشى مع سياسة الدولة في اعطاء القطاع الخاص الفرصة في المساهمة في التنمية والاضطلاع بمسؤوليات أكبر في تنفيذ المشروعات.

ويستخلص المحللون ان الاداء الاقتصادي لدولة الامارات شهد تحسناً ملحوظاً خلال سنة ١٩٩٦، اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى نحو ١٦٣,٦ مليار درهم محققاً معدل نمو قدره ١٠,٩٪ عن سنة ١٩٩٥، حيث كان حوالى ١٤٧,٥ مليار درهم وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، بالاضافة الى ارتفاع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية. وارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي بنسبة ٦,٤٪ من نحو ١٠٠,٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٥ الى نحو ١٠٦,٦ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ ويعزى هذا الى الارتفاع الذي طرأ على اسعار النفط الخام.

وارتفع فائض الميزان التجاري بصورة كبيرة، ففي حين استقر بين ١٧ و١٨ مليار درهم خلال السنوات الثلاث السابقة، فإنه في سنة ١٩٩٦ حقق فائضاً كبيراً قدره ٢٨ مليار درهم، اذ بلغت الواردات ما قيمته ٩٣ مليار درهم في حين ان الصادرات تجاوزت الـ ١٢١ مليار درهم، وتمثل صادرات النفط ما نسبته ٤٥٪ والغاز ٥٪ والمنتوجات النفطية الاخرى ٥٪ والصادرات السلعية الاخرى واعادة الصادرات تمثل ٤٥٪، بما يعادل ٥٤,٥ مليار درهم.

■ سلطنة عُمان

جشع بعض المسؤولين يفكك الدولة

عزل السلطان قابوس؟

نشرت مجلة «ايكونوميست» البريطانية مقالاً حول خطورة تطورات الأوضاع في سلطنة عُمان والفساد الصامت المستشري فيها، ومحاولات كبار النافذين عزل السلطان عن الشعب وعن مجريات الأمور في السلطنة، فيما يلي نصه:

❐ يقول كبار المسؤولين العُمانيين ان سلطنتهم مختلفة عن غيرها من الدول المجاورة لأنه لا وجود فيها لأي فئات معارضة.

فاذا كان ذلك صحيحاً في الماضي، فإنه لم يعد كذلك الآن، ذلك ان النفط الذي يدر على سلطنة عمان حوالى نصف دخلها بات ثروة متناقصة الأمر الذي جعل آمال البلاد معقودة على الغاز الطبيعي لكن الثروة لم تعد تنساب بشكل مريح كما كان الحال في السابق.

ومما يزيد من حدة الخلافات في الدولة سلوك المسؤولين الذين عزلوا انفسهم عن هموم معظم مواطنيهم. وما يثير المزيد من القلق انهم يحاولون عزل الحاكم السلطان قابوس بن سعيد عن شعبه.

لقد أعاد السلطان بناء عُمان الحديثة منذ أكثر من ربع قرن مراعياً التيارات التي تتلاطم من تحت، وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي أعلن السلطان تبنيه للقانون الاساسي او الدستور القائم على الشريعة الاسلامية، (راجع «الميزان» العدد التاسع - المجلد الرابع - حزيران/ يونيو ١٩٩٧)، ويفترض في القانون الجديد أن يزود عمان بلائحة للحقوق تكفل حرية الصحافة و التسامح الديني، والمساواة العرقية و الجنسية. وهذه ملامح غير مشهودة في منطقة الخليج.

وعلى وجه التحديد، دعا السلطان الى إنشاء محكمة عليا لتكون بمثابة «حارس» او «مفسر» للقانون، لكن السؤال هو: متى سيحدث كل ذلك؟

ففي مقابلة اجراها اخيراً ونشرت في مجلة شؤون خارجية، (راجع نص المقابلة في عدد «الميزان» المذكور انفاً)، وهي مقابلة لم تُنشر في عُمان، قال السلطان قابوس، انه يأمل ان يطبق القانون الاساسي تطبيقاً كاملاً بحلول سنة ٢٠٠٠.

غير أن وزراءه يتنازعون فيما بينهم، ويسعون لمنع السلطان من معرفة ما يجري في البلاد، مما يجعل من المؤكد أن الموعد الذي ضربه السلطان في مطلع القرن المقبل لن يلبى.

لقد كان العُمانيون فخورين بجولة سلطانهم السنوية على المناطق للقاء الشعب على الطبيعة. أما الآن، فقد باتت زياراته أقصر وباتت على الارجح منسقة مسبقاً بحيث لا يلتقي السلطان إلا بالناس الذين ليس لديهم ما يقولون. فقد كان في الماضي يواجه اعداداً كبيرة من رعاياه، فيحصل منهم على معلومات أولية ومباشرة عن مشكلاتهم.

وأما اليوم فقد باتت الجولة السنوية للسلطان استعراضاً عاماً، يحضره افراد منتقون بعناية، يوجهون إليه أسئلة معدة سلفاً تحت مراقبة شديدة وخبيرة. فلم يعد يسمح لأحد بان يتقدم بشكاويه وتظلماته الى السلطان مباشرة، ذلك أن الوزراء الأقوياء، الذين لا يرغبون في أن يقرّعهم السلطان ويوبخهم أمام عامة الناس، اخذوا يشددون على ان الاولوية، هي «سلامة صاحب الجلالة»!

وحتى مجلس الشورى الذي كان مجلساً واعداً عندما اقيم سنة ١٩٩١ بات الآن عديم الفعالية. فعندما كانت مداولاته تنقل على التلفيزيون، كان مطلوباً من الوزراء ان يشرحوا سياسات الحكومة، بحيث ان بعضهم كان يتعرض لإنتقادات ومذلة علنية فوجدوا ان هذه التجربة لم تعد مقبولة او محمولة. واليوم هنالك قلة من الوزراء المتاح لهم معرفة الحقائق لكنهم لا يكشفون عنها. فقد مُسخ «مجلس الشورى» مسخاً بحيث لم يعد كما عُرف في البداية.

والاخطر من ذلك أن «وحدة» السلطنة التي ترسخت بعد «ثورة ظفار» (١٩٦٥ - ١٩٧٥) تتآكل الآن بفعل جشع بعض الوزراء الآتين من «ظفار» (جنوب السلطنة)، فكل دائرة حكومية الآن تضم اعداداً مضاعفة من الموظفين في «ظفار»، والموارد التي يمكن استثمارها على وجه أحسن على ساحل «باطنة»، حيث يتواجد ويعيش معظم سكان السلطنة البالغ عددهم ٢,٢ مليون نسمة، تحول بدلاً من ذلك الى الجنوب حيث يحقق الوزراء ارباحاً خيالية من مشاريع وهمية!

إن رد فعل الحكومة على التذمر والتبرم المتراكم تجري صياغته بعبارات دينية. ذلك ان المعارضة في الخليج تميل الى تغليف نفسها بالتعابير الدينية. فقد أقرت الحكومة بناء جامعة دينية جديدة سنة ١٩٩٤ واتخذت خطوة مثيرة للجدل بتمويل مسجد مهيب، هو مسجد السلطان قابوس خارج العاصمة. وقد رصدت لهذا المسجد ميزانية قدرها ١٨ مليون ريال (٤٧ مليون دولار)، لكن الكلفة الفعلية للمسجد تصل الى ضعفي هذا المبلغ على الاقل. ولما كان يوجد في السلطنة الآن اكثر من ٤٠٠٠ مسجد مفتوح للمصلين، (ليست كلها مصانة جيداً)، فإن المشروع الجديد يبدو وكأنه برهان على ان النظام فقد صلته بالناس، او بالواقع. (راجع «الميزان» المالي والمصرفي صفحة ١٤).

■ الامارات

الدخول في عصر البورصة بات وشيكاً

المضاربات تتسع بين الشركات التي للأجانب حصص فيها

❐ عمليات المضاربة التي تتم حالياً على اسهم الشركات الجديدة التي يعلن عن تأسيسها تباعاً، وهي شركات ومصارف ضخمة بمشاركة هيئات ومؤسسات اجنبية، اخذ يسرّع الخطى لتسريع اصدار قانون البورصة، والحد من الاختلافات حوله.

وقالت مصادر، على رفعة في المستوى في وزارة الاقتصاد والتجارة، ان الخبراء يعكفون على «غربلة» الاقتراحات كافة، التي تقدمت بها الجهات المختصة على المستويين المحلي والاتحادي تمهيداً لوضع صياغة نهائية تستوعب كل وجهات النظر، خصوصاً في السوق، على ان يتم رفعه الى مجلس الوزراء لاقراره ومن ثم عرضه على المجلس الاعلى للاتحاد واصداره في مرسوم اتحادي من قبل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة.

وقالت المصادر ذاتها، ان هناك اتفاقاً على الخطوط العريضة المنظمة لعمل السوق.

ومنها السماح للاجانب بتملك الاسهم ضمن نسبة معينة، وكذلك السماح بادراج اسهم الشركات الاجنبية ضمن اتفاقيات للادراج المشترك والربط بين الاسواق المالية سواء على المستوى الاقليمي او العربي.

وضمن وجهات النظر المتفق عليها، انشاء هيئة تتمتع بالاستقلال لادارة سوق المال على ان يكون لهذه الهيئة اكثر من ردهة للتداول تتبعها وترتبط هذه الصالات في ما بينها اليكترونياً.

ويحدد قانون البورصة دور مكاتب السماسرة والوسطاء والاشتراطات القانونية والفنية المتعلقة بهذه المكاتب، ولا يتوقع ان تزيد حدود رأس المال الخاصة بهذه المكاتب عن المستويات التي حددها مصرف الامارات المركزي في تعميمات سابقة.

من جهة اخرى اعلنت المؤسسة العامة للصناعة ان صندوق تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي كان قد صدر مرسوم اميري بتأسيسه منذ فترة سيباشر عمله قريباً.

وقد قامت المؤسسة بتنظيم ندوة تعريفية بالصندوق لشرح الدور الذي يقوم به الصندوق والذي يبلغ رأسماله ١٠٠ مليون درهم.

وتخصص موارد الصندوق لمشروعات صناعية يتم تنفيذها في امارة ابوظبي ومن قبل مستثمرين لا تقل نسبة ملكية الاماراتيين بينهم عن ٥١٪ من اجمالي المساهمات.

ويعد صندوق التمويل الصناعي ثاني مؤسسة تمويل صناعية متخصصة بعد مصرف الامارات الصناعي الذي قامت بتأسيسه الحكومة الاتحادية بهدف دعم القطاع الصناعي في الدولة.

وتقول مصادر مالية ان قيام هيئة تمويل صناعي في امارة ابوظبي لن يؤثر على دور مصرف الامارات الصناعي، لكنها لم تستبعد ان يؤدي التنافس الى اضفاء مزيد من المرونة على شروط الاقراض ونسب الفوائد على القروض وهي امور ستكون في صالح دعم القطاع الصناعي.

وترى مصادر اقتصادية على علم ودراية ان وجود صندوق تمويل صناعي في ابوظبي سيسهم في توفير موارد لتسهيل عملية تخصيص بعض المشروعات الصناعية الحكومية والتي اعلنت المؤسسة العامة للصناعة التي تشرف على هذه المشروعات نيتها في تخصيصها.

وطبقاً لنظام الصندوق فإنه يقوم بتمويل المشروعات الصناعية الموجودة في ابوظبي سواء كانت جديدة او قائمة بالفعل.

ووفق النظام المحدد للصندوق فإن مدة القرض لا تقل عن ٣ سنوات ولا تزيد عن ١٠ سنوات في حين ان الحد الادنى للقرض هو ٥٠٠ الف درهم. اما الحد الاعلى فيجب ان لا يتجاوز نسبة ١٠٪ من رأس مال الصندوق واحتياطياته او ما نسبته ٥٠٪ من كلفة المشروع.وحدد نظام الصندوق سعر الفائدة بـ ٤٪ وان تغطي الضمانات المقدمة لاي قرض ١٠٠٪ من قيمة القرض، وتشمل الضمانات الاوراق المالية ومكائن ومعدات المصنع او عقارات.

وتخضع الموافقة على القروض الى اشتراطات فنية من بينها ضرورة ملاءمة المصنع طالب التمويل للاشتراطات البيئية، كما تعطى الاولوية في التمويل للمشروعات التي تستخدم تكنولوجيا متطورة.

مصر — حكومة الجنزوري عينها على الاستثمارات المباشرة وأصدرت قانوناً لجذبها

حالات الإفلاس زادت وإنتاج النفط تراجع وعائدات «قناة السويس» شحّت

في خطوة صرفت عليها وقتاً، وأشبعتها اللجان الخاصة درساً ومناقشة، أصدرت حكومة كمال الجنزوري قانوناً جديداً يبغي جذب استثمارات مباشرة وبث الحيوية في برنامج التصحيح الاقتصادي الرامي الى القضاء على بقايا نظام التخطيط المركزي ومنح دور اكبر للقطاع الخاص.

وعلى الرغم من التوقيع على القانون في شهر أيار/ مايو الماضي، الا ان القانون السابق لايزال سارياً حتى الآن.

ويعكس القانون هدف حكومة الجنزوري في تحرير الاقتصاد، وتطوير القطاعات التي تحظى بأولوية عن طريق منح حوافز لاجتذاب المستثمرين.

والقانون الجديد يمنح المستثمرين في «توشكي» و«الوادي الجديد» اعفاء ضريبياً لمدة عشرين سنة، ويحصل المستثمرون في المدن الجديدة والمناطق النائية، والمناطق الصناعية التي تبنى حديثاً، على اعفاء لمدة سنوات عشر، وفي المدن سنوات خمس.

وتأمل الحكومة ان يحد قانونها الجديد من البيروقراطية اذ لا يتطلب من المستثمرين سوى ابلاغ الهيئة بان المشروع ضمن القطاعات الستة عشر التي تتمتع بأولوية مثل الصناعة والتعدين.

وفي مجال السياحة، وهي مصدر رئيسي للعملة الصعبة، تحدد اللائحة عدد الوحدات التي يمكن ان تبيعها منشأة سياحية للمستثمرين.

وفيما يتعلق بالتوسع، فان المستثمر في ظل القانون القديم كان يحتاج الى تصريح قبل التوسع في مشروعه، بينما لا يتطلب القانون الجديد الموافقة على مشروعات محددة. فالهيئة العامة للاستثمار تقرر مجالات الاستثمار وتمنح المستثمرين حقوق التوسع في استثماراتهم كما يبغون خلال عشر سنوات طالما عملوا في المجال الذي حصلوا على تصريح خاص به.

كما تغير اللائحة ما جاء في القانون القديم بشأن الحوافز الضريبية. وكان القانون القديم ينص على مد الاعفاء الضريبي للمستثمرين الذين يتوسعون في مشروعاتهم في السنوات العشر الأولى بحيث يتمتعون بالاعفاء لمدة سنوات خمس اخرى.

ويقول المحللون المدافعون عن القانون الجديد انه في ظل القانون القديم يمكن ان يتوسع المستثمر في السنة التاسعة فيحصل على اعفاء لمدة خمس سنوات اخرى. ولكن وفقاً للقانون الجديد امامه عشر سنوات ليعمل بحرية وبعدها ليست هناك اي اعفاءات.

كما يعكس القانون رغبة مصر في التحرر الاقتصادي من خلال الغاء الاشارة الى تحويل الارباح ورأس المال. فلقد كان على المستثمرين من قبل المرور باجراءات مطولة وتقديم بيانات مالية، لكن في القانون الجديد لا توجد شروط بشأن التحويل، ففي السابق كان يطلب اجراء دراسات موسعة كما كانت الشركات ملزمة بعدم تحويل الارباح بالكامل.

وتباينت ردود الفعل تجاه القانون، فمنهم من وجد ان عدم الاشارة الى تحويل الارباح في الوقت الذي يعكس فيه القانون رغبة في التحرر الاقتصادي امر محير.

فالقانون يفتقر الى اشارة واضحة الى حق من يرغب في الانسحاب من مصر في تحويل ارباحه او رأس ماله، فماذا يحدث في حالة التراجع عن التحرر الاقتصادي؟

وتساءل البعض الأخر كيف تستفيد المشروعات القائمة من القانون الجديد نظراً الى ان القانون القديم كان يمدد الاعفاء الضريبي في حالة زيادة رأس مال المشروع القائم.

وقد تزامن الإعلان عن القانون الجديد مع صدور تقرير رسمي صادر عن مركز المعلومات في مجلس الوزراء، دلّ على حالات الافلاس في قطاعات الاعمال بنسبة ١٢,٦٪ خلال النصف الاول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

واوضح التقرير ان عدد حالات الافلاس زاد الى ٩٥٦٩ حالة من ٨٤٩٤ بارتفاع ١٠٧٥ حالة. الا ان التقرير استدرك مشيراً الى عدم ارسال بعض المحافظات لحالات الافلاس لديها خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو الماضيين ولهذا اعتبرها ارقاماً مبدئية وهو ما يعني ان النسبة الحقيقية لنمو حالات الافلاس قد ترتفع.

وخلال شهر حزيران/ يونيو وحده بلغت الارقام المبدئية لحالات الافلاس ٦١٩ من ١٧٨٤ بانخفاض ١١٦٥ حالة.

وفي المقابل زاد عدد شركات الاموال المصرية التي حصلت على موافقات بتأسيسها من هيئة الاستثمار ومصلحة الشركات خلال النصف الاول من هذه السنة ووصل الى ١٦١٢ شركة ارتفاعاً من ١٢٥٣ شركة بنمو ٢٨,٦٪ عن الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦.

وأوضح التقرير ان الشركات الجديدة التي وافقت عليها هيئة الاستثمار انخفضت الى ٦٢١ شركة من ٦٣٧ شركة بتراجع ٢,٥٪ بينما بلغ عدد الشركات التي وافقت عليها مصلحة الشركات ٩٩١ شركة ارتفاعاً من ٦١٦ شركة بنمو ٦٠,٨٪.

وبلغ اجمالي رؤوس اموال الشركات الجديدة الموافق عليها من الجهتين ١٣,١٤٦ مليار جنيه ارتفاعاً من ٨,٩١٠ مليار جنيه بنمو ٤٧,٥٪ عن الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦.

وخلال شهر حزيران/ يونيو الماضي ايضاً بلغ عدد الشركات الجديدة ٢٣٢ شركة انخفاضاً من ٢٦٥ شركة في الشهر ذاته من السنة الماضية بتراجع ١٢,٤٪.

وبلغت رؤوس اموال الشركات الجديدة في حزيران/ يونيو ٤١٢ مليون جنيه هبوطاً من ١,٠٥١ مليار جنيه للشهر ذاته من السنة الماضية بتراجع نسبته ٦٠,٧٪.

من جهة ثانية اوضح التقرير ان انتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الاول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد انتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأظهر التقرير ان اجمالي انتاج النفط انخفض الى ٢١,١١٤ مليون طن من ٢١,٦٨٤ مليون بنقص ٥٧٠ الف طن. وبلغت نسبة الكميات المستهلكة محلياً الى الكميات المنتجة ٥٤,٥٪ ارتفاعاً من ٥٣,٦٪ خلال النصف الاول من السنة الماضية.

وبلغت قيمة صادرات البترول خلال الاشهر الستة ٧٦٤ مليون دولار هبوطاً من ٧٩١ مليون بنقص ٢٧ مليون دولار اي بنسبة ٣,٤٪.

وخلال شهر حزيران/ يونيو الماضي وحده هبط انتاج البترول الى ٣,٤٣٠ مليون طن من ٣,٥٢١ مليون في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بنقص قدره ٩١ الف طن فقط، أي بتراجع نسبته ٢,٥٪.

وزاد الاستهلاك المحلي النفطي ما بين الشهرين الى ١,٩٠٠ مليون طن من ١,٨٤٠ مليون طن بنمو ٣,٢٪ وبلغت قيمة الصادرات ١٢٤ مليون دولار انخفاضاً من ١٤٠ مليون اي بنسبة ١١,٤٪.

وصعد انتاج الغاز الطبيعي خلال النصف الاول من هذه السنة ٥,٢٦٦ مليون طن من ٥,٢٢٧ للفترة ذاتها من السنة الماضية، كما زادت الكميات المستهلكة محلياً الى ٤,٧٩٣ مليون طن من ٤,٦٨٣ مليون طن، أي بارتفاع نسبته ٢,٣٪.

وبلغت نسبة الكميات المستهلكة الى الكميات المنتجة ٩١٪ نظير ٨٩,٦٪ خلال الاشهر الستة الاولى من السنة الماضية.

وفي شهر حزيران/ يونيو الماضي بلغ انتاج الغاز الطبيعي ٨٦٨ الف طن ارتفاعاً من ٨٦١ الف طن بنمو نسبته ٠,٩٪ عن حزيران/ يونيو ١٩٩٦ كما زادت الكميات المستهلكة محلياً الى ٧٨٦ الف طن من ٧٦٤ الف طن اي بنسبة ٢,٨٪ ما بين الشهر ذاته خلال هذه السنة والسنة الماضية. واتجهت نسبة ٥٧٪ من الكميات المستهلكة من الغاز خلال الشهر الى استخدامات توليد الكهرباء.

ويشير التقرير في مطرح آخر، الى استمرار تراجع مؤشرات اداء قناة السويس خلال النصف الاول من هذه السنة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية حيث انخفض اجمالي عدد السفن المارة بنسبة ١,٧٪.

وأظهر التقرير تراجع العائدات من عبور السفن بنسبة ٢,٧٪ الا ان عدد ناقلات البترول العابرة زاد بنسبة ٠,٦٪ وزاد اجمالي حمولة السفن بنسبة ١,٧٪ خلال النصف الاول.

وهبط عدد السفن المارة بالقناة خلال النصف الاول من هذه السنة الى ٧٢٨٧ سفينة من ٧٤١٧ بنقص ١٣٠ سفينة وتضمن العدد الاجمالي ١١٩٢ ناقلة بترول من ١١٨٥ بزيادة سبع ناقلات وزادت حمولة السفن العابرة الى ١٧٩ مليون طن مقابل ١٧٦ مليون بزيادة ثلاثة ملايين طن.

وبلغت العائدات المبدئية ٩٠١,٣ مليون دولار نظير ٩٢٦,٣ مليون دولار بانخفاض قدره ٢٤,٩ مليون دولار.

وخلال شهر حزيران/ يونيو الماضي وحده هبط عدد السفن المارة الى ١١٨٨ من ١٢٢٦ سفينة بنقص ٣٨ سفينة في الفترة ذاتها من السنة الماضية وتضمن الاجمالي ١٦٧ ناقلة بترول انخفاضاً من ١٩٠ ناقلة في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بتراجع نسبته ١٢,١٪.

وزادت حمولة السفن العابرة الى ٣٠ مليون طن بنمو ٧,١٪ والعائدات المبدئية للسفن المارة بلغ ١٤٨,٨ مليون دولار نظير ١٤٩,٥ مليون دولار خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بتراجع نصف في المائة.

المغرب — المتوقع نمو مقداره ٦,٧٥٪ في سنة ١٩٩٨

١,٥ مليار درهم من بروكسيل لتمويل مشروعات لسكك الحديد والمياه!

في آخر اجراء رسمي له قبل الانتخابات التشريعية العامة، وتشكيل الحكومة الجديدة، وقع محمد القباج، وزير المالية، واريان اوبوليسكي، نائب رئيس البنك الاوروبي للاستثمار التابع للاتحاد الاوروبي، اتفاقيتين يمنح البنك بموجبهما قرضاً قيمته ١,٥ مليار درهم للمساعدة في تمويل تطوير شبكات السكك الحديد والمياه.

ويهدف الاتفاق الاول، الذي تقدر قيمته بـ ٩٢٣ مليون درهم الى انجاز مشاريع لتطوير السكك الحديد، بما فيها تثنية الخط بين مدينتي «فاس» و«سيدي سليمان»، وتزويد مناطق ريفية بمياه الشرب.

اما القرض الثاني وقيمته ٥٤٣ مليون درهم فيمثل الشطر الاول من قرض قيمته تفوق مليار درهم لتزويد حوالي ٢٠ مدينة مغربية بمياه الشرب.

ويقوم البنك بتمويل مشاريع استثمارية منذ سنة ١٩٩١ تفوق قيمتها ٣ مليارات وحدة نقدية أوروبية في ١٢ دولة متوسطية.

الى ذلك، توقع «المركز المغربي لدراسة الظرفية الاقتصادية» لرصد الاداء الاقتصادي، نمو الاقتصاد المغربي بنحو ٦,٧٪ في سنة ١٩٩٨ اذا ما تدخلت الحكومة «في حدود معقولة» لدعم ومساندة النمو.

وقال الحبيب المالكي، رئيس المركز، ان السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ ستظل عموماً فترة «نمو متسارع» على الرغم من انكماش الاقتصاد في سنة ١٩٩٧ بنحو ١,٨٪ بعد نمو بلغ ١٢٪ في سنة ١٩٩٦.

وتبدو توقعات المركز لسنة ١٩٩٧ اكثر تفاؤلاً من توقعات وزارة السكان وعلى الرغم من انهما يتفقان على انكماش الاقتصاد في هذه السنة الا ان المركز يتوقع ان يكون ذلك بوتيرة اقل وهي ٠,٨٪ في حين تتوقع وزارة السكان ان تصل حدة التراجع في النمو الى ٢,٥٪.

وقال المالكي عند تقديم التقرير السنوي للمركز ان العامل الاساسي الذي ادى الى انكماش هذه السنة هو انهيار المحاصيل الزراعية الذي «كذب كل التوقعات» المعلنة في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦، وقال ان توقعات المركز كانت مبنية على محصول متوسط يبلغ ٦٠ مليون قنطار لكن حصاد الموسم لم يزد عن ٣٠ مليون قنطار.

وقال ان توجهات نمو باقي القطاعات «جيدة جدا» خاصة في اعمال المعادن التي يتوقع ان تنمو بنحو ٧,٣٪، والصناعة (٣,٨٪)، والبناء والاشغال العامة (٥٪).

لكنه اضاف ان هذه التوجهات لم تستطع ان تعكس انكماش الاقتصاد الناجم عن الضعف الشديد في المحصول. ومن العوامل الاخرى التي ستؤثر على الاداء الاقتصادي التحولات السياسية الجارية المتمثلة في الحملات الانتخابية التي تمتد على نحو ٥ اشهر والتي وصفها المالكي بانها «مدة طويلة تؤثر على القرار الاقتصادي» وتفسر «تباطؤ انجاز بعض المشاريع لأسابيع عدة تالية لبدء الحملات الانتخابية».

اما العامل الاساسي الآخر فهو قانون موازنة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ الذي تمت المصادقة عليه اخيراً. وقال المالكي ان القانون «جيد من ناحية نواياه لكنه خجول ان لم يكن مترهلاً من نواحي التدابير الضرورية لدعم عجلة النمو». وقال ان صياغة قانون الموازنة «قد يؤدي الى افقار الدولة واضعافها وكبح نمو القطاع الخاص»، مضيفاً «القطاع الخاص يحتاج الى حكومة قوية لكي يتطور وهذا ما يستخلص من تجارب كل الدول المتطورة».

ويتوقع المركز عدم تجاوز معدل التضخم ٣,٧٪ هذه السنة، فقد بلغ معدل الاشهر الخمسة الاولى من هذه السنة ٠,٢٪ فقط وعزا المركز هبوط معدل التضخم الى انخفاض اسعار المواد الغذائية، خصوصاً الخضار والفاكهة واللحوم، ويتوقع انخفاض مستوى المعيشة بنحو ٢٪ بسبب تراجع استهلاك الاسر مع تراجع الدخول الزراعية.

وأكد المالكي على دور الحكومة في دعم النمو وتوفير المناخ الملائم له. وقال ان المركز «طرح منذ مدة مفهوم العجز القابل للتحمل كأساس لصياغة الموازنة مما غير التصور الذي يتحكم في صياغتها من تصور ينطلق من الضغوطات كحدود يجب احترامها الى تصور ينطلق من الوسائل المتاحة والامكانيات المتوفرة كأدوات يجب استعمالها».

وقال: «المنافسة التامة لا وجود لها الا في كتب الاقتصاد، وحتى في هذه الكتب فان مثل هذه المنافسة هي فقط مجرد افتراض يسعف في قياس الفارق بين انموذج اقتصادي نظري خالص وما يحدث في الواقع». مضيفا: «على الدولة ان تضطلع بدورها في تنظيم الدورة الاقتصادية عبر الوسائل المتوفرة لديها خاصة الموازنة بدلاً من الاعتماد على التفاؤل».

ما حدث في العراق يجب ألا يحدث في بحر قزوين

رائحة النفط تفتح شهية السياسيين الاميركيين!

❐ أفضل تعريف لمنطقة بحر قزوين هو أنها كتلة كبيرة من النفط الكامن تحت البحر، تحيط بها دول متلهفة لإستخراجه.

وفي اعتقاد صناعة النفط العالمية أن الاحتياطي النفطي لبحر قزوين يضم قرابة ٢٠٠ مليار برميل تقدر قيمتها بالاسعار الحالية ٤ تريليون دولار (٤٠٠٠ مليار دولار)، بالإضافة الى احتياطي مماثل من الغاز الطبيعي. فلا عجب ان اثنين من أقطاب منطقة قزوين والقوقاز هما الرئيس الاذربيجاني حيدر علييف والرئيس الجورجي ادوارد شفارنادزه، قد توجها الى واشنطن خلال هذا الصيف، سعياً وراء تحسين العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الاميركية.

والخطر الماثل أن يغلب الإندفاع البترولي المخاوف السياسية الاميركية.

فمن ناحية يبدو التحدي مسألة عملية بالنسبة الى الاميركيين، ذلك أن كميات صغيرة نسبياً فقط من نفط قزوين يمكن ان تصل الى الاسواق عبر خط من الانابيب مزمع اعادة فتحه قريباً مروراً الى البحر الاسود عبر بلاد الشيشان المضطربة. لكن بناء خطوط أنابيب جديدة تمتد غرباً وجنوباً ينطوي على اعتبارات سياسية شائكة في الدول الثمان في المنطقة، وهي دول مجاورة لروسيا والصين وتركيا وايران.

ومعظم قادة دول تلك المنطقة يحكمون حكماً ديكتاتورياً أوتوقراطياً ويأملون في استمرار حكمهم هذا اعتماداً على الثروة النفطية.

أما التحديات التي تواجه واشنطن، فقد لخصها ستروب تالبوت، نائب وزير الخارجية، اخيراً في خطاب له مشدداً على الوعد الهائل المطل على «طريق الحرير» الجديد، وهو الطريق الذي يربط تجارة الشرق والغرب. لكنه حذّر من السماح للنفط باطلاق مزاحمة امبرالية بين الدول الكبرى تضرّ بمصالح سكان المنطقة. فقد قال:

«في التأمل بجيوبوليتيكية النفط، وممارستها، فلنتأكد من اننا نفكر في إطار مناسب للقرن الحادي والعشرين لا للقرن التاسع عشر».

ومع ذلك، فإن خطاب تالبوت يبدو، في ناحية منه، أنه يتجاهل النصحية التي قدمها بدعوته الى الإلغاء الفوري للحظر الذي فرضه الكونغرس سنة ١٩٩٢ على تقديم مساعدات أميركية الى اذربيجان. وقد كان المقصود من ذلك القانون، أي القسم ٩٠٧ من قانون دعم الحرية، معاقبة اذربيجان بسبب فرضها حظراً تجارياً ضد أرمينيا من جراء النزاع المستحكم حول منطقة «ناغورنو كاراباخ». فهذا الحظر له أهمية خاصة بالنسبة الى شركات النفط نظراً الى انها تسعى الى الحصول على قروض مدعومة من الحكومة الاميركية لتمويل عمليات الحفر ومشاريع خطوط الانابيب. إذ إن مثل هذه المساعدة ممنوعة الآن فيما يتعلق بالمشاريع في اذربيجان. وتلقى قضية شركات النفط دعماً من قطاع كبير من الديبلوماسيين الكبار الذين يخوضون لهذه الغاية معركة حقيقية، بمن فيهم وزير الخارجية السابق جيمس بيكر، والمستشاران السابقان للامن القومي برنت سكوكروفت وزبيغنيو بريجسنكي، وجميعهم لديه بعض الاعمال والمصالح في تطوير نفط بحر قزوين...

فالنزاع على منطقة «ناغورنو كاراباخ» يمثل عنواناً للتقلبات والاضطرابات السياسية والعرقية في تلك المنطقة. فهي بصورة رئيسية معقل للأرمن داخل اذربيجان، خلقه جوزف ستالين عندما وضع تخطيطه للمناطق السوفياتية في محاولة منه لقمع مختلف الجماعات العرقية والدينية. وسنة ١٩٨٨ نشب العنف في منطقة «ناغورنو كاراباخ»، عندما هبّ الأرمن المسيحيون مطالبين بحكم ذاتي حقيقي داخل اذربيجان، التي يتشكل معظم سكانها من المسلمين الناطقين بالتركية. واندلعت من جراء ذلك حرب بشعة، انتهت بان رواحت

مكانها عندما أرسلت جمهورية ارمينيا المستقلة حديثاً بجيشها الى المنطقة عبر الحدود. وقد قام الفريقان كلاهما بذبح المدنيين، واسفر النزاع عن تشريد ٨٠٠ ألف اذربيجاني. لكن وقف اطلاق النار صمد بشكل او اخر طوال السنوات الاربع الماضيات.

وربما كان هنالك سبب موجب لإنهاء او تعديل القسم ٩٠٧ من قانون دعم الحرية، بعد انضمام اميركا الى روسيا وفرنسا كمشاركين في رئاسة محادثات السلام المتعلقة بمنطقة «ناغورنو كاراباخ»، لكنه يتعين على واشنطن ان تسير بحذر شديد وهي تجري تعديلاً على سياساتها هناك، وفي منطقة قزوين الاوسع. أما القادة الشيوعيون السوفيات السابقون الباقون في السلطة، فتختلف قوة واحدهم عن الآخر. فقد اثبت شيفارنادزه انه رجل مصلح وديموقراطي، بينما لم يثبت حيدر علييف ذلك. أما الرئيس الارمني ليفان تر - بتروسيان، فقد اعيد انتخابه سنة ١٩٩٦ في اقتراع مشكوك بنزاهته.

وهكذا، ظل الفساد والقمع السياسي وانتهاك حقوق الانسان من السمات البارزة في المنطقة.

وأما الولايات المتحدة الاميركية فلديها عادة قبيحة وسيئة من حيث إخضاع مبادئها الديموقراطية عندما تلوح امام السياسيين وشركات النفط الداعمة لهم امكانية الوصول الى احتياطيات النفط الاجنبية. وهذا ما حدث في العراق... لكنه يجب ألا يحدث في حوض بحر قزوين (راجع «الميزان النفطي والمعدني» على الصفحة ١٣).

عن «نيويرك تايمز»

عثمان عائدي يقيم مجمعاً فندقياً في بيروت

الخيط اليهودي في متاعب «رويال مونصو»!

❐ اهتمت الاوساط الاقتصادية والاعلامية في بيروت بانتهاء ازمة مجموعة «رويال مونصو» الفندقية في فرنسا التي يملكها رجل الاعمال السوري عثمان عائدي كما أشارت «الميزان» في عددها الماضي (المجلد الرابع - العدد العاشر - آب/ اغسطس ١٩٩٧)، خصوصاً ان عثمان عائدي ينوي اقامة مجمع فندقي ضخم في العاصمة اللبنانية اضافة الى مشاريع جديدة في بعض الدول العربية والمتوسطية. والمعروف ان عائدي هو الآن رئيس منظمة السياحية الاوروبية - المتوسطية.

وكانت «الميزان» أشارت الى وجود جهات حركت الخيوط من وراء الستار بغية الاستيلاء على مجموعة «رويال مونصو» قائلة إن لهذا قصة أخرى. وهذه القصة الاخرى الدور اليهودي في الأزمة نظراً الى ان عائدي منع الجهات الاسرائيلية واليهودية من الاحتفال بذكرى تاسيس دولة اسرائيل التي اعلن ميثاق استقلالها في فندق «رويال مونصو» الباريسي سنة ١٩٤٨. وأشارت جريدة «النهار» البيروتية الى هذه الواقعة، التي كان عثمان عائدي كشف عنها اخيراً، في مقال كتبه هاني حمود تحت زواية «في منتصف النهار» بعنوان: «أسئلة من خضم معركة رويال مونصو»... نعيد نشره فيما يلي:

معركة السيطرة على مجموعة «رويال مونصو» الفندقية الفاخرة استمرت بجوانبها المالية والقضائية المعقدة نحو سنتين، انتهت بعودة المجموعة الى مالكها ومؤسسها الدكتور عثمان عائدي.

وعلى الرغم من ان النصر الذي حققه رجل الاعمال السوري، رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة، يضع حداً للحملة الاعلامية العنيفة التي تعرضت لها المجموعة، فان سلسلة من الاسئلة تستحق الطرح، ومن يملك الاجابة عنها يعرف ما اذا كانت هذه النتيجة نهاية معركة ام فصلاً من حرب.

فما من شك في ان المصاعب التي واجهتها مجموعة «رويال مونصو» وجوهرتها - الفندق الذي يحمل اسمها على مقربة من «قوس النصر» الباريسي - كانت حقيقية.

ازمة سياحية بعد حرب الخليج وانهيار جدار برلين ومعه ارتفاع الفوائد في اوروبا، استمرت للمرة الاولى منذ عام ١٩٢٩، اكثر من سبعة اعوام، مقارنة بمعدل ثلاثة اعوام للازمات السابقة، وهبط فيها معدل الاشغال الى ٤٥ في المائة في مقابل ٦٥ في المائة خلال الازمات السابقة.

أزمة مالية اشعلتها مديونية متراكمة بلغت ١,٢ مليار فرنك (٢١٠ ملايين دولار) لدى مصارف بعضها تعثر وازداد تصلبها مع ازدياد قلقها ومع انهيار قطاع العقار الباريسي الفاخر خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة.

الا ان الاسئلة الباقية، والجديرة بالطرح، تتعلق بالحملة التي تعرضت لها المجموعة وشخص رئيسها الدكتور عثمان العائدي، والتي اشتد سعيرها - تحديداً - مع توصل المجموعة الى اتفاق مع مصارفها الدائنة، وليس قبله.

من يفسر لماذا جاء اول العروض لشراء المجموعة المتعثرة في حينه الى محكمة باريس التجارية، تحديداً، من شركة اسرائيلية باسم «كونترول سنترز غروب» ومركزها تل ابيب؟

من يفسر لماذا كان الدعم الرئيسي للعرض المشار اليه من مصرفي «مزراحي» و«هابوعاليم» في اسرائيل؟ ولماذا، عندما رفض العرض الاسرائيلي، تلاه مباشرة عرض من مجموعة «باركر» الاميركية ثم من روجيه تمرز... نعم ما غيره؟

هل كان العرض الاسرائيلي بعيداً عن كون فندق «رويال مونصو» مكان اعلان غولدا مئير وبن غوريون نشوء دولة اسرائيل في ايار/ مايو ١٩٤٨، وتحديداً في صالة لويس السادس عشر

التي اصبحت مطعم «كرياشيو» اليوم، ومنع الادارة الحالية في ١٩٨٨ احتفالاً بالذكرى الاربعين للاعلان في المكان ذاته، وحلم ربما رواد احدهم بالاحتفال بالذكرى الخمسين للاعلان السنة المقبلة؟

وهل كان وراء الحملة العنيفة على مالك المجموعة الفندقية كونه المحرك الرئيسي لمنظمة السياحة الاوروبية المتوسطية التي بدأت في ١٩٩٣ والتي فرضت ميثاقها على مؤتمر برشلونة وتالياً احبطت مشروع الجمعية الشرق الاوسطية لمكاتب السفر والسياحة المنبثقة من مؤتمري عمان والدار البيضاء، ونواتها الصلبة اسرائيل وتركيا وقبرص والاردن؟ سلسلة اسئلة ربما بقيت من غير جواب، ويبقى الاسهل علينا القول ان المجموعة استهدفت لأنها الامبراطورية السياحية العربية الوحيدة في الغرب، التي لا يكفي مالكها بأن يكون مستثمراً تائهاً، بل هو يديرها، وقد اكتسب عبرها خبرة لرديفتها في العالم العربي.

اما اذا كانت الاجابة غير ذلك فقد يكون من الصعب إغفال كون شركة «رويال مونصو»، وإن انتهت لمصلحة الطرف العربي فيها، جزءاً من حرب لا تزال مستمرة.

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

❐ كنت في الأسابيع الأخيرة أتصفح مجموعة مجلة «بانش» البريطانية القديمة لعام ١٨٥٦، وهي مجلة ساخرة بأسلوب راقٍ تميز به القرن التاسع عشر، وقد استمر ظهورها بغير انقطاع طوال ثلاثة قرون قبل شرائها وإعادة إصدارها بشكل جديد وفاشل من قبل رجل الأعمال المصري المعروف محمد الفايد التي تكبد خسائر من جراء ذلك زادت على سبعة ملايين جنيه استرليني حتى الآن. وقد لفت نظري في هذا الجزء من المجلد مقالان أحدهما حول المديونية العامة أخترت له عنوان «نجاح الفشل»، والآخر حول تردي المناقشات البرلمانية بعنوان «الأسد والحمير»، أنقل هنا بعض ما ورد فيهما:

نجاح الفشل

إننا نشعر أحياناً بكثير من الفضول حول سر نجاح هذا القدر من الفشل - وهو نوع من الازدهار تتميز به بلادنا. ذلك أن جهابذة الاقتصاد السياسي المعتبرين ما فتئوا يقولون لنا بين الحين والحين أن مديونيتنا الوطنية هي علامة ازدهارنا الوطني.

إنهم يؤكدون لنا أن الاقتراض هو ركيزة الأساس للأعمال والتجارة. وهذه النظرية مقبولة بحماس لدى بعض الأشخاص، بحيث يبدو أن الغرق في الديون الى أعمق ما يمكن، هو الهدف الأعظم وغاية المنى للأعمال.

وأن يقع ركود وانهيار من جراء ذلك في بعض الأحيان، ليس له على ما يبدو تأثير يذكر، أو أي تأثير على الاطلاق، على الحد من ثقة هؤلاء، لأن المغفلين أكثر عدداً من المحتالين الأوغاد. ولما كان يلزم واحد فقط من هؤلاء الأوغاد لعدد كبير من المغفلين، فإن المبدأ الجميل القائل بالعرض والطلب يجري تمجيده باستمرار.

طبعاً، المقترضون بالجملة أنفسهم لا يردعهم مصير القلة التي تكتشف بينهم، لأن الاحتيال الناجح يدعي الربح كله له، *بينما تقع الخسارة في حال الفشل خصيصاً على المواطنين الدائنين!*

الأسد والحمير

يقولون أن الأسد عموماً «يواصل الزئير لمدة ربع ساعة، وعندما يخلو لنفسه يزأر أيضاً عند النهوض في الصباح». وهذه العادة لدى الأسد قد تكون فيها إشارات نافعة لأولئك الأعضاء في البرلمان الذين يظهرون رغبة في تقليد أصوات تطلقها بعض فصائل الحيوان الأقل نبلاً.

صحيح أن الأسد ليس أكثر شعبية في مجلس العموم من الحمار الذي بلغ تقليد نهيقه في بعض الحالات درجة الاتقان، فإن نهيق بعض النواب بات من المستحيل تمييزه عن نهيق البهيم الذي يقلدون.

وربما كان في المعلومة المذكورة أعلاه ما يشجع على تبني الأسد كانموذج بدل الجحش الذي ما زال المفضل في البرلمان. فلو أن النواب المحترمين الذين يسرهم النهيق يتمرنون ربع ساعة في الصباح على إطلاق زئير جيد، فإن طبيعة الأصوات التي تزعج وتقلق راحة الهيئة التشريعية أحياناً، قد تصبح أكثر وقاراً الى حد ما!

جحاش وحمير

وبعنوان «جحاش وحمير» كتبت مجلة «بانش» في عدد ٧ حزيران/يونيو ١٨٥٦ خبراً يقول:

إذا نجح الرئيس الأميركي بيرس في محاولة إمساك انكلترا وأميركا من أذنيهما، فمما لا شك فيه أن آذان انكلترا وأميركا لا بد أن تكون ... طويلة جداً!

فضيلة الإفلاس

وفي تعليق لها بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٨٥٦ تقول:

إن إفلاس روسيا هو الشيء الوحيد الذي يضمن قبولها في جميع المفاوضات المحتملة!

حق الملكية

وتقول في عدد ١٥ آذار/مارس من السنة ذاتها شيئاً ينطبق على ما تفعله «سوليدير» في بيروت:

إذا كان يجب احترام حقوق الملكية، فهل يحق لشركة خاصة أن تفرض الضرائب على الناس؟

وهل للملكية الحق في أن تفرض عليها الضرائب، أم هي مجرد مطلوبات فقط؟

وإذا كان للمحافظ ومسؤولي البلدية الحق في فرض الضرائب، وحق فرض الضرائب من حقوق الملكية، فهل المحافظ ومسؤولو البلدية من الأملاك؟

إذا كان الأمر كذلك، فأي ملكية يكونون سوى الملكية العامة؟

وإذا كانوا من الأملاك العامة، أليس من حق العموم أن يفعلوا ما يشاؤون بما يملكون؟

■ جمارك «منظمة «أونكتاد» تكافح الاحتيال الجمركي بنظام جديد لتسهيل نقل البضائع

شاحنات تختفي والتهرب ضارب أطنابه والفساد يستشري

❐ عكفت منظمة «مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية» (أونكتاد) على تطوير نظام عالمي للمعلومات مختص بالترانزيت الجمركي، وقد شعرت المنظمة الدولية، بضرورة هذا النظام، بعد موجة عارمة من الاحتيال الجمركي والتهريب والفساد في الدوائر الجمركية لبعض البلدان، تقول انها تؤدي الى «نتائج كارثية».

وفي رأي المنظمة، التي تتخذ من جنيف مقراً لها، أن الدول الفقيرة، المحصورة بين دول برية بشكل خاص، تواجه الآن تكاليف مضخمة للنقل، نتيجة للتأخيرات وعمليات الفساد على الحدود.

وتضرب على ذلك مثلاً الدول الصغيرة الفقيرة في غرب افريقيا، حيث تقول ان تكاليف النقل عبر تلك البلدان تصل الى اكثر من ٢٥٪ من قيمة البضائع المستوردة، بينما تجد بالمقارنة ان هذه الكلفة في الدول الصناعية لا تتعدى في متوسطها نسبة ٤,٤٪ مقابل ١٣٪ للدول النامية في مجموعها.

التجارة الإقليمية

وفي اعتقاد المسؤولين في المنظمة، أن أنظمة الترانزيت التي تتيح نقل البضائع عبر دولة أو اكثر الى وجهتها النهائية بأقل روتين وشكليات للتدقيق على الحدود يمكنها ان تخفض تكاليف النقل بنسبة كبيرة من خلال خفض الإجراءات الادارية غير الضرورية وتقصير مدة التأخير في المراكز الحدودية.

لقد تزايد الاهتمام بهذه الانظمة للترانزيت مع التوسع في ترتيبات التجارة الاقليمية خصوصاً بين الدول النامية، وقامت «اونكتاد» مؤخراً بالتوسط لعقد اتفاق اقليمي للترانزيت بين الصين ومونغوليا وروسيا، وتقوم بعمل استشاري حول ترتيبات للترانزيت تستهدف احياء «طريق الحرير» القديم من اوروبا الى آسيا عبر الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى.

الانهيار الاوروبي

يقول المسؤولون في «أونكتاد»، أن الأنظمة الدقيقة والموضوعة بعناية والمعمول بها حالياً في اوروبا، بخصوص تجارة الترانزيت، تقف على شفا الانهيار، ذلك ان نظام الترانزيت المشترك في «الاتحاد الاوروبي» مثلاً، يقضي بأن ناقلي البضائع مثل السجائر والمشروبات غير ملزمين بدفع الرسوم الجمركية لدى دخول أراضي «الاتحاد الاوروبي» شريطة ان يغادروا تلك الاراضي بالحمولة ذاتها، أو بدفع الرسوم في الوجهة النهائية في الاتحاد الاوروبي.

لكن انعدام التدقيق الكافي بين الدول الاوروبية أدى الى تزايد اعداد الشاحنات التي تختفي في الارياف الاوروبية. وكان البرلمان الاوروبي اصدر تقريراً في شهر آذار/ مارس الماضي قدر فيه ان الاحتيال الجمركي يكلف دول الاتحاد الاوروبي ما لا يقل عن ٤ مليارات دولار في السنة الواحدة من قبيل التهرب من دفع الرسوم الجمركية. لكن البرلمان الاوروبي يؤكد في تقريره أن هذا المبلغ المقدر هو الحد الأدنى وأن الرقم الحقيقي قد يصل الى عشرات المليارات من الدولارات.

وفي شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤ جرى استثناء المشروبات والسجائر جملة وتفصيلاً من نظام الترانزيت العالمي «تير» بالنسبة الى حمولات الشاحنات التي تقطع اوروبا الشرقية واوروبا الغربية، لأن شركات التأمين وهيئات النقل الوطنية رفضت أن تقدم الضمانات اللازمة.

وكاد هذا النظام بكامله ينهار في أواخر السنة الماضية عندما هددت رابطتان المانيتان للشاحنين بالانسحاب منه بعد تعرضهما لمشكلات تتعلق بتحصيل اموال من الضمان.

مشكلة الدول النامية

أما البلدان النامية، فإن ما تعانيه من مشكلات الاحتيال والفساد ونتائجهما، قد بلغت مدى خطيراً، ذلك ان البلدان الفقيرة في هذه المجموعة، على قول الامين العام لمنظمة «اونكتاد»، تعتمد اعتماداً اساسياً على الدخل الجمركي يتراوح من دولة الى اخرى بين ٤٠ و٨٠٪ من عائداتها.

وقد قال روبنز روكيبيرو، الامين العام للمنظمة، في اجتماع عقدته «منظمة الجمارك العالمية»، التي تتخذ من بروكسيل مقراً لها:

«بالنظر الى ان معظم عمليات الترانزيت العالمية مازالت مراقبتها تعتمد على وثائق ورقية فقط، فانه من المستحيل اليوم تقدير الكم المتراكم من الاضرار الناجمة بفعل الاحتيال والفساد والاخطاء الادارية غير المقصودة».

النظام الجديد

وينطوي نظام معلومات الترانزيت الجديد، الذي تعكف عليه «اونكتاد»، على توثيق اليكتروني للترانزيت الاساسي والتبادل الاليكتروني للمعلومات بين الادارات الجمركية وشركات النقل وغيرهم من العاملين في خدمات الترانزيت، بما في ذلك شركات التأمين.

والفكرة وراء ذلك هي إقامة آلية لمعلومات الترانزيت يمكن ان تستخدمها الدول الفقيرة، وتكون في الوقت ذاته متوافقة مع أنظمة مماثلة، يجري الآن تخطيطها او تشغيلها من قبل المفوضية الاوروبية والهيئات المسؤولة عن نظام «تير» مثل: «المفوضية الاقتصادية لاوروبا» التابعة للامم المتحدة، و«اتحاد النقل البري العالمي».

وتنوي «اونكتاد» اقامة هذا النظام على اساس التجربة الناجحة لأنظمة المعلومات الاليكترونية التي طورتها فعلاً للإجراءات الجمركية، مثل: «الانظمة الاوتوماتيكية للمعلومات الجمركية» (اسيكودا)، ولإدارة وملاحقة حمولات الترانزيت بموجب «نظام معلومات الشحن المسبقة» (آكيس).

ويكلف نظام «أسيكودا» حوالى مليونين من الدولارات فقط لتركيبه نظير خمسين مليون دولار للنظام التجاري القائم المستخدم الآن في اكثر من سبعين بلداً حول العالم بما في ذلك اوروبا الوسطى والشرقية.

ومما يذكر ان آلية معلومات الترانزيت الجديدة تصمم للعمل مع أي نظام اليكتروني جمركي.

مكافحة الاحتيال

وقد أثبت نظام «أسيكودا» ان انظمة المعلومات الاوتوماتيكية قد خفضت تخفيضاً كبيراً التكاليف التجارية، وفوق ذلك حدت من عمليات الفساد من خلال تسجيل جميع العمليات التجارية. ذلك ان التبادل السريع للمعلومات، يساعد على الحد من الاحتيال. إذ ان الشاحنات المفقودة في اوروبا الوسطى اليوم، كما يقول المسؤولون في «اونكتاد»، قد يكون من المتعذر

تصنيفها على أنها مفقودة قبل شهرين او ثلاثة اشهر الامر الذي يسهل على المجرمين اخفاء معالم جرائم الاحتيال.

أما بموجب الانظمة الاليكترونية الحديثة، فان أي عبور للحدود يمكن إبلاغه فوراً الى نقطة العبور التالية، او الى الوجهة النهائية مباشرة، بحيث يجري التحقيق فوراً وسريعاً بأي شحنات متأخرة عن موعدها.

فوق ذلك، فور وصول الشحنة سالمة يمكن إبلاغ الضامنين او حاملي السندات الجمركية خلال ساعات قليلة بحيث يجري اطلاق الضمان او الكفالة في غضون أيام. بينما تتأخر هذه المعاملات، بموجب الانظمة القائمة اليوم، عدة أشهر لكي يحصل الشاحنون وغيرهم على اموالهم نظراً الى ان هذه الانظمة تعتمد اعتماداً كلياً على الوثائق الورقية والخدمات البريدية.

ويتوقع المسؤولون في «اونكتاد» ان يجري اختبار النظام الجديد في السنة المقبلة ويرجح ان تبدأ التجربة الجديدة في جنوب القارة الافريقية.

■ قضايا واشنطن تحاول قيادة «الجهد العالمي» لمكافحته

«غسل الأموال» يؤرق الحكومات والأرقام تعدت ٤٠٠ مليار دولار!

❐ يؤرق «غسل الاموال» الحكومات وقطاعات الاعمال في دول مختلفة لما يمكن ان يخلفه من اضرار باقتصاديات الدول.

وما يسبب القلق المستديم هو عدم معرفة حجم ذلك النشاط على وجه التحديد، إذ ان من يقومون بغسل الاموال «القذرة» لا يعلنون عن نشاطهم.

ويشير تقرير نشرته الأمانة العامة للامم المتحدة اخيراً الى ان الاتجار بالمخدرات وصل الى ٤٠٠ مليار دولار سنوياً. وإذا اضيف الى ذلك ما يأتي من عمليات النصب والاحتيال المالي والدعارة والجرائم الاخرى فسوف يزيد هذا المبلغ بل ربما سيتضاعف.

وقد نشر «صندوق النقد الدولي» بحثاً في سنة ١٩٩٦ ذكر فيه ان مجموع هذه النشاطات الاجرامية يصل الى ٥٠٠ مليار دولار يتم «تنظيف» النسبة الاكبر منه. اما مجموع الاموال القذرة التي يجري تداولها في العالم فهي اعلى من ذلك ببضعة مليارات من الدولارات.

ويعتقد بعض الخبراء ان حجم هذه الاموال قد يشكل تهديداً لاقتصاديات عدد من الدول، ويمكن ان يهدد استقرار النظام المالي العالمي. ويشعر هؤلاء بالقلق من حقيقة ان هناك جيلاً جديداً من العاملين في «تنظيف الاموال» قادر على تقويض الجهود الدولية للقضاء على هذا النشاط.

وقد وضع جون كيري، عضو مجلس الشيوخ الاميركي، وهو ديموقراطي من ولاية ماساشوستس، كتاباً بعنوان «الحرب الجديدة» دعا فيه الولايات المتحدة ومن يحالفها في الغرب، الى ضرورة شن حرب اقتصادية ضد الدول التي ترفض اتخاذ اجراءات لمكافحة «تنظيف الاموال» وان تمنع مواطنيها من الاتجار مع تلك الدول اسوة بالمنع المفروض على الاميركيين بالاتجار مع كوبا.

ويرى فيتو تانزي، الذي يترأس قسم الشؤون المالية في «صندوق النقد الدولي»، ضرورة فرض قواعد يتعين على الدول اتباعها، وان تفرض على الدول التي ترفض ذلك ضرائب عقابية.

ويجد الخبراء القانونيون والعاملون في مجالي المحاسبة والتدقيق صعوبة في تحديد ماهية جريمة غسل الاموال. وقد اشار تقرير لوزارة الخارجية الأميركية اصدرته في آذار/ مارس الماضي الى الطريقة التي تتم فيها تلك العملية، حيث يجري تقسيم تلك الاموال والأرباح الطائلة الى مبالغ صغيرة يتم ايداعها في بنوك عديدة وفي مناطق مختلفة وتوزع على المؤسسات المالية من غير البنوك.

ومن بين الاجراءات المتبعة لمكافحة عمليات «غسل الاموال» اعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون. وتقوم المانيا وهونغ كونغ، على سبيل المثال، بوضع قانون يسهل تجميد ومصادرة الاموال التي يحوم الشك حول مصدرها، فيما تقوم بلدان اخرى، من بينها الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، بتوسيع المتطلبات على المؤسسات المالية من غير البنوك.

ويتطلب ذلك كله تدريب موظفي البنوك على التعرف على المعاملات المالية المشكوك في اصولها.

وقد اتجهت بعض الحكومات الى تشكيل فرع استخبارات مالي خاص في هذا الشأن. وقد اختبرت الولايات المتحدة جدوى هذا العمل الاستخباراتي، الذي يعمل تحت اسم «شبكة

تنفيذ قوانين مكافحة الجرائم المالية في اميركا»، ويتبع وزارة المالية وتبلغ ميزانيته السنوية ٢٣ مليون دولار ويبلغ عدد موظفيه ومحلليه نحو خمسين شخصاً.

ويقول ريموند كيلي، وكيل وزارة المالية الاميركي لشؤون تنفيذ القوانين، ان تعميق عملية عولمة الاقتصاد ولد مشكلة «غسل اموال» المخدرات على نطاق دولي، مشيراً الى «ان ازدياد تكامل الاقتصاد العالمي وازالة الحواجز في وجه الانتقال الحر للرساميل اجتمعا لايجاد فرص تجارية جديدة. لكن المؤسف هو ان هذه الكفاءة والتيسير اللذين يوفرهما الاقتصاد العالمي للتجارة المشروعة يسهلان مهمة تصريف الارباح التي يجنيها المجرمون».

وقال في شهادة له امام لجنة العدل في مجلس النواب الاميركي يوم الرابع والعشرين من الشهر الماضي، ان مصلحة جباية الضرائب ومصلحة الجمارك تتشددان جداً في ملاحقة غاسلي اموال المخدرات.

في سنة ١٩٩٦ وبعد اجراء ١٨٥٠ تحقيقاً وتوجيه ١٢٦٥ اتهاماً و١٠٣١ ادانة تمكنت مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة من وضع يدها على ما قيمته ٧٨ مليون دولار فقط من الارباح غير المشروعة الناتجة عن تجارة المخدرات. وخلال الفترة ذاتها حققت مصلحة الجمارك بما يزيد على ١٠٦٦ قضية.

وفي الشهر الماضي، صادرت مصلحة الجمارك ١,٢ مليون دولار نتيجة لتحقيق في عملية غسل أموال.

ولقد ثبت بالادلة الحسية ان المبادرات المتعددة الاطراف التي يتعاون فيها عدد من البلدان تلاقي نجاحاً ايضاً إضافة الى نشاطات «فريق العمل المالي» وهي مجموعة دولية مستقلة شكلتها في ١٩٨٩ مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى السبع لتعزيز تطوير ضوابط فعالة ضد «غسل الاموال» وتعزيز التعاون في التحقيقات بين الدول الاعضاء وبين مختلف بلدان العالم.

وقد سعت قمة «الاميركتين» في ١٩٩٤ الى تطبيق اساليب هذا الفريق في النصف الغربي للكرة الارضية. وفي مؤتمر للمتابعة دعا روبرت روبين، وزير المالية الاميركية، الى اجتماع لوزراء العدل والمالية من ٢٩ بلداً في الاميركتين عقد في بوينس ايريس في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥. وقال كيلي ان مؤتمر بوينس ايريس ادى الى اتفاق حول العناصر الاساسية لاستراتيجية اقليمية منسقة لمكافحة «غسل اموال» المخدرات، وكانت النتائج حتى الآن مشجعة.

ولفت الى ان اكثر من ثلث الدول التي شاركت في تلك القمة اصدرت تشريعات تجعل من غسل اموال المخدرات عملاً جرمياً، او انها اصدرت قوانين لمكافحة غسل الاموال. كما ان كثيراً غيرها يدرس مسألة القيام بذلك.

وفي حين اكد كيلي على ان المسؤولين عن الحفاظ على القانون يعملون جاهدين لاحباط اهداف مروجي المخدرات، نبه الى انه «علينا ان نكون جاهزين لتكييف ردنا على تهديد يتطور بصورة مستمرة».

ولاتزال مكافحة غسل الاموال في مهدها على الرغم من احراز بعض التقدم. ولقد سمحت البنوك السويسرية مؤخراً على سبيل المثال لرجال البنوك الابلاغ عن العمليات المالية والمصرفية والارصدة المشكوك في اصولها من دون ان يشكل ذلك انتهاكاً لموضوع سرية الحسابات المصرفية.

من ناحية اخرى، يقول محللون ان الطريق التي يريد اتباعها جون كيري تلحق الضرر برجال الاعمال الشرفاء والامناء، اما اللصوص ومن يقومون بغسل الاموال فسيجدون على الدوام الطرق المناسبة.

ولا يبقى في هذه الحالة سوى الاسلوب الذي يدعو فيتو تانزي لفرضه والذي هو في الوقت ذاته لن يكون عملاً سهلاً لأنه يقضي بالتوصل الى اتفاق دولي حول قوانين ولوائح بخصوص عملية «غسل الاموال». لكن ذلك في رأي الخبراء عمل يستحق الجهد لأنه من دون القيام بعمل من هذا القبيل فإن تلك الجرائم سوف تزداد اتساعاً وبشاعة.

الصراع الخفي بين واشنطن والفاتيكان يظهر الى العلن

التحالف الكاثوليكي مع الأرثوذكسية الروسية والعالم الإسلامي يغضب أميركا واليهود!

❏ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية وحاضرة الفاتيكان في مرحلة من التوتر الصامت مع انعكاسات سلبية في مختلف انحاء العالم، حيث للكنيسة الكاثوليكية امتدادات واسعة خصوصاً في اميركا اللاتينية التي كانت واشنطن تعتبرها حديقتها الخلفية.

ومن أبرز ملامح هذا التوتر موقف الفاتيكان المتحفظ تجاه دولة اسرائيل منذ قيامها ورفض الكرسي الرسولي في روما الإعتراف بالدولة اليهودية وبالقدس عاصمة لها. ومع أن الفاتيكان قد أبدى بعض المرونة تجاه اسرائيل، منذ زيارة البابا بولس السادس الى القدس المقسمة بين الاردن واسرائيل للقاء البطريرك المسكوني الارثوذكسي أثيناغوراس، ثم استقبال غولدا مائير، رئيسة الوزراء الاسرائيلية السابقة في حاضرة الفاتيكان، فإن المسألة اليهودية ظلت تخيم على العلاقات بين الفاتيكان وواشنطن.

وقد لعبت الصحافة الاميركية دوراً ملحوظاً في تبني الحملات اليهودية على موقف الفاتيكان خلال الحرب العالمية الثانية، حيث راحت تلك الدوائر تتهم البابا بيوس الثاني عشر بأنه كان متعاطفاً مع أدولف هتلر، وتنحي باللائمة على الكنيسة الكاثوليكية في المانيا، لأنها لم تقم بواجبها الإنساني في الاعتراض على التصفيات النازية لليهود الالمان او ادانتها او محاولة وقفها.

وقد امتدت تلك الحملات الاعلامية الى جميع اوجه النشاط الثقافي، فوضعت من اجل ذلك البرامج التلفزيونية، والمسرحيات التمثيلية التي تعرّض بالبابا بيوس الثاني عشر وتغمز من قناته بالنسبة الى الموقف من «النازية».

والواقع أن اجهزة الفاتيكان تملك أدلة قاطعة على دحض الإدعاءات المشار إليها، وهي أدلة موثقة ومؤكدة. لكن الدوائر الفاتيكانية لم تحاول الدخول في مهاترات ومعارك اعلامية لئلا يفسد ذلك جوهر الموقف الحقيقي لحاضرة الفاتيكان والحط من قدره، مع أن عدداً غير قليل من الكتاب والباحثين قد عرضها وأشار إليها في ردود صحافية على ما نشرته الصحافة الاميركية بهذا الخصوص.

المسألة الشيوعية

النقطة الرئيسية التي كان الفاتيكان يشترك فيها مع الولايات المتحدة على الصعيد العالمي هي الموقف المعارض للشيوعية، لكن من منطلقات مختلفة.

فالولايات المتحدة كانت تعارض الشيوعية لأسباب سياسية في اطار الصراع العالمي والحرب الباردة، بينما كان الفاتيكان يعارض الشيوعية من منطلق عقائدي وفكري بسبب اعتماد الإلحاد سياسة رسمية، وبسبب الموقف المعادي للكنيسة في اوروبا الشرقية.

غير أن هذا التلاقي كان أيضاً تشوبه اختلافات جوهرية حول قضايا العدالة الاجتماعية الى درجة أن رجال الكنيسة الكاثوليكية في اميركا اللاتينية اتخذوا في بعض الحالات مواقف وتحركات مشابهة احياناً ومؤيدة احياناً للحركات الشيوعية والثورية في تلك المنطقة.

ومع أن المواقف التي اتخذها الرهبان ورجال الدين الكاثوليك من حركات التحرير اللاتينية لم تكن مؤيدة ومباركة رسمياً من الفاتيكان، إلا انها كانت من أشد الحركات مقارعة للولايات المتحدة في القارة اللاتينية. ولا سيما أن واشنطن كانت تؤيد وتساند الانظمة الديكتاتورية القمعية وتقاوم الأنظمة الديموقراطية المتحررة ذات الصفة الاجتماعية مثل الانقلاب الدموي على الرئيس التشيلي سيلفادور الليندي المنتخب شرعياً في انتخابات ديموقراطية نزيهة وحرة، وكذلك الأمر بالنسبة الى نظام فيديل كاسترو، حيث اظهر الفاتيكان اخيراً إعتراضاً ملحوظاً على السياسة الاميركية تجاه كوبا باستقبال البابا الحالي يوحنا بولس الثاني للزعيم الكوبي في الفاتيكان علناً.

الصراع العلني

على الرغم من الدور المميز الذي لعبه البابا يوحنا بولس الثاني، وهو من أصل بولندي، في اسقاط النظم الشيوعية في اوروبا الشرقية وخصوصاً في مسقط رأسه بولندا، مما أتاح للولايات المتحدة ان تدعي لنفسها الانتصار في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي وحلفائه خلف الستار الحديدي، فإن الصراع الفاتيكاني - الاميركي المستتر بدأ يظهر الى العلن، بحيث يمكن القول الآن أن العالم، خلافاً للمظنون، ليس وحيد القطب، تمثل فيه اميركا القوة العظمى الوحيدة، بل فيه قطبان اساسيان هما، واشنطن وحاضرة الفاتيكان.

بل إن الفاتيكان له شيء من الارجحية في هذا الصراع الفريد من نوعه من حيث ان له امتدادات واسعة ونافذة وقوية في الولايات المتحدة ذاتها. ومما يذكر في هذه الناحية ان الكاردينال الاميركي اوكونور في نيويورك كانت له مواقف حاسمة بالنسبة الى المسألة اللبنانية والادوار الغامضة التي لعبتها السياسة الاميركية في بيروت.

وعندما شنت واشنطن على عهد الرئيس جورج بوش هجومها العسكري على جمهورية «بناما» لاطاحة رئيسها السابق الجنرال انطونيو نورييغا، سمح القاصد الرسولي في «بناما» باستضافة نورييغا في سفارته قبل تسليم نفسه للقوات الاميركية التي اعتقلته ونقلته الى فلوريدا لمحاكمته وسجنه.



والسفير البابوي الذي اتخذ هذه الخطوة الجريئة هو المونسينيور جوزيه سيباستيان لابوا، الذي عينه الفاتيكان في الشهر الماضي قاصداً رسولياً لدى ليبيا، وهي خطوة بحد ذاتها اغاظت الولايات المتحدة غيظاً شديداً نظراً الى الحظر الدولي الذي تفرضه على جماهيرية القذافي.

وقد تعمد الفاتيكان، على ما يبدو، تعيين المونسنيور لابوا قاصداً الى طرابلس، في هذا الوقت بالذات، كرسالة اعتراض على المقاطعة الاميركية للجماهيرية الليبية.

ويبلغ المونسينيور لابوا ٧٤ سنة من العمر ويتمتع بشخصية جذابة ومرحة وبذكاء حاد وبمراس ديبلوماسي رفيع المستوى بحيث أن زملاءه في الفاتيكان يقولون عنه انه «مولود ديبلوماسياً».

أموال اليهود والنازية

ولم يسلم الفاتيكان من الضجة الإعلامية العالمية التي أثارها اليهود والاميركيون بشأن الودائع اليهودية والاموال النازية في الجهاز المصرفي السويسري خلال الحرب العالمية الثانية، حيث اضطرت سويسرا، على الرغم من مقاومة هذه الحملة في البداية، الى اعطاء تنازلات مصرفية كبيرة سواء من حيث خرق قانون السرية المصرفية المعمول به، او من حيث انشاء صندوق مالي للتعويضات. وقد امتدت هذه الحملة لتشمل دولاً كاثوليكية عدة في اوروبا منها البرتغال واسبانيا والنمسا، واخيراً الفاتيكان نفسه.

ففي خضم هذه الضجة العالمية بالنسبة الى الودائع المصرفية في المرحلة النازية نشرت دوائر الاستخبارات الاميركية وثائق ادعت انها تؤكد ضلوع بنك الفاتيكان في استخدام مصارف سويسرية كوسطاء في ثلاث من الحالات على الأقل للحصول على أموال من «بنك الرايخ» الالماني «رايخس بنك»، او لتحويل اموال الى مصرف مدرج على اللائحة السوداء التي وضعها الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بسبب تعامله مع المانيا النازية، بل إن الرئيس الاميركي بيل كلينتون تلقط بهذه الوثائق المزعومة فدعا وزارة ماليته الى العودة الى وثائقها لتحديد المدى الذي يمكن أن يكون فيه الفاتيكان قد احتفظ بأموال منتزعة من ضحايا النازية خلال الحرب العالمية.

ويقال أن هذه الوثيقة التي يعود تاريخها الى ٢١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٦ تدعي ان الفاتيكان قد قام باخفاء كمية من الذهب تساوي ٢٠٠ مليون فرنك سويسري، ويقال أيضاً ان الفاتيكان استخدم تلك الاموال لمصلحة الكرواتيين الكاثوليك الموالين للنازية في يوغوسلافيا.

وقد نفى يواكيم تافارو، الناطق الرسمي باسم الفاتيكان، تلك الإدعاءات، كما نفاها تيودور بيتشكار، عضو مجلس ادارة «بنك الفاتيكان»، الذي أكد ان حسابات المصرف قد دققت تدقيقاً شاملاً سنة ١٩٩٥ من قبل مؤسسة دولية للرقابة المالية.

ومع ذلك فان الدوائر اليهودية العالمية تتخذ من الوثيقة الاميركية المزعومة حجة للتشهير بالفاتيكان والزامه بتقديم تنازلات مالية ومعنوية شبيهة بتلك التي تعرضت لها سويسرا من جراء حملة يهودية مماثلة.

وهناك مسألتان تدعوان الى التأمل في هذه القضية:

● التدخل العلني للرئيس كلينتون، مما يؤكد درجة تطور الصراع الاميركي - الفاتيكاني على الصعيد العالمي.

● الدوافع الخفية وراء اتهام الفاتيكان باخفاء اموال اليهود، والغاية من ربط ذلك بموضوع المصارف السويسرية.

ويرجح ان اليهودية العالمية المدعومة من الولايات المتحدة تتوخى معاقبة الفاتيكان على موقفه التاريخي من الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل على الرغم من التنازلات التي قدمها الفاتيكان من هذه الناحية منذ ثلاثين سنة، بما في ذلك المجمع المسكوني الثاني، على زمن البابا يوحنا الثالث والعشرين حيث برىء اليهود من دم المسيح.

العداء التاريخي

ومن الناحية التاريخية، يعود العداء الفاتيكاني - اليهودي، الى أقدم الازمنة. مع أن كثيرين من المطارنة الكاثوليك في اوروبا قاموا بمساع مشهودة لحماية اليهود أثناء الحملات الصليبية في القرن الحادي عشر.

كما إن الكنيسة الكاثوليكية، كجسم عالمي موحد، اتخذت مبادرة ملحوظة وحاسمة في القرن السادس عشر بقرار «مجمع ترانت المسكوني» (الدورة الرابعة بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ١٥٤٦)، بدمج العهد القديم (التوراة) مع العهد الجديد (الانجيل) في كتاب واحد معتبراً ان الكتابين متساويان في الصحة والقدسية، وأن للكنيسة وحدها حق تفسير الكتاب المقدس الموحد.

لكن الدعوة الصهيونية الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين أعطت الصراع مع الفاتيكان بعداً سياسياً مجرداً من المسائل الدينية والإنسانية والتاريخية، لأن البابا بولس العاشر رفض في مطلع سنة ١٩٠٤، أثناء لقائه بمؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل، قبول الفاتيكان بدولة يهودية في الاراضي المقدسة، مؤكداً عزمه على حماية حقوق الكاثوليك في تلك الاراضي.

ومع أن هرتزل عاد وأكد لوزير خارجية الفاتيكان الكاردينال دوفال، ان اليهود مستعدون لإعطاء الاماكن المقدسة وضعاً مستقلاً لقاء تأييد الفاتيكان لإقامة دولة يهودية في فلسطين، فقد رفض دوفال هذا الاقتراح بالقول انه غير ممكن الفصل بين الاماكن المقدسة و الاراضي المحيطة بها.

ثم تأكد هذا الموقف الفاتيكاني مرة اخرى في شهر أيار/ مايو ١٩٢٢ عندما بعث الكرسي الرسولي في الفاتيكان برسالة الى عصبة الامم يطالبها بتعديل بعض المواد المتعلقة بمنح اليهود وضعاً فريداً يميزهم عن سائر الديانات. وتشير الدوائر الفاتيكانية حالياً الى أن هذه الادعاءات والحملات الاعلامية والثقافية والكتب التي تصدر بين حين وآخر حول السيد المسيح وتاريخ المسيحية واقطابها غايتها النهائية تحطيم العقيدة المسيحية من جذورها تمهيداً لتشكيك المؤمنين بها وإلغائها نهائياً.

ويقوم الفاتيكان الآن بحملة مضادة في اوساط الشباب المسيحي في العالم لترسيخ إيمان الاجيال الجديدة بعقيدتها. ومن هذه المحاولات مهرجان الشبيبة الكاثوليكية الذي عقد في باريس خلال شهر آب/ اغسطس الماضي، وحضره ما يقرب من ٥٠٠ الف شاب من جميع انحاء العالم.

ومن المرجح ان يتكرر مهرجان باريس في انحاء عديدة من العالم لمقاومة التيارات والدعايات والادعاءات التشكيكية بالمسيحية.

وحتى مؤتمر باريس ذاته، لم يلق الإستجابة الاعلامية في الصحف العالمية التي عرفت بميولها الصهيونية وخصوصاً الصحافة الاميركية بقدر ما لقي من التشكيك بجدواه وبعدد حضوره.

التحالفات الجديدة

كذلك يقوم الفاتيكان بجهود ملحوظة على جبهتين:

● الجبهة الارثوذكسية الروسية، حيث يرى الفاتيكان ان سقوط الشيوعية في روسيا قد أفسح فرصة فريدة للتعاون والتنسيق بين الكاثوليكية الفاتيكانية والارثوذكسية الروسية. والمعروف ان الكنيسة الارثوذكسية الروسية لها موقف معارض للغرب والتغريب، وهي القوة الاساسية الموحدة لروسيا في مراحل تطورها كافة. وهذا العامل التوحيدي هو الذي حمل جوزف ستالين بالرغم من عدائه للكنيسة، على استرضاء قادتها بغية توحيد الشعب الروسي في المقاومة ضد الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية.

والقصة التي تنقل عن لسان جوزف ستالين عندما ذكر امامه دور الفاتيكان في المساعدة على حسم الحرب بقوله: «كم فرقة عسكرية يملك الفاتيكان؟» لها مدلول من هذه الناحية من حيث تقدير اهمية القوة المعنوية للكنيسة التي لا تملك اي فرقة عسكرية، من خلال اضطراره الى التحالف معها في زمن الشدة.

● جبهة الشرق الاوسط والعالم الإسلامي، حيث يحاول الفاتيكان اقامة مواقع وتحالفات تعزز تكوين جبهة عالمية تقف في وجه الهجمة اليهودية - الاميركية. ومن ذلك مثلاً، كما سبق القول، تأكيد العلاقات الديبلوماسية مع ليبيا وايفاد المونسينيور لابوا قاصداً رسولياً الى طرابلس، على الرغم من المقاطعة الاميركية، أو على الأصح اعتراضاً عليها. وكذلك الامر بالنسبة الى العراق، حيث اقام الفاتيكان علاقات مع بغداد، على الرغم من المقاطعة الدولية نظراً الى ان الكاثوليك في العراق يمثلون ١٠٪ من السكان.

وهاتان الخطوتان بوجه خاص أغضبتا الادارة الاميركية بشكل ملحوظ.

بل إن الولايات المتحدة اعربت عن قلقها هذا بمساءلة الفاتيكان عن هذه الصداقات والتحالفات الجديدة التي يقيمها مع اعداء اميركا في العالم الاسلامي. وقد ردت الدوائر الفاتيكانية على واشنطن بالقول أن سبب ذلك هو الحرص على حقوق الاقليات الكاثوليكية في البلدان الإسلامية.

لكن لهجة المبعوثين الفاتيكانيين الى ليبيا والعراق تدلّ على منحى سياسي يتعدى التبرير الفاتيكاني المشار إليه. فقد كرّم العقيد القذافي المونسينيور لابوا تكريماً ملفتاً، بأن أرسل له طائرته الخاصة لنقله من طرابلس الى خيمته في الصحراء، حيث اجتمع إليه مدة اربع ساعات كاملة، أدلى بعدها لابوا بحديث الى جريدة اسبانية قال فيه:

«إن قرار الفاتيكان قد اغضب اميركا لانه يضعف سياسة العزل التي تمارسها واشنطن ضد النظام الليبي».

وقال مساعده المونسينيور جيوفاني مارتينللي لوسائل الاعلام الايطالية:

«إن اتهام ليبيا بالارهاب اليوم هو تحيّز متعمد ومناسب لابعاد ليبيا عن مسألة الشرق الاوسط. إن الليبيين لم يكونوا ارهابيين في اي يوم من الايام».

كذلك أكد المونسينيور جيوسبي لازاروتو، القاصد الرسولي الى بغداد، ان علاقاته بالحكم العراق وثيقة جداً وودية، قائلاً ان قداسة البابا يقاتل من اجل رفع الحظر عن الشعب العراقي.

■ الجزائر

في تقرير شامل لـ «المجلس الوطني الاقتصادي»

زاد انتاج النفط ٦٪ ففاض الميزان التجاري بعد عجز مزمن

❐ قرأنا في تقرير «المجلس الوطني الاقتصادي»، وهو هيئة استشارية، تستعين الحكومة بارقامها وتحليلاتها لتصويب سياساتها، أن حجم الانتاج المحلي من النفط سنة ١٩٩٦ وصل الى ٨٠٦ الاف برميل يومياً، اي بزيادة نسبتها ٦٪ مقارنة مع انتاج سنة ١٩٩٥.

وعزا التقرير الزيادة المسجلة الى افتتاح حقول جديدة في اطار الشراكة مع مجموعات نفطية دولية اهمها «حقل تمادانت» الذي يقدر انتاجه بـ ١٢ الف برميل في اليوم، وحقل «غور البغل» الذي يقدر انتاجه بـ ٨٥٠٠ برميل في اليوم. وكشف التقرير ان انتاج الغاز الطبيعي ارتفع من ١١٤ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٥ الى ١٢٦ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٦، اي بزيادة قدرت نسبتها بنحو ٧٪.

وقرأنا في التقرير اشارة الى ان الاسواق الخارجية استوعبت الزيادة المسجلة في الانتاج لان الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي لم يرتفع خلال سنة ١٩٩٦.

وقدر عدد الآبار التي اكتشفت في سنة ١٩٩٦ بـ ٣٩ بئراً (في مقابل ٣١ بئراً فقط سنة ١٩٩٥) استكمل تجهيز ٣٣ منها بينها ١١ جهزتها مؤسسة «سوناطراك» و٢٢ جهزتها بالتعاون مع شركاء اجانب، فيما افاد التقرير ان عدد الشركات الاجنبية العاملة حالياً ارتفع ١٨ شركة وعدد اجازات التفتيش بـ ٢٣ اجازة.

وذكر التقرير ان استخدام صيغة الشراكة مع مجموعات اجنبية في مجال التنقيب عن المناجم اتاح تغطية مساحات متزايدة، الا ان نسبة المناطق التي لم تشملها اعمال التفتيش لاتزال تشكل ٤٦٪ من المساحات المخصصة للاستخراج المنجمي، فيما باشرت «سوناطراك» التنقيب بامكاناتها الذاتية في ٤٤٪ من المناطق المتبقية وبالتعاون مع شركاء اجانب في الـ ١٠٪ الاخيرة.

وسجل التقرير في احد فصوله، تراجع انتاج مجمعي الصناعات الكيماوية في «ارزو» (شمال) والصناعات البلاستيكية في «سكيكدة» (شمال) بنسبة قاربت ١٢٪ بسبب الاعطال الفنية ونفاد مخزون المواد الاولية وضرورة تجديد الآلات والمعدات.

فيما بقي انتاج المناجم متفاوتاً في سنة ١٩٩٦، اذ ان انتاج الفوسفات زاد بنسبة ٢٨٪ والحديد بنسبة ٢,٤٪ قياساً على سنة ١٩٩٥، في حين تراجع الانتاج المحلي من الرصاص بنسبة ٤٠٪ وتراجع انتاج الزنك بنسبة ٣٨٪ قياساً على سنة ١٩٩٥، وعزا التقرير انهيار الانتاج الى اغلاق منجم «العائد» القريب من مدينة «تلمسان» (غرب).

ولاحظ ان انتاج الطاقة الكهربائية المخصصة للبيوت ارتفع سنة ١٩٩٦ قياساً على سنة ١٩٩٥، فيما تراجع انتاج الطاقة المخصصة للمصانع بنسبة ١,٢٪.

وشدد التقرير، على ان ارتفاع الانتاج المحلي من النفط والغاز سنة ١٩٩٦ «بسبب الظروف الدولية المناسبة»، لا ينبغي ان يحجب تراجع الصناعات البتروكيماوية بدرجة تبعث على القلق (١٢٪)، وحض على اعادة هيكلة القطاع ومعالجة نقائصه. واعتبر واضعو التقرير ان الاستهلاك الخاص للنفط والغاز ومشتقاتهما السبب الرئيسي لزيادة الاستهلاك المحلي في سنة ١٩٩٦، واكدوا ان استهلاك القطاع الصناعي لم يرتفع بل تراجع بسبب ركود النشاط الاقتصادي.

وقدر التقرير عدد المساكن الجديدة التي انشئت في المدن السنة الماضية، بـ ٨٠ الف مسكن، بالاضافة لـ ٢٠ الف مسكن انشأها اصحابها بامكاناتهم الذاتية و٣٢ الف مسكن ريفي، مما يعني ان الحجم الاجمالي ارتفع الى ١٣٢ الف مسكن في مقابل ١٦٧ الف مسكن جديد سنة ١٩٩٥. وعزا هذا التراجع الى النقص في الاعتمادات المقدمة للمقاولات سواء كانت خاصة ام عامة.

الا ان واضعي التقرير سجلوا تقدماً في قطاع البنية الاساسية اذ اكدوا ان ايصال شبكات مياه الشرب تطور بنسبة ٣٪، فيما توسعت شبكات الصرف الصحي بنسبة ٣٥٪ السنة الماضية قياساً على سنة ١٩٩٥، وزادت مسافات الطرقات المعبدة بنسبة ٩٪.

واوضح التقرير ان عدد المسافرين الى الخارج ارتفع بنسبة ١٠٪ السنة الماضية وان ٥٥٪ منهم استخدموا الطائرات (نقلت الخطوط الجزائرية ٧٨٪ من المسافرين جواً)، فيما استخدم ١٨٪ السفن والباقي (٢٧٪) سافروا براً. وعلى صعيد المبادلات التجارية مع الخارج، افاد التقرير ان الميزان التجاري سجل فائضاً قدر باكثر من ٤ ملايين دولار للمرة الاولى بعد سنوات من الحصاد السلبي والعجز، فيما اكد ان التجارة الداخلية تعرضت الى اضطرابات كبيرة عطلت تزويد الاسواق بالمواد التموينية في شكل طبيعي، خصوصاً السكر والزيوت والحليب، بالاضافة الى اخفاق اجهزة الرقابة في التثبت من نوعيات السلع المستوردة.

واظهر التقرير ان فرنسا لا تزال تتقدم شركاء الجزائر كونها تؤمن ٢٥٪ من واردات الجزائر، تليها اسبانيا والولايات المتحدة وايطاليا والمانيا. كما اظهر التقرير ان بلدان الاتحاد الاوروبي لاتزال تستأثر بـ ٦٠٪ من صادرات الجزائر وتؤمن ٢٢٪ من وارداتها، فيما قدرت حصة الولايات المتحدة بنحو ١٥٪ من صادرات الجزائر و١٠٪ من وارداتها سنة ١٩٩٦.

■ سلطنة عُمان

بانكوك تشتري غازاً مسالاً من مسقط

بناء مصهر الألومنيوم يمضي قدماً من دون الاميركيين

❐ لم يشكل خروج الولايات المتحدة من الشراكة في بناء اكبر مصاهر الالومنيوم في الشرق الاوسط، طاقته ٤٨٠ الف طن، اي إرباك للحكومة في المضي بخططها لانجاز اعمال البناء في سنة ٢٠٠٢ في «صحار» (شمال السلطنة)، بتكلفة تزيد على ٢,٤ مليار دولار.

فشركة «كيرز الومنيوم» الاميركية لم تعد طرفاً في الخطة التي تقدمت بها مجموعة شركات من بينها «تشاروس انتربرايزس»، مقرها نيويورك، و«ناشيونال باور» البريطانية للكهرباء و«نان فيروس ميتال» الصينية. والشركاء الباقون في المشروع يحظون بتأييد الحكومة التي كانت خصصت منطقة صحار التي تقع على بعد ٢٠٠ كيلومتر شمالي العاصمة مسقط لتطويرها لتصبح مركزاً صناعياً كبيراً. وفي الوقت الراهن لا يضم المركز الصناعي في المنطقة سوى نحو ٢٠ مصنعاً صغيراً.

واوضحت مصادر صناعية انه من اجل بدء تشغيل المصهر في سنة ٢٠٠٢ يتعين ان يبدأ العمل بحلول منتصف اواخر السنة المقبلة.

وهناك خطط كذلك لتطوير مصنع للبتروكيماويات في «صحار» مع شركة «بريتيش بتروليوم كيميكالز» في اطار البرنامج العماني لتنويع اقتصاد البلاد المعتمد على ضخ ٩٠٠ الف برميل من النفط يومياً.

وقال متحدث باسم «بريتيش بتروليوم» في لندن ان شركته تتوقع ان تستكمل في مطلع الشهر المقبل دراسة جدوى لمشروع اقامة مصنع بتكلفة ٩٠٠ مليون دولار لانتاج ٤٥٠ الف طن سنوياً من «الايثيلين» و«البولي ايثيلين».

وطاقة تشغيل «مصاهر الالومنيوم» هي اكبر مصدر تكلفة لمثل هذه المصانع مما يجعل منطقة الخليج الغنية بالغاز الطبيعي منطقة تنافسية في هذا المجال.

وليس في المنطقة حتى الآن سوى مصهرين للالومنيوم واحد في البحرين بطاقة ٥٠٠ الف طن سنوياً واخر في دبي بطاقة ٣٧٥ الف طن سنوياً.

على صعيد آخر، المح «كورن دابارانسي»، وزير الصناعة التايلاندي، الى انه اكثر ميلاً لشراء الغاز الطبيعي المسال من مسقط.

وقال كورون انه مازال يجري تقويماً، ونفى شائعات بان الحكومة ستنسحب من الاتفاق المبدئي الذي وقعته من خلال مذكرة تفاهم في آب/ اغسطس سنة ١٩٩٦ لشراء غاز طبيعي مسال من السلطنة.

وقال كورون، «زادت معرفتي بالغاز الطبيعي المسال بعد دراسة مكثفة اخيرة واقول ان ثقتي واهتمامي به ازدادا الآن».

وأضاف: «لكن مازال علي ان ابحث اقتصاديات الغاز الطبيعي المسال وكل جوانبه لكي اتمكن من الدفاع عن اختياري سواء بالشراء ام عدم الشراء».

وتقضي مذكرة التفاهم تلك، بان تشتري تايلند ٢,٢ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة ٢٥ سنة من عمان.

ويقضي الاتفاق ايضاً، بان تورد عمان مليون طن سنوياً من الغاز المسال بدءاً من سنة ٢٠٠١ على ان يرتفع حجم المبيعات الى ١,٧ مليون طن في سنة ٢٠٠٣ ثم الى ٢,٢ مليون طن في سنة ٢٠٠٤.

وكان من المقرر ان توقع «بانكوك» عقداً للشراء مع عمان في آذار/ مارس الماضي لكن وفرة المعروض في السوق العالمية ارغمتها على تأجيل الخطة ومراجعة التوقعات بالنسبة الى العرض والطلب على الغاز الطبيعي. وقال كورون في وقت سابق، انه ليس في عجلة من أمره للشراء. وأضاف انه يبحث استخدام الغاز الطبيعي المسال كوقود نظيف لتوليد الكهرباء بدلاً من الفحم، مشيراً الى ان «كلفة الفحم تزداد ارتفاعاً عن الغاز المسال عندما يؤخذ في الحسبان تأثيره على البيئة».

■ العراق

اليابانيون تحسروا على «خام البصرة»

بغداد تمنعت على «شل» و«بريتيش بتروليوم» وتواصلت مع «إلف اكيتان»

❐ في قرار لم يفاجىء من هم على دراية وتتبع، ابلغت بغداد شركة «بريتش بتروليوم» البريطانية و«رويال دتش شل» الهولندية عن عدم رغبتها في تجديد عقود بيع النفط لهما بمقتضى «اتفاق النفط مقابل الغذاء» المبرم مع الامم المتحدة.

و«مؤسسة تسويق النفط»، هي المسؤولة عن بيع النفط بموجب الترتيبات المتفق عليها مع الامم المتحدة.

وقد بدأت مبيعات النفط العراقية في المرحلة الثانية من اتفاق النفط مقابل الغذاء في خواتيم الشهر الماضي بعد تأخير دام شهرين لتعديل خطة توزيع المساعدات.

وفي فترة الاشهر الستة الاولى التي بدأت في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦ تعاقدت «بريتيش بتروليوم» على شراء عشرة الاف برميل يومياً من خام كركوك في حين تعاقدت «شل» على شراء ٣٠ الف برميل يومياً.

وقد فسر عامر محمد رشيد، وزير النفط، قرار بغداد بشكل مقتضب، رفض بعده التعليق، اذ قال: «إن شركات الدول التي تعتبر صديقة للعراق وحدها، ستحصل على معاملة تفضيلية في عقود بيع النفط».

وتأمل الشركات اليابانية المهتمة بالتعاقد على شراء ٤٠ الف برميل يومياً من الصادرات العراقية.

من جهتها قالت شركة «الف اكيتان» الفرنسية انها تتوقع تجديد تعاقدها على شراء ٢٠ الف برميل يومياً من النفط الخام بمقتضى اتفاق النفط مقابل الغذاء.

وقال متحدث باسم الشركة: «سنحصل على الارجح على الكمية ذاتها، التي حصلنا عليها من قبل اي ٢٠ الف برميل في اليوم وربما اكثر قليلاً ولكن من المؤكد انها لن ترتفع الى ضعفين او ثلاثة أضعاف».

وكانت «الف اكيتان»، تلقت دعوة لايفاد بعثة الى بغداد لمناقشة شروط العقد وتوقعت استلام شحنتها الاولى في خواتيم الشهر الماضي.

وكان تعاقد الشركة الفرنسية، في فترة الاشهر الستة الاولى من اتفاق النفط مقابل الغذاء، التي بدأت في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦ ينص على شرائها ٢٠ الف برميل يومياً من خام كركوك عبر خط الانابيب العراقي - التركي الذي ينتهي عند ميناء «جيهان» على البحر المتوسط.

وفي باريس قال متحدث باسم «مجموعة توتال» الفرنسية ان المجموعة واثقة من انها ستجدد عقدها مع العراق الذي يقضي بشراء ٣٠ الف برميل يومياً من خام كركوك.

وفي المقابل، تدافعت شركات التكرير اليابانية للحصول على كميات من النفط الخام في حدود ٤٠ الف برميل يومياً. ومعظم المشترين راضون عن الصيغة السعرية العراقية الاخيرة.

وفي اقتراح قدم الى الامم المتحدة في اواسط آب/ اغسطس الماضي، عرض «خام البصرة» على المشترين الآسيويين على اساس متوسط اسعار خامي عمان ودبي، ناقصاً ٥٥ سنتاً للبرميل للشحن على ظهر السفينة.

وعلى الرغم من ان قيمة الخام لم تتغير عنها في الاشهر الستة الاولى من المبيعات العراقية، الا انها لاتزال افضل من شبيهه السعودي الخام العربي الخفيف الذي تساوى سعره مع متوسط اسعار خامي عمان ودبي في آب/ اغسطس الماضي.

وقال المحللون الاقتصاديون في طوكيو، ان السعر جيد ومن المرجح جداً ان تحاول ميتسوبيشي تمديد (عقدها) بالمستوى السابق وهو ٢٠ الف برميل يومياً وان تحصل كل من شركتي «ايدميتسو» و«كوزمو» على نحو عشرة الاف برميل يومياً.

وأضاف هؤلاء، ان ممثلاً لشركة «ميستوبيشي» في بغداد يفاوض المؤسسة العراقية لتسويق النفط (سومو) والتفاهم بين الطرفين يبدو انه وصل الى طريق مسدود.

واضافوا ان شركة ميتسوبيشي العملاقة تسعى لشراء النفط لحساب «نيبون اويل» و«شركة الطاقة اليابانية» و«شركة كاشيما اويل» و«شركة ميتسوبيشي اويل».

التجار اليابانيون على ما يبدو، يرغبون بشدة في شراء الخام العراقي، وخلال الاشهر الستة الاولى من المبيعات حصلوا على ٩٠٠ الف برميل في المجمل من بغداد إلا انهم هذه المرة يريدون الحصول على اكثر من هذه الكمية. ولكن يبدو ان بغداد بسبب خلافات سياسية مع طوكيو قد لا تعط آذاناً صاغية للإلحاح الياباني، بل وذهبت الى أبعد من ذلك فاستبعدت «ميتسوبيشي» والشركات اليابانية الاخرى عن عقودها الجديدة. وظل اليابانيون يتحسرون على «خام البصرة».

■ ايران

تجاهل طهران يعرقل تطوير حقول النفط والغاز في منطقة قزوين

جميع خطوط الأنابيب تمرُّ عبر واشنطن و...تل أبيب!

❐ بعد زيارة الرئيس الأذربيجاني حيدر علييف، الى واشنطن في الشهر الماضي، والترحيب الاستثنائي الذي لقيه من قبل شركات النفط الاميركية، وتوقيعه اتفاقيات معها، اتخذت مسألة خطوط انابيب النفط من المنابع القزوينية الى المصبات البحرية ابعاد جديدة واهتمامات تتعدى المسائل النفطية بحد ذاتها الى الامور السياسية والاقتصادية والجيوبوليتيكية. وقد سبق أن عالجت «الميزان» التعقيدات الجيوبوليتيكية أكثر من مرة.

المسألة الأرمنية

وكان واضحاً أثناء زيارة حيدر علييف الى واشنطن أن اللوبي الارمني في الكونغرس الاميركي، كان يعمل جاهداً لمنع التقارب الأميركي الاذربيجاني وابقاء أذربيجان على لائحة الحظر الاميركي. لكن اللوبي النفطي الاميركي هذه المرة تصدى بقوة غير مألوفة للنشاط الأرمني في الكونغرس، بحيث أن واضعي السياسة في واشنطن بدأوا يتصرفون متجاهلين الإحتجاجات الأرمنية. وقد قال أحد المدافعين عن مصالح شركات النفط في الكونغرس تعقيباً على ذلك:

«لقد ولّت الايام التي كان فيها الأرمن يملون السياسة الاميركية في تلك المنطقة. لقد انقلبت الموجة. فاذا كان الارمن لم يدركوا ذلك بعد ويفهموا حجم التحول الحاصل، فإن قطار الإزدهار في المنطقة سوف يفوتهم».

وكان من نتيجة ذلك ان اذربيجان نجحت في توقيع عقود لاكتشاف وانتاج واقتسام النفط مع اربع شركات اميركية كبرى هي: «شيفرون» و«أموكو» و«موبيل» و«اكسون»، بمبالغ تزيد على ٢٠ مليار دولار.

وقد كان حجم هذا المد النفطي الاميركي في اذربيجان محيراً لروسيا ايضاً، بصفتها الدولة الحاكمة في اذربيجان سابقاً. لكن الروس هذه المرة تصرفوا بشيء من الواقعية المعقولة من حيث السعي للدخول كشريك مسعف في الطفرة النفطية القزوينية خشية استبعادهم من جني ثمارها جملة وتفصيلاً.

وهذا أدى بدوره الى معالجة مرنة جديدة لمشكلة «الشاشان» نظراً الى ان خطوط انابيب النفط الموصلة الى روسيا سوف تمر عبرها.

المشكلة الايرانية

وكما فعل اللوبي النفطي الأميركي بالنسبة الى تغيير موقف واشنطن من باكو، يسعى الآن الى لفت نظر الإدارة الاميركية الى خطورة استبعاد ايران من «الحفلة النفطية» القائمة في منطقة قزوين. ذلك ان الحظر الاميركي المفروض على الاستثمارات النفطية في ايران، سواء بالنسبة الى الشركات الاميركية او الاجنبية، قد حرم الشركات الأميركية من عقود كبيرة كانت بصدد إبرامها مع ايران قبيل فرض الحظر.

ومن أبرز المنتقدين للسياسة الاميركية تجاه ايران جيمس شلسينغر، وهو وزير سابق للطاقة ومدير سابق لوكالة «الاستخبارات المركزية»، وقد وجه شيلسينغر انتقادات قاسية لسياسة الحظر تجاه ايران متهماً ادارة بيل كلينتون باستخدام احتياجاتها للنفط المستورد كسلاح للضغط السياسي.

وقال شلسينغر في هذا الصدد:

«إن اميركا تحاول استخدام مركزها الفريد كقوة عظمى وحيدة في العالم، واستخدام مركزها كاكبر مستهلك في العالم للنفط المستورد، لفرض اولوياتها المحلية على حلفائها عبر سياسات غير مجدية تجاه ايران وبلدان اخرى بحجة حقوق الإنسان. وهذا يعطل تطوير الموارد في آسيا الوسطى حيث تمتزج خطوط انابيب النفط مع السياسة لتشكل وضعاً شديد الانفجار بشكل خاص».

وهناك في واشنطن من يقول ان السياسة الاميركية تجاه ايران، من شأنها في المدى البعيد ان تخدم الأغراض الروسية في آسيا الوسطى، ذلك ان منع الانتاج السريع للموارد النفطية هناك يعرقل نشوء وتطور دول قوية ومستقلة كانت سابقاً تحت المظلة السوفياتية وتزنر الحدود الجنوبية لروسيا، الامر الذي يترك المنطقة عرضة للقوة الروسية وعاملاً مغرياً للمغامرات العسكرية المتهورة.

أما الدوائر الاوروبية فإنها تقول من غير مواربة أن اسلم واعقل طريق لنقل النفط من باكو على بحر قزوين هو تمريره عبر ايران وإلا فإن الطرق البديلة سوف تكون مكلفة ومعقدة ومعرضة للتوترات الإقليمية.

إعادة تشكيل الخطوط الإيرانية

ويقول خبراء الصناعة النفطية ان «الوصلة الايرانية»، هي الأكثر معقولية لسببين:

● الموقع الجغرافي، الذي يجعل نقل النفط عبر ايران سريعاً ورخيصاً.

● وجود شبكة خطوط ايرانية قائمة يمكن تطويرها واعادة تشكيلها بسرعة فضلاً عن وجود مرافق كبرى للتصدير عبر الموانىء الايرانية.

واعادة التشكيل هذه لا تحتاج حالياً سوى مد وصلات من المنابع الى الشبكة الايرانية لا يزيد طولها كحد أقصى عن ٣٠٠ كيلومتر فقط.

وفي دراسة للجدوى الإقتصادية لإعادة التشكيل هذه أنه بالإمكان بهذه الطريقة تزويد المدن الايرانية الشمالية، مثل تبريز وطهران بنفط حقول منطقة قزوين كمبادلة لقاء تسيير الشبكة الايرانية، عكس وجهتها الراهنة، اي انه بدل تزويد المدن الايرانية الشمالية بالنفط الايراني من الجنوب على الخليج شمالاً، يمكن لهذه الشبكة بكلفة قليلة نقل النفط القزويني من الشمال الى الجنوب.

وفي تقرير لصناعة النفط ان كلفة هذه العملية لن تتعدى ٦٦٤ مليون دولار، وتبقى كلفة الترانزيت عبر الاراضي الايرانية قليلة جداً فلا تزيد على ٨٠ سنتاً للبرميل. كما إن توسيع الشبكة الايرانية لتلقي المزيد من الضخ لن يزيد على ٩٠٠ مليون دولار. بل إن طوماس ستاوفر في دراسته بعنوان: «الوصلة الايرانية»، يشير الى ان هذه الكلفة ستكون أقل بكثير في حال اقامة عمليات التوسيع للانابيب باستخدام منتوجات الحديد والصلب الايراني والمهندسيين الايرانيين.

البدائل الاذربيجانية

هنالك ثلاثة مصادر للانتاج النفطي الجديد او القابل للزيادة تتأثر تأثراً ملحوظاً من توسيع شبكة النقل عبر ايران:

● المصدر الاول، هو انتاج اذربيجان، الذي ينتظر له ان يتضاعف من ٤٠٠ الف برميل في اليوم حالياً الى مليون برميل في اليوم في غضون سنوات عشر.

وأمام اذربيجان اربعة خيارات، لكنها ليست خاصة بها، وهناك قوى اخرى سوف تكون مشاركة لها بالضرورة:

١ - الخيار الاول، تحسين او إعادة بناء الخط الحالي الى «باطوم» عبر «القوقاز».

٢ - الخيار الثاني، تحسين وحماية الخط الحالي عبر عاصمة الشاشان «غروزني» الى شبكة التصدير الروسية.

٣ - الخيار الثالث، ربط المنابع الاذربيجانية بكونسورتيوم أنابيب قزوين، وهو مشروع لما يزل على الورق وتعترضه تعقيدات جيوبوليتيكية تدخل فيها تركيا وارمينيا بالإضافة الى روسيا.

٤ - الخيار الرابع، هو التصدير عبر ايران باستخدام خط الانابيب الحالي باتجاه تبريز او جنوباً بالناقلات من الموانىء البحرية الايرانية على الخليج.

وتؤكد الدراسة المذكورة، ان المرور عبر ايران يوفر اقصر وأسرع وأرخص منفذ الى موانىء التصدير العميقة المياه.

● المصدر الثاني، تركمانستان، حيث يتوقع ايضاً تزايد الانتاج. لكن الحقول التركمانية بعيدة، سواء بسواء، عن شبكة الخطوط الروسية وعن خط قزوين المقترح، يضاف الى ذلك ان الحقول التركمانية متباعدة جغرافياً، لكنها معظمها أقرب الى إيران منها الى روسيا. وبالتالي، فان افضل وسيلة للنقل، هي الناقلات البحرية الامر الذي يجعل تصدير النفط التركماني عبر ايران خياراً مغرياً بوجه خاص.

● المصدر الثالث، ويعد أكبر مصدر للنفط الجديد غير المستخرج، هو قازاخستان، التي ينقل نفطها حالياً عبر روسيا مع أن الزيادات الجديدة في الانتاج تقرر نقلها هذه السنة عبر ايران.

ويقول خبراء النفط، ان قازاخستان تمسك بالمفتاح الجيوبوليتيكي لـ «الوصلة الايرانية». فاذا تمّ بناء خط قزوين المقترح قبل الانتاج، فإن النفط الاذربيجاني والتركماني يمكن ان يجد في ذلك منفذاً، وهو خيار يضعف الموقف الايراني، لكنه يتوجب على هذين البلدين بناء خطوط جانبية طويلة للاتصال بخط قزوين، قد يصل طولها بالنسبة الى تركمانستان اكثر من ١٠٠٠ كيلومتر. أما إذا تأخر بناء الخط المذكور، أو صرف النظر عنه، فإنه لا مفر لطاقة الانتاج الاقليمية هناك من ان تأخذ الخيار الايراني، بل إن ايران في هذه الحالة تصبح المعبر الحيوي والمجدي الوحيد، مما يعزز مداخيل طهران من الترانزيت، ويعزز نفوذها السياسي والاقتصادي.

ويعادل ذلك في الاهمية، أن تمرير النفط عبر ايران يجنب اصحابه المخاطر والتعقيدات الناشئة من مسار مد خط قزوين المقترح، ومنها المرور البري عبر روسيا، وممانعة تركيا لأي زيادة في النقل البحري للنفط عبر البوسفور، وعدم قدرة الناقلات العملاقة على التحميل في البحر الاسود، ثم العدد الكبير من الدول التي سوف يقطعها الخط المقترح مما يقضي بتطويله كثيراً لاجتناب هذه العقبات.

السياسة في وجه الإقتصاد

إن خيار النقل عبر ايران له مزايا اقتصادية واضحة، لكن التعقيدات السياسية المرافقة شائكة وغامضة، لان كل فريق تحركه مصالح مختلفة وأحياناً متضاربة. فهناك بالدرجة الاولى المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة واسرائيل، لأي وصلة مع ايران بالنسبة الى نفط قزوين (وهي اعتراضات موثقة جيداً)، كما ان روسيا تعارض بقوة اي خيار لتصدير نفط القوقاز وآسيا الوسطى يتجنب المرور في أراضيها، وبالتالي يخفف من تأثيرها الاقتصادي على تلك الجمهوريات الجديدة.

مشاريع خطوط الانابيب في منطقة قزوين

اما بالنسبة الى الدول المصدرة، فان المرور عبر ايران من شأنه ان يزيد العائدات النفطية الحكومية ويعزز استقلالية تلك الدول ويخفف من اخطار الهيمنة الروسية.

وبالإضافة الى ان المرور عبر ايران يزيد من العائدات الصافية للدول المنتجة فإنه يتيح لها فرصة مهمة للتنويع فلا تبقى معتمدة على مصدر واحد. والاهم من ذلك ان الوصلة الايرانية بالنسبة الى قازاخستان وتركمانستان يمكن توسيعها كثيراً، بأسرع مما هو ممكن في المعابر البديلة. واما بالنسبة الى اذربيجان فإن الخيار الايراني يمنحها معبراً الى أسواق اوسع مما يتيحه خط جبلي في منطقة «باطوم» يعرض المنطقة الى التلويث.

المنافع والأضرار

اما بالنسبة الى ايران فإن المنافع الرئيسية التي يمكن ان تجنيها من مرور النفط القزويني عبرها، هي منافع سياسية بالدرجة الاولى. ذلك أن مرور النفط من آسيا الوسطى عبر ايران يدعم اهداف طهران الجيوبوليتيكية المعروفة من حيث توثيق العرى مع الجمهوريات الاسلامية الآسيوية الناطقة بالتركية والايرانية، وهو حلم إيراني تاريخي، بالإضافة الى كونه من المحركات السياسية الراهنة في طهران.

لكن المنافع الاقتصادية ليست كبيرة الأهمية لأن المبالغ المقدر ان تجنيها طهران من رسوم المرور والترانزيت لن تتعدى في أحسن الاحوال مبلغ ٧٥٠ مليون دولار في السنة. وفي مقابل ذلك هناك عاملان مضادان:

● ان تزايد العائدات النفطية لجمهورية اذربيجان، قد يكون له فعل عكسي في المدى البعيد. نظراً الى ان اذربيجان قليلة السكان، وتزايد مداخيلها النفطية يضعها في مستوى أرفع من ايران، مما يثير الحساسيات العرقية والنعرات المحلية كما هو الحال بالنسبة الى منطقة الخليج.

● ثم إن أي نفط جديد يأتي من آسيا الوسطى سوف يكون منافساً بالضرورة لنفط «اوبيك» في الاسواق العالمية، ومنها ايران التي لن يعود في مقدورها ان تزيد من صادراتها.

بل ان هذه المنافسة المتوقعة من شأنها ان تخفض اسعار النفط بمقدار دولارين للبرميل الواحد على الأقل، الامر الذي يشكل تخفيضاً في عائدات ايران الحالية بمبلغ ربما يعادل او يفوق قليلاً ما يمكن ان تجنيه من رسوم المرور.

المنافسة الدولية

إن التنافس الدولي القائم الان حول نفط قزوين لم يشهد له العالم مثيلاً من ايام شركة الهند الشرقية، قبل ثلاثة قرون، على حد قول جريدة «فاينانشال تايمز» اللندنية، عندما كانت السياسة الخارجية للقوى العظمى متشابكة مع مصالح الشركات الكبرى فيها.

وكما في الماضي، فإنه من الصعب التمييز بين ما اذا كانت تلك الشركات هي التي تقود السياسة الخارجية، أو أن تلك السياسة هي التي تستخدم المصالح التجارية. وهذا هو الواقع اليوم في منطقة قزوين.

فمنطقة بحر قزوين، من الناحية الاستراتيجية، هي نقطة إلتقاء أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الاوسط ولذلك فان الثروة الكامنة فيها تشكل مزيجاً محموماً من التنافس والتعاون والصخب السياسي والاقتصادي، وسوف تكون النتيجة حاسمة للنمو الاقتصادي العالمي في القرن المقبل، وللثبات السياسي للدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقاً. وفوق ذلك سوف تكون حاسمة بالنسبة الى العلاقات بين روسيا والغرب، وبالنسبة الى دور ايران في الاقتصاد الاقليمي.

لكن الدوائر الاميركية، ودوائر الابحاث النفطية في الغرب تقول، انه اذا كان هناك من درس يمكن تعلمه من «الهمروجة» القزوينية، فهو انه كلما زاد عدد اللاعبين، وزادت خطوط انابيب النفط والغاز، كلما كان أفضل.

قوانين البورصة تحد من الاستثمارات الأجنبية

مشكلة المصارف العُمانية في ضعف ترسمليتها وتركيزها على القروض الاستهلاكية

□ حصلت سلطنة عمان على تصنيف معقول من قبل «مؤسسة مودي» الاميركية للتصنيف، وإن كان بدرجة استثمارية منخفضة، نظراً الى التغييرات التي استحدثتها الحكومة العمانية لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية خصوصاً بالنسبة الى الانظمة الضريبية، حيث كانت في السابق تفرض على الشركات والرساميل الاجنبية ضرائب أعلى من الشركات المحلية.

وقد استحدثت مسقط هذه الاجراءات لتشجيع القطاعين العام والخاص على اجتذاب الاستثمار الاجنبي.

وفوق ذلك اخذت الحكومة العُمانية، بعد استكمال مشاريع ضخمة للبنية التحتية، تقلص انفاقها لتخفيض العجز في الميزانية، بحيث تنتظر التخلص من العجز كاملاً بحدود سنة ٢٠٠٠.

وقبل الخطة الخمسية الجديدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) كان عجز الميزانية يتزايد منذ ١٩٨٦ ويبلغ ذروته في ١٩٩٢ ليصل الى أكثر من ١,٥ مليار دولار، وحتى الآن تقوم الحكومة بتغطية هذا العجز من صندوق الدولة للاحتياطي العام مما استهلك معظم هذا الاحتياطي الذي يحاول البنك المركزي العُماني تعزيزه في الوقت الحاضر.

حاجات الاستثمار الصناعي

مشكلة عُمان الآن أنها مضطرة الى نقل اعتمادها على النفط الخام الى الغاز الطبيعي وبناء قاعدة صناعية غير نفطية، وهي مشاريع مكلفة جداً تقدر في متوسطها بين ٢٠ و٤٠ مليار دولار خلال الخطة الخمسية القائمة، وهي مبالغ تفوق كثيراً الناتج المحلي الإجمالي مما يستدعي الاستدانة الكثيفة من اسواق المال العالمية.

وتأمل الحكومة العمانية أن تطوّر مصادر للنمو خارج القطاع النفطي مثل: التعدين، واستخراج الترسبات المعدنية الموجودة في انحاء البلاد، وتطوير السياحة والخدمات المالية، وصناعة الالومنيوم، والشحن البحري.

وقد استعجلت الحكومة العمانية عمليات الخصخصة لتعزيز القطاع الخاص بعد التقرير المثير الذي اعده البنك الدولي عن السلطنة في سنة ١٩٩٤ محدداً فيه المخاطر التي تواجه البلاد، اذا لم تتخذ إجراءات سريعة لتعزيز الاقتصاد العام بتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

ولهذا تركز الحكومة في اولوياتها الآن على اجتذاب الاستثمارات الخارجية، وقد لقيت في هذه الناحية استجابة ملحوظة لكنها غير كافية بسبب استمرار عجز الميزانية، وتزايد الديون الخارجية، وعدم القدرة على خفض الانفاق العام الى الدرجة اللازمة. ومع أن عمان حققت بعض النجاح في زيادة ناتجها المحلي الاجمالي من القطاعات غير النفطية، لكن هذه النسبة الى الناتج الاجمالي العام، بقيت محدودة لا تتجاوز ٢٢٪ مما يعني انها مازالت تعتمد على النفط بما لا يقل عن ٧٨٪.

المؤشرات الاقتصادية

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الراهنة (ملايين الريالات)	٤٧٨٨	٤٨٠٤	٤٩٦٧	٥٢٨٨	٥٥٧٤
النمو المئوي في الناتج المحلي الحقيقي	٨,٥	٦,١	٣,٨	٤,٦	٦,٥
التضخم الاستهلاكي ٪	١,٤	٠,٩	٠,٧-	١,٣-	١
عدد السكان (بالملايين)	١,٩٥	٢,٠٢	٢,٠٩	٢,١٧	٢,٢٥
الصادرات (بمليارات الريالات)	٥,٥٦	٥,٣٧	٥,٥٤	٦,٠٧	٧,٢٨
الواردات (بمليارات الريالات)	٣,٦٣	٤,٠٣	٣,٦٩	٤,٠٥	٤,٥٥
الحساب الجاري (بملايين الريالات)	٥٩٢-	١١٩٢-	٩٨٥-	٩٧٩-	٣١٨-
الانتاج النفطي (الاف البراميل يومياً)	٧٤٢	٧٨٠	٨٠٩	٨٥٣	٨٨٥
الاحتياطي باستثناء الذهب (بملايين الريالات)	١٩٨٤	٩٠٨	٩٧٩	١١٣٨	١٠١٠٠
اجمالي الدين الخارجي (بملايين الريالات)	٢٨٨٥	٢٦٥٧	٣٠٨٥	٣٠٩٩	٢٨٧٨

المصارف العمانية الخمسة الاولى
(نهاية ١٩٩٦ - بملايين الريالات)

البنك	رأس المال الأولي	الموجودات الاجمالية	نسبة رأس المال الى الموجودات	نسبة الربح الى رأس المال
١ - بنك عُمان الوطني	٣٥	٤٥٣	٪٧,٨٣	٪٣٥,٣٩
٢ - بنك عمان العالمي	٣٥	٣٩٣	٪٨,٢٨	٪٣١,١١
٣ - بنك مسقط الأهلي العماني	٢٦	٤٠٩	٪٦,٤٣	٪٢٨,٧٥
٤ - بنك عمان والبحرين والكويت	٢١	١٤٩	٪١٤,٣٤	٪١٢,٩٧
٥ - بنك عمان العربي	٢١	٢٠٤	٪١٠,٣٤	٪٢٤,٩٣

البطالة والاستهلاك

من المشكلات الاساسية التي تعاني منها السلطنة، شأن دول الخليج الباقية، هي التزايد الكبير في عدد السكان، إذ بلغت هذه النسبة ٤٪ سنوياً، بالاضافة الى أن الخدمات الطبية التي استحدثت أيام الطفرة النفطية خفضت معدل الوفيات بين الاطفال وزادت من أعمار البالغين الى المستويات العالمية في الدول الصناعية. وهذا بدوره انعكس على فرص العمل المتاحة فزادت البطالة بين العمانيين مما حمل الحكومة على الحد من نسبة الوظائف التي يشغلها الوافدون لمصلحة العمانيين.

وكان من شأن تزايد عدد السكان انه رفع الطلب على العقارات في مناطق المدن والمناطق المحيطة بها، الامر الذي زاد من الاقتراض لشراء العقارات، والمواد الاستهلاكية، والسيارات، وأثاث المنازل، على حساب الاقتراض الاستثماري للمواطنين، بحيث ارتفع مستوى القروض الشخصية من المصارف الى حد أخاف الحكومة والقطاع المصرفي، لأن بعض المصارف استهلك معظم رأس ماله في قروض استهلاكية.

ففي سنة ١٩٩٥ مثلاً، بلغت القروض الشخصية ما نسبته ٨٥,٤٪ من جميع الحسابات و٣١,٤٪ من مجمل التسليف المصرفي. وهذا ما حمل البنك المركزي على تحديد سقف نسبته ٢٥٪ من تسليفات القطاع المصرفي للقروض الشخصية.

وحدد للمصارف مهلة زمنية مدتها سنوات ثلاث لتخفيض محافظ القروض الشخصية الى المستوى المحدد، والهدف من ذلك هو تحرير الأموال التي تعطى للقروض الشخصية بغية استخدامها في القروض الاستثمارية في المجال الصناعي.

البورصة والإستثمار الأجنبي

ومع أن عُمان قد أنشأت سوقاً متطورة للاسهم والاوراق المالية، إلا ان حجم التداول في البورصة بقي محدوداً جداً لأن عدد الشركات المدرجة فيها قليل، وبسبب النقص في السيولة حاولت عمان استدراج رساميل أجنبية للإستثمار لكن القوانين المعمول بها والأنماط الإستثمارية المعروضة ليست مشجعة للإستثمار الأجنبي بدرجة كافية.

فالقوانين العُمانية لا تسمح للاجانب بتملك اكثر من ٤٩٪ من أسهم أي شركة، وفوق ذلك فان القانون المعمول به غير مؤات للشركات العمانية التي تتخذ شريكاً أجنبياً. فالضريبة المفروضة على الشركات العمانية تتراوح بين ٥ و١٠٪ لكن هذه النسبة ترتفع الى ما بين ٣٠ و٥٠٪ عند أدنى مساهمة اجنبية في اي شركة عمانية.

وهكذا بقيت الاسهم المعروضة في بورصة مسقط قليلة وغير وافية لمتطلبات الإستثمار الأجنبي. ولهذا فإن المساهمات الاجنبية في الشركات العمانية المدرجة في بورصة مسقط لا تتعدى نسبة ١٠٪.

والجدير بالذكر ان بورصة مسقط تلقى منافسة حادة من دولة الامارات العربية المتحدة نظراً الى ان قوانين الامارات تسمح للاجانب بالتملك الكامل المعفى من الضرائب.

والواقع أن الشركات العُمانية ترغب في الدخول مع شركات أجنبية لزيادة ترسمليتها وتوسيع آفاق عملياتها وأسواقها، لكنها لا تقدم على ذلك بسبب قوانين الضرائب التي تنقلها من اطار ضريبي منخفض الى اطار ضريبي مرتفع.

وهكذا أضطرت الحكومة العُمانية أخيراً الى تعديل بعض القوانين الضريبية لتشجيع الاستثمار الاجنبي وتسهيل المشاريع التي يدخل فيها شركاء اجانب، ومن ذلك مثلاً ان الشركات العمانية وحدها كان لها الحق في الاعفاء الضريبي الكامل. أما الآن فقد سمح بحق الاعفاء من الضريبة للشركات التي يدخل فيها شركاء اجانب في قطاعات معينة مثل: الصناعة والتعدين وصيد الاسماك والزراعة.

كذلك أصبحت مدة الإعفاء الاصلية (خمس سنوات) قابلة للتجديد لمدة سنوات خمس اخرى.

القطاع المصرفي

المشكلة الاساسية التي تعترض القطاع المصرفي وتحول من دون توسّعه في القروض الاستثمارية ضعف ترسملية المصارف. فالمصارف الخمسة الاولى في عمان لا تزيد ترسمليتها مجتمعة على ٣٩٠ مليون دولار فقط بموجودات اجمالية قيمتها السوقية في نهاية سنة ١٩٩٦ لا تزيد على ٤ مليارات دولار فقط.

كما إن نسبة ترسملية المصارف الى موجوداتها متدنية نسبياً، وهي تتراوح بين ٦٪ فقط و١٠٪ كحد أقصى (راجع «الميزان الخليجي» على الصفحة ٧).

أول بنك حكومي تملكه أبو ظبي بالشراكة مع دبي

«بنك أبو ظبي الوطني» يتهيأ لجني ثمار الخدمات المزدهرة في سوق المال!

□ أعلنت «وكالة كابيتال انتلجنس» للتصنيف المصرفي، تصنيفاً اولياً «لبنك ابوظبي الوطني»، الذي يتخذ من مدينة ابوظبي مقراً. وهذا البنك كان يملك فيه حصة ٤٠٪ بنك «الاعتماد والتجارة الدولي» المنهار قبل سنة ١٩٩١، فظل طوال السنوات الخمس التالية يعمل من دون مجلس للإدارة. لكن بعد إتمام خطة التسوية مع دائني «بنك الاعتماد» في الربع الثاني من سنة ١٩٩٦ جرى حل المسائل العالقة بالنسبة الى المساهمة في البنك حلاً ناجحاً مما مهّد الطريق امام تعيين مجلس جديد للإدارة.

والآن بات «بنك ابوظبي الوطني» في مركز فريد من حيث كونه البنك الوحيد في دولة الامارات الذي تملكه بالشراكة، حكومة ابوظبي بنسبة ٥٠٪ وحكومة دبي بنسبة ١٠٪. واما النسبة الباقية فإنها موزعة على مواطني دولة الإمارات. وهذا البنك من البنوك المتوسطة الحجم في دولة الامارات، اذ بلغ اجمالي موجوداته في نهاية سنة ١٩٩٦ ما قيمته ١,٥ مليار دولار.

ويلقى البنك دعماً قوياً من حكومة ابوظبي بصفتها اكبر المساهمين، وتحظى ادارته الكفوءة باعتبار ملحوظ في السوق المحلي.

وطوال السنوات الست الماضيات ركّز البنك جهوده على وضع اساس للنمو المستقبلي بتعزيز خدمات الزبائن وتحسين نوعية الموجودات، وتطوير القابليات الآلية.

وقد طوّر البنك خبرة مرموقة في مجال العمل المصرفي الاستثماري، فبات في مركز جيد للإفادة من الإزدهار المتوقع في خدمات أسواق المال في المنطقة.

وهو واحد من بنوك قليلة في ابوظبي، وبالتاكيد البنك الوحيد بين المؤسسات الكبرى، من حيث الكشف عن موارده المالية حسب المقاييس العالمية. فموجوداته من نوعية جيدة، وسيولته أيضاً جيدة. غير أنه قد لا تكون له مزايا تنافسية نظراً الى صغر حجم قاعدته الترسملية نسبياً. لكن ربحيته تتوافق مع المعدل العام للصناعة المصرفية، وقد يكون بحاجة الى تخفيض تكاليفه التشغيلية. اما التصنيف الذي حددته له «وكالة كابيتال انتلجنس» بدرجة A-1 للمدى القصير وA- للمدى الطويل. فانه يدل اساساً على قوة مالكي البنك وعلى وضعه المالي السليم المدعوم بادارة ذات كفاءة ومستويات جيدة لكشف الحسابات.

● كذلك رفعت «كابيتال انتلجنس» التصنيف للمدى الطويل لبنك ابوظبي التجاري من درجة A الى درجة A+ تدليلاً على تحسّن الوضع المالي التشغيلي للبنك، لكنها أبقت على تصنيفها القصير الاجل له بدرجة A-1 واعتبرت وضعه المستقبلي مستقراً.

ويحظى «بنك ابوظبي التجاري» بدعم قوي من حكومة ابوظبي التي تملك غالبية الأسهم فيه. وهو يتلقى اعمالاً رسمية كبيرة بما في ذلك ودائع كبيرة ومستقرة. ومما يذكر ان هذا البنك يركز جهوده على عمليات التجزئة اكثر من أي بنك آخر في ابوظبي.

ذلك ان شبكة فروعه الواسعة تعطيه ميزة من حيث جمع الودائع. ويجني البنك عائدات قوية غير حاملة للفائدة فضلاً عن انه يقوم على قاعدة تشغيلية اقل كلفة من غيره بين البنوك الكبرى في دولة الإمارات.

وتبلغ موجوداته الإجمالية اكثر من ٤ مليارات دولار اميركي، وبذلك يحتل المرتبة الخامسة بين اكبر البنوك في الدولة ويعد لاعباً مهماً في القطاع المصرفي في أبوظبي..

الإقتصاد الاسرائيلي يعادل إقتصادات مصر وسوريا ولبنان والأردن مجتمعة

أسباب تخلّف العالم العربي عن اللّحاق بحركة النمو الإقتصادي العالمي؟

❐ يبدو العالم العربي اليوم وحيداً على خريطة النمو الإقتصادي العالمي، ففاتته اكثر من فرصة لإعادة بناء وهيكلة اوضاعه الإقتصادية والسياسية والثقافية على نحو مؤات، ليس فقط لمواكبة التقدم والنمو في انحاء العالم الباقية، وانما ايضاً من أجل استيعاب الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل الذين لا يجدون فرصاً مناسبة او متاحة.

وفي نظرة تاريخية الى التطور الاقتصادي والثقافي في بعض الدول العربية المتقدمة نسبياً مثل مصر، نجد أن الطاقة الكامنة في القوة البشرية العربية، يمكن ان تحقق قفزات نوعية ملحوظة إذا اتيحت لها المناخات المناسبة. ومما يذكر في هذا السياق تجربة محمد علي باشا في مصر، حيث انطلقت النهضة المتعددة الأبعاد الصناعية و الزراعية والثقافية والعسكرية، في مطلع القرن التاسع عشر وفي الوقت ذاته الذي بدأت فيه دولة أسيوية أخرى مثل اليابان تجدد بنيتها الاجتماعية والاقتصادية لتخرج من عصر الاقطاع الزراعي الى عصر الصناعة الحديثة. والواقع أن تجربة محمد علي في مصر، كانت سابقة وسباقة للتجربة اليابانية، واكثر نجاحاً في انطلاقتها بسبب القرب الجغرافي لمصر من أوروبا الغربية.

وفي أي دراسة مقارنة، للمحللين الجيوبوليتيكيين حول اسباب استمرارية التجربة اليابانية وتطورها، وتوقف التجربة المصرية وإنهيارها في القرن التاسع عشر، يتبين خط متفق عليه لملامح اسباب هذا التفاوت، بمعنى أن القرب الجغرافي لمصر من اوروبا أتاح لها ان تطلق نهضتها، وهو الذي في الوقت ذاته أدى الى توقفها وإنهيارها، بضرب الاوروبيين لها عندما تجاوز محمد علي حدود مصر في طموحاته الجيوبوليتيكية، بينما في المقابل كان بعد اليابان عن أوروبا عاملاً في عدم شعور الأوروبيين بالخطر الياباني المباشر او المنافسة، كما هو حاصل الآن، خصوصاً ان التجارب الاوروبية السابقة للدخول الى اليابان، ومحاولة تحويلها الى المسيحية على يد الآباء اليسوعيين في القرنين السادس والسابع عشر، باءت بالفشل.

تجربة محمد علي

لقد قامت تجربة محمد علي في إحداث النهضة المتعددة الأطراف في مصر على تأسيس نظام متقدم للتعليم، بالتعاون مع فرنسا، التي ظلت فيما بعد معنية بمصر منذ احتلال نابوليون بونابرت لها، واهتمام العلماء الفرنسيين بآثارها وموقعها وقدراتها الكامنة، وذلك على يد رفاعة رافع الطهطاوي، الذي عاد الى مصر بعد انهاء دراسته في فرنسا، ليؤسس فيها نظاماً متقدماً للتعليم العام. وكانت فكرة الطهطاوي، المؤسسة لهذا النظام، انه من غير المجدي استيراد الفنيين والمتخصصين من الخارج للعمل في البلاد بل من الأجدى نقل العلم والتكنولوجيا الحديثة وتدريب أهل البلاد على استيعابها وتطويرها، وهي فكرة مطابقة للفكرة اليابانية. فتأسست في مصر المدارس والكليات والمعاهد والجامعات والمحترفات... والملفت في ذلك انها جميعها تمحورت حول بناء جيش قوي يعتمد في تسليحه وتدريبه على الصناعة المحلية والقدرات الذاتية.

ومن هذا المنطلق، نشأت المصانع، خصوصاً المصانع الحربية، والمشاريع الزراعية لتلبية الإحتياجات العسكرية، ومن ذلك نشأت اول طبقة عاملة بكل معنى الكلمة في العالم العربي، وامتد اثرها لفترة قصيرة الى سوريا ولبنان بفعل التوسع العسكري المصري في تلك المنطقة.

والملفت أيضاً في هذه التجربة، أنها أوجدت فرص عمل واسعة ومتقدمة للشبان المصريين القادمين من الارياف، مما أدى الى ازدهار المدن تجارياً. وقد يكون من قبيل المصادفة او بتخطيط مقصود أن توجيه الاوروبيين ضربة قاصمة للجيش المصري قد أدى في طبيعة الحال الى انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية والثقافية الباقية التي قامت عليها التجربة. ومنذ ذلك الحين أخذت مصر تسير القهقرى وعاشت طويلاً على بقايا مؤسسات محمد علي.

التجربة الناصرية

بعد مضي أكثر من ١٢٠ سنة قامت في مصر تجربة جديدة مماثلة متمحورة أيضاً حول القوات المسلحة على يد جمال عبد الناصر.

ولئن كانت هناك اوجه شبه كثيرة في الاطار العام بين تجربة محمد علي والتجربة الناصرية، إلا ان تجربة عبد الناصر، تركزت حول القطاع العام، خصوصاً بعد حركة التأميم في اواسط الخمسينات، مما جعل الدولة فرصة العمل الوحيدة المتاحة للجميع، وهذا أدى بدوره الى الظاهرة السائدة في العالم العربي الآن، من حيث حدوث تخمة فائضة كثيراً عن الحاجة ومعطلة للانتاج. ذلك أن الدولة الناصرية ضمنت وظائف لجميع خريجي الجامعات والمعاهد، وهي في غالبيتها وظائف مفتعلة زاد من إثقالها للقطاعات الانتاجية كون مستوى التعليم والمتخرجين دون المستوى اللازم، فكانت هناك اعداد كبيرة من الموظفين الجدد تعمل في مجالات خارج اختصاصاتها بدون أي تأهيل إضافي.

ولما كان القطاع العام متخماً وفرصه محدودة، نشهد الان بطالة واسعة النطاق في العالم العربي كله تتراوح حسب تقديرات المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي بين ١٦٪ و٤٠٪ بين بلد وآخر، بالإضافة الى البطالة الموسمية، خصوصاً في القطاع الزراعي.

السكان والنمو

يستشف من الدراسات الاخيرة للبنك الدولي، ان العالم العربي كله مشرقاً ومغرباً، من المملكة المغربية في الشمال الافريقي الى الجمهورية اليمنية في اقصى الجزيرة العربية، يعاني من مشكلة مزدوجة تتمثل في ان هذه المنطقة الواسعة كلها، تشهد أعلى نسبة من تزايد السكان في العالم، وابطأ نسبة في النمو الاقتصادي، على الرغم من وجود ثروات كبيرة وطاقات واسعة.

وجاء في آخر دراسة للبنك الدولي، أن هذه المنطقة (باستثناء دولة اسرائيل)، شهدت بين ١٩٨١ و١٩٩٠ هبوطاً في المداخيل الشخصية للافراد بأكثر من ٢٪ سنوياً، وهي اكبر نسبة هبوط بين أي من المناطق النامية في العالم. فيما بلغت معدلات البطالة أعلى نسبة في العالم.

وبالمقارنة، يستشف من تلك الدراسة ان الاقتصاد الاسرائيلي الذي يقوم على سكان يبلغ تعدادهم ٥,٥ مليون نسمة، بينهم ١٥٪ من الفلسطينيين، بات يعادل في حجمه اقتصادات أربع من الدول العربية المجاورة مجتمعة هي: مصر وسوريا ولبنان والأردن، حيث مجموع السكان في الدول الأربع المذكورة يقدر بحوالي ٩٠ مليون نسمة.

فمصر مثلاً، حيث يقدر دخل الفرد الآن ١٠٠٠ دولار في السنة، بحاجة الى خلق ٦ ملايين فرصة عمل خلال السنوات العشر المقبلة لكي تبقي على مستواها الراهن اليوم. لكن معظم الدول العربية، بما فيها دول الخليج الغنية بالنفط أثبتت عجزاً ملحوظاً حتى الآن في خلق فرص عمل جديدة، مما يفسر الى حد بعيد موجة اليأس والتطرف السائدة الآن بين شبان الجيل الجديد.

وحتى في الدول الخليجية حيث الدخل الفردي مرتفع نسبياً عن الدول العربية الباقية، بدأت البطالة تشكل عبئاً اجتماعاً وسياسياً ملحوظاً، خصوصاً في السنوات الاخيرة، في الثمانينات والتسعينات، حيث هبطت العائدات النفطية، وترافق هذا الهبوط مع تزايد سريع في عدد السكان بفعل البحبوحة السابقة.

النفط والديكتاتورية

في البحث عن الاسباب التي أدت الى هذا التقهقر العربي في المجال الإقتصادي، يطل عاملان رئيسيان يشكلان قاسماً مشتركاً بين الدول العربية على اختلاف توجهاتها:

● العامل الاول، الطفرة النفطية التي نشأت في السبعينات واستمرت الى مطالع الثمانينات، حيث تدفقت على المنطقة بفعل ارتفاع اسعار النفط والطلب العالمي عليه، مئات المليارات من الدولارات، لم تستخدم كما يجب في اغراض التنمية الحقيقية. ولم يقتصر هذا الطفح على الدول المنتجة للنفط في الخليج، بل تعداها الى جميع الدول العربية المجاورة، حيث نشأت ظاهرة وصفها مسؤول اردني سابق في تحليل اوضاع بلاده آنذاك بالقول:

«نحن دولة نفطية بلا نفط».

ولهذا يواجه الآن النفطيون أصحاب النفط، والنفطيون بلا نفط على حد سواء المشكلة ذاتها، خصوصاً أن الفريقين، يقوم اقتصادهما على القطاع العام والسيطرة الحكومية.

● العامل الثاني، استمرار النظم الديكتاتورية المغلقة والسيطرة الحكومية على المرافق الاقتصادية، بحيث ان ذلك، مثلاً، حال حتى الآن من دون قبول المملكة العربية السعودية في «منظمة التجارة العالمية»، على الرغم من جولات المفاوضات التي جرى آخرها في أيار/ مايو الماضي، (راجع «الميزان الخليجي» صفحة ٦).

ومن هذا الواقع نشأت ثلاث مشكلات خاصة بالعالم العربي من دون غيره من المناطق:

● المشكلة الاولى، هي عدم قدرة أو رغبة الانظمة الحاكمة أو المسيطرة في الإنفتاح والتخلص من أعباء القطاع العام لأسباب سياسية في الدرجة الأولى. ذلك ان الانفتاح المطلوب كمواكبة للتطور العالمي من شأنه ان يضعف القوة السياسية للفئات الحاكمة، وهو أصل ممانعتها وتشبثها بالانظمة المغلقة السائدة.

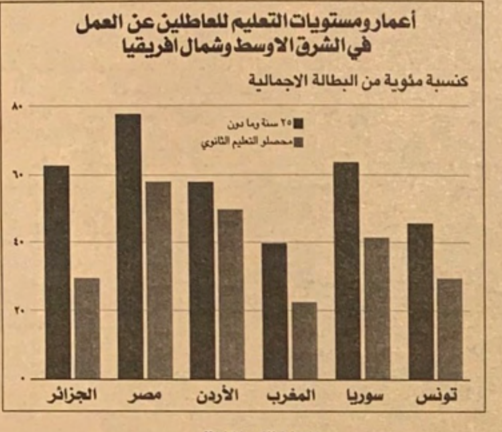
● المشكلة الثانية، هي أن الوضع الراهن يحول من دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المنطقة، شأن المناطق الباقية. ويستدل من دراسات الامم المتحدة ومنظماتها، خصوصاً «منظمة اونكتاد»، ان الاستثمارات الاجنبية التي تدفقت على منطقة الشرق الاوسط، وشمال افريقيا سنة ١٩٩٥، كانت أقل بكثير من مناطق العالم الباقية، كما يظهر من الاحصائية التالية لسنة ١٩٩٥:

المنطقة	حجم الإستثمار الأجنبي الوافد بمليارات الدولارات
جنوب وجنوب شرق أسيا	٦٥
اميركا اللاتينية	٢٧
اوروبا الوسطى والشرقية	١٢
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٤

ويستدل من تقارير «البنك الدولي»، أن الدول العربية التي مارست قدراً من الانفتاح، مثل الأردن وتونس والمغرب، قد شهدت نمواً اسرع من غيرها في المداخيل والصادرات وفرص العمل على الرغم من ضآلة مواردها الطبيعية.

وفي المقابل نجد المؤسسات الدولية تلاحظ ان سوريا، على الرغم من اصدار قوانين وتشجيعات ضريبية للاستثمار الاجنبي قد توقفت عن اتخاذ خطوات مكملة مثل اعادة فتح بورصة دمشق المغلقة منذ سنة ١٩٦٣ او السماح بنشوء قطاع مصرفي خاص، (راجع «الميزان المشرقي» على الصفحة ٥).

● المشكلة الثالثة، هي حجم عدد طلاب الوظائف من محصلي التعليم الثانوي، الذين لا يجدون فرصاً للعمل، لأن القطاع العام المهيمن متخم وغير قادر على الاستيعاب، ولأن القطاع الخاص الناشئ لا يجد في هؤلاء المؤهلات اللازمة والوافية لتوظيفهم. ويستدل من دراسات «البنك الدولي» حول هذا الموضوع ان اعلى نسبة من البطالة بين المتعلمين، هي في مصر، ثم في الاردن ثم في سوريا، كما يتضح من الرسم البياني في مطرح آخر.



الانفتاح الناقص

لقد حاولت جميع الدول العربية مشرقاً ومغرباً ان تمارس سياسات انفتاحية على درجات متفاوتة، لكن جميع هذه المحاولات الانفتاحية ظلّت ناقصة، وما تم منها ظل عرضة للجمود البيروقراطي والقانوني، حيث تمنع القوانين المعمول بها صرف العمال والموظفين من وظائفهم حتى بثبوت عدم الكفاءة، او كاجراء لتجديد القوى العاملة وتطعيمها بكفاءات جديدة، او لعصر النفقات وترشيدها.

وقد نقلت جريدة «واشنطن بوست» مؤخراً عن مدير أميركي لشركة أجنبية عاملة في مصر قوله، انه يشعر باليأس والإحباط، لأنه على حد قوله، لا بد من تغيير قوانين العمل والأجهزة البيروقراطية والنظام القضائي.

وعزت الجريدة التعقيدات القائمة في العالم العربي الى وقوع الدول العربية لعشرات السنين تحت نظم قامت على السياسات الثورية والتخطيط المركزي على الطراز السوفياتي السابق والمواجهة العسكرية الطويلة مع اسرائيل، الامر الذي حرم معظم العالم العربي من فرص التطور والتنمية وبناء إقتصاد على أساس «السوق الحرة».

ومن ابرز مظاهر النقص في الإنفتاح نوع الديموقراطية السياسية المرافقة إذ بقيت التجارب البرلمانية العربية كلها في الاطار الشكلي. فهناك دول عربية مثل الكويت اعادت البرلمان والحياة الديموقراطية بعد الغزو العراقي، لكن هذه الخطوة كانت ناقصة من حيث عدم اعطاء النساء الحق في التصويت والترشيح، وبقيت الاحزاب السياسية محظورة وغير مسموح بتشكيلها، وبقي الامير هو صاحب السلطة النهائية في البلاد.

وحتى البلدان التي تقوم فيها انتخابات تشريعية، مثل مصر واليمن والجزائر وتونس والمغرب ولبنان وسوريا والاردن، بقيت الانتخابات في تلك الدول شكلية ومحكومة بنتائجها وتوجهاتها. والدليل على ذلك انه على الرغم من تلك التجارب الانتخابية المتعددة لم يحدث في أي بلد عربي حتى الآن، باستثناء لبنان سابقاً، أي تداول سلمي للسلطة، فبقيت القوى الحاكمة في مراكزها متشبثة بالسلطة.

ولهذا جاءت التجربة الايرانية الاخيرة بانتقال رئاسة الجمهورية من رئيس الى آخر كنتيجة للانتخاب والعمل باحكام الدستور، تجربة ملفتة في المنطقة، بل تجربة فاضحة للدول العربية المجاورة التي تناصب ايران العداء او تصادقها سواء بسواء.

وقد بدد هذا الوضع آمال القائلين بأن ايجاد درجة من الانفتاح سوف تسهم في فتح الباب امام رياح التغيير باتجاه التعددية السياسية والديموقراطية وسوف تؤدي حكماً الى المزيد من الانفتاح، لكن على الرغم من تلك الخطوات الإنفتاحية المتفاوتة بين الدول العربية بقيت الثقافة السياسية السائدة محكومة بأجهزة الأمن والقمع، وبالرقابة الشديدة على الصحف والمطبوعات والافكار، وبتجاهل الحريات المدنية الاساسية، وفوق ذلك الفساد العام المستشري على درجات متفاوتة في اجهزة السلطة وقياداتها.

●●●

في تشخيص أساس المشكلة، فإن المؤرخين المعاصرين يعزون النزعة التسلطية والقمعية السائدة في العالم العربي، الى كونها موروثة من الحكم العثماني الطويل، ومنهم من يعزوها الى سيطرة القوى الاستعمارية في مطالع قرن العشرين، ومنهم من ينحي باللائمة على الصراع الدائم والقائم مع اسرائيل، وان كان هؤلاء يرون في هذا التشخيص ذريعة يتخذها الحكام العرب للمماطلة وتأجيل الاصلاحات السياسية.

والآن هناك من يقول، ان نشوء الحركات الاسلامية المتطرفة، هو عامل مستجد او ذريعة جديدة تتخذها الدوائر الحاكمة لتمكين سلطتها على أساس ان تلك الحركات هي الخطر الداهم على التطور الاقتصادي والديموقراطي. لكن التجربة الايرانية الأخيرة تلقي شكوكاً مقنعة على مثل هذه الذريعة.

بروفيل

رفع الطين بالطين...



❑ عندما تُذكر دولة الامارات العربية المتحدة على أي صعيد، خصوصاً على صعيد الهموم القومية الكثيرة والمعقدة، يكون المقصود بذلك تحديداً رئيس تلك الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. فالشيخ زايد هو الآن، وعن استحقاق، شيخ الحكماء العرب على قلتهم أو من تبقى منهم.

فالحكمة المستحقة، لا علاقة لها بالقوة المادية، أو بحجم الامكانيات واتساع الرقعة الجغرافية وعدد السكان، بل هي بنت الإيمان الصادق، والتواضع الجم، والغايات النبيلة المخلصة النابعة من وعي العرب التاريخي لدورهم ورسالتهم في العالم.

وهذا لا يعني أن الشيخ زايد، بما اكتسب من حكمة متراكمة، قد أتم الواجب القومي من غير تقصير. لكنه يقدم لمعاصريه ملامح النصح المرتسمة في عقله من عصارة التجربة والتأمل، على قول الشاعر:

اعمل بقولي وإن قصرتُ في عملي
ينفعك قولي ولا يضررك تقصيري

وقياس القول هو الإخلاص في العمل، لأن القول بحد ذاته لا رباط عليه. فقد يكون كذباً، وقد يكون زوراً، وقد يكون بهتاناً، وقد يكون نفاقاً، وقد يكون مراوغة، وقد يكون ادعاء.

وهذا القياس الأعظم الذي لا يخطىء، حدده الرسول العربي الذي وصف الحكمة بأنها «ضالة المؤمن» يأخذها ممن سمعها ولا يبالي بأي وعاء خرجت، قائلاً: «ما أخلص عبد العمل إلاّ ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه».

وهذا أيضاً لا يعني أن الشيخ زايد بات خالياً من الهموم الخاصة ببلاده لينصرف الى الاهتمام بالهموم العربية العامة. فهو أيضاً يواجه معضلات ومشكلات داخل الاتحاد ومع الجوار. لكن حكمة الشيخ زايد تتجلى في نظرته الى تلك المعضلات والمشكلات، فلا يفصل بينها على اختلافها وتمايزها. ففي دولته عيوب، وفي جواره عيوب، لكن الحكمة هنا هي تغليب الفطنة، بمعنى تقديم الفطنة لحفظ الجوار على الفطنة لعيوب الجار.

واليوم، والشيخ زايد تهده الشيخوخة ويعاني من المرض، شفاه الله، تراه وكأنه ينظر الى الأمراض الناخرة في الأمة بمرآة المرض الناخر فيه، مقدراً أنه إذا كان الشفاء متعذراً، فإنه لا بد من تخفيف الآلام والمعاناة بالصبر والتماسك وطول الأناة، خصوصاً في الحالة الراهنة من نكد الدنيا، حيث يقف العرب أمام عدو ما من صداقته بد!

فإذا كانت بعض الأمراض الخبيثة الناخرة اليوم في الجسم العربي وافدة من الخارج ولا مردٌ لها، فإن التحوط والمناعة، كما يستدل من دعوات زايد المتكررة للملمة الصف العربي وجمع شتاته، هما في متناول العرب، وفي أيديهم لا في اي أيدٍ أخرى استنهاضهما للحد من انتشار المرض والتخفيف من الآمه.

ومن هذا القبيل، مثلاً، رفض الشيخ زايد «الشروط الأسدية» التي حاولت الولايات المتحدة أن تفرضها على دولة الإمارات في اتفاقية شراء الطائرات الأميركية الحربية، حيث أصرت واشنطن على منح العسكريين والخبراء الأميركيين الوافدين الى دولته مع تلك الصفقة ما يشبه الحصانة الديبلوماسية أو الحصانة القضائية في أي مشكلة تنشأ مع مواطنين إماراتيين، فلا يسري عليهم القانون المحلي، وهي سابقة لا مثيل لها في العالم، نظراً لما تنطوي عليه من انتقاص سافر لسيادة الدولة وسيادة قانونها في أراضيها.

فكيف يمكن قبول شرط من هذا النوع، بينما دول أخرى تنزع الحصانة حتى عن الديبلوماسيين الأميركيين المتمتعين شرعاً بهذه الحصانة، كما حدث في جمهورية جورجيا بالنسبة الى الديبلوماسي الأميركي الذي دهس بسيارته مواطناً من أهل البلاد؟

وقد تمسك الشيخ زايد بموقفه المبدئي هذا ولم يتزحزح من قبيل احترام الذات، ولمعرفته بأن هناك حدوداً للقوة تتوقف عند تمسك أصحاب الحق بحقهم. فضلاً عن أن الطائرات الأميركية لدولة الإمارات قد تكون صفقة سياسية أكثر منها صفقة عسكرية، لأنها لن تقدم أو تؤخر في أي نزاع جدي، ولأن الشيخ زايد يدرك أن القوة المعنوية النابعة من الحكمة والتواضع وصدق القصد وحسن الجوار أجدى وربما أفعل من أي قوة عسكرية مهما عظمت.

قال الشيخ زايد كلمته، بقي أن يقولها المتشرفون برفع الطين بالطين!

الضيف

بسبب نفاد المال والدعوة الى زيادة رأس المال

صالح كامل يترنم والوليد بن طلال يتهرَّب!

❑ عُرف عن الشيخ صالح كامل، وهو من الأثرياء العرب المعروفين، ولعه بالفن والفنانين. وهذا ما دفعه الى استثمار أموال طائلة في إنشاء محطة تلفزيونية فضائية تبث اللواعج الفنية (اي. آر. تي)، وإن كان بعضهم، وخصوصاً في مصر، يقول إن الشيخ صالح قد فعل ذلك إكراماً لعيون زوجته صفاء أبو السعود!

وقد أدخل صالح كامل معه في تلك الفضائية شريكاً بحصة نسبتها ٢٢,٥٪، الأمير السعودي الغامض والمثير للجدل الوليد بن طلال بن عبد العزيز. وإذا كان معروفاً عن صالح كامل أنه من هواة «الفن للفن»، فإن الوليد بن طلال عُرف حتى الآن بأنه من هواة «عبادة المال»، ويشيع عنه المروجون له انه لا يرغب إلاّ بالمشاريع الخاسرة على أمل تحويلها الى مشاريع مربحة، وهو أمر لم يحدث للوليد إلاّ لماماً وبمحض الصدفة كما تشير دراسة تحليلية مفصلة عن عملياته تعدها «الميزان».

وفضائية صالح كامل هي من المشاريع الخاسرة، ويبدو أنه ليس هنالك من بوادر تشير الى أنها سوف تشهد أي ربح في المستقبل المنظور. وهذا الواقع لا يقلق الشيخ صالح، لأنه لم يقدم على المشروع أصلاً أملاً بالربح، لكنه يثير حفيظة الأمير الذي اقتصرت هواياته الفنية على مشاركة المغني الأميركي الأسود الذي تحول الى الأبيض، في صفقة غامضة أيضاً أبرز ما فيها أوجه الشبه بين الشريكين في نواح عديدة باستثناء النواحي الفنية.

فالمال لدى صالح كامل وسيلة، وهو لدى الأمير غاية. ويقال أن الوليد يطمح من السعي وراء المال الى «السلطة». وإذا صح ذلك فإنه يمثل نظرة حولاء، لأن المال وما يشتريه، خصوصاً في المجالات الإعلامية، قد يكون «قوة» لكنه لا يمكن أن يكون «سلطة»، لأن السلطة لها مواصفات أخرى ليس المال من بينها.

وقد تردد في الآونة الأخيرة، أن فضائية الشيخ صالح كامل قد استنفدت كامل رأسمالها المدفوع بما في ذلك «استثمار» الوليد بن طلال فيها وقدره حوالى ٧٠ مليون دولار. ولذلك دعا الشيخ صالح شريكه الأمير، عملاً بأصول الشركات، الى زيادة رأس المال بمبلغ أكبر هذه المرة قيل أنه بحدود ٩٠ مليون دولار، لكن الأمير، كما تردد في بعض الأوساط القاهرية، راح يتهرب ويقال أنه حسم الأمر بالامتناع عن المشاركة في الزيادة المطلوبة في رأس المال.

وتقول المصادر القاهرية، أن صالح كامل سيان عنده قبول الأمير أو رفضه لهذه الزيادة، لأنه عازم على زيادة رأس المال، وفي حال امتناع الوليد عن دفع حصته في الزيادة، فإن نصيبه في الشركة سوف ينخفض بنسبة مماثلة.

في كل حال، يبقى الشيخ صالح كامل مترنماً لأنه أقام فضائيته على سبيل الهواية التي صارت مع الوقت غواية. أما الوليد بن طلال فليس هاوياً وليس غاوياً إلاّ للشهرة المالية، خصوصاً بعد إدراج اسمه في رتبة عالية بين أغنى أغنياء العالم، وهذه سلاح ذو حدين يمثله قول الشاعر العربي: «كمثل الصعود يكون الهبوط/فاياك والرتب العالية»!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873
E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ٥٤٦٥/١٣شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738